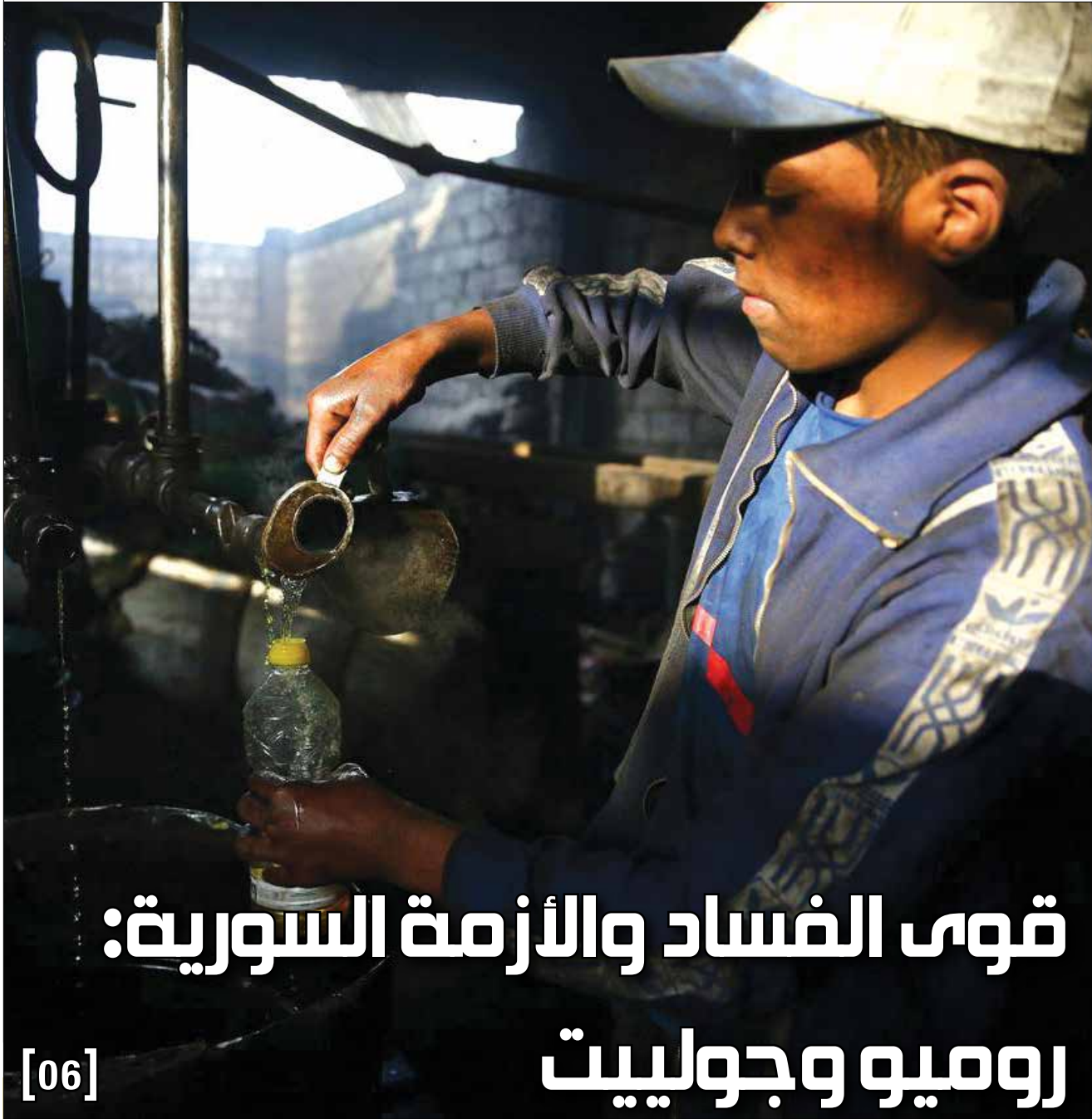




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

قوى الفساد والأزمة السورية:
روميوجولييت

[06]

الافتتاحية

اجتثاث الفوضى الخلاقة
من الإقليم

برزت خلال الأسبوع الفائت مجموعة من المؤشرات على بداية الانتقال من السّر إلى العلن، بما يخص الجهود المبذولة لتهدئة الأوضاع الإقليمية، ونقلها شيئاً فشيئاً باتجاه أشكال طبيعية قائمة على التعاون بدلاً من العداء. يشمل ذلك العلاقات الثنائية بين إيران والسعودية، وبين السعودية وسورية، وبين سورية وتركيا.

ومن الواضح في هذا السياق أنّ مركز تنظيم هذه الجهود ليس سوى موسكو، وأنّ نواتها الصلبة هي ثلاثي أستانا، في حين أنّ حلقته الأوسع هي مجمل دول الإقليم.

انتقال تأثيرات أستانا إلى حلقة أوسع منها، كان متوقّعا من كل من أدرك معنى هذه المنظومة كمنظومة إقليمية بتأثير دولي، وكتعبير أولي عن التوازن الدولي الجديد الذي يرتكز جوهره إلى إنهاء سياسات التبادل اللامتكافئ على المستوى الاقتصادي، وإنهاء سياسات التبعية والفوضى الخلاقة والتخريب على المستوى السياسي، وبكلام أكثر وضوحاً: إبعاد المنظومة الغربية وشروطها عن المنطقة بالتدريج.

إنّ انتقال جهود التهدئة في المنطقة من السّر إلى العلن، هو بحد ذاته مؤشر على أنّ هذه الجهود قد قطعت شوطاً مهماً في تقدمها، وإنّ كان ذلك لا يعني بطبيعة الحال أنها اقتربت من نهايتها، فما يزال أمام تلك الجهود درب صعب عليها أن تقطعه.

لا بد أن يبقى في البال، ولدى نقاش وتحليل هذه الجهود، أنّ جذور العداوات والتبعية والتخريب التي خلفها الغرب وغداها بدءاً من الاستعمار الأوروبي ووصولاً إلى الأمريكي، لا تزال عميقة وغائرة، ولذا فإنّ تجاوزها لن يكون نتاج صفقات أو اتفاقات فحسب، بل سيكون نتاج عملية تاريخية ستأخذ مداها عمقاً واتساعاً. وإذا كانت الأنظمة التي تتسيّد دول المنطقة حالياً هي بمعظمها أنظمة تابعة للغرب، ومعادية لشعوبها بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنّ ذلك لا يلغي حقيقة أنّ مصالح شعوب هذه الدول، ومصالح الدول نفسها بوصفها مؤسسات وبنى اجتماعية سياسية تاريخية، هي في التعاون والتقارب فيما بينها، وهذه المصالح هي بالضبط التي تشق طريقها حتى عبر القيادات التي تبحث عن مخارج من أزماتها، وعلى رأس تلك الأزمات تبعيتها لغرب مأزوم ومتراجع.

بالتزامن مع هذه العملية، لا تبدو مستغربة إطلاقاً، حملات الهجوم التي تشنها أوساط «موالية» وأخرى «معارضة» على روسيا تارة، وعلى إيران تارة أخرى، بذرائع مختلفة، بينها الواقع المعيشي المتدهور بفعل العقوبات الغربية والفساد الكبير المحلي الذي ما يزال مصراً على شراء واستيراد البضائع من الغرب بأسعار أعلى من السعر الدولي، وينشر بين الناس أنّ الدول الحليفة ترفض بيعه تلك البضائع، في حين أنه هو من يرفض شراءها!

الطريف في شكل الهجوم الذي تديره قوى الفساد الكبير، أنه يذمّ روسيا ليمدح إيران، أو يذمّ إيران ليمدح روسيا بالتناوب، بما يوحي بأنّ لدى هذه القوى من الغرور والحمق ما يدفعها لتخيّل أنها قادرة بذلك أن توقع فتنة بين البلدين...

إنّ منظومة العلاقات الإقليمية الجديدة التي هي قيد التشكّل بالمعنى التاريخي، ستقوم على ركيزتين أساسيتين: التعاون والتكافؤ بين الدول، وسيادة الشعوب على دولها، وهذا بالضبط ما يؤرق الفاسدين الكبار وبمساعدة الغرب، لا في سورية وحدها، بل وفي الإقليم بأسره!

شؤون اقتصادية

سورية والاستقلال الثاني...
تكون أو لا تكون

12

شؤون محلية

هل ستكون حلب القابضة
أفضل من سابقتها بدمشق

11

ملف «سورية 2019»

ماذا بعد
«تلطيف الأجواء الإقليمية»؟

05

شؤون عمالية

السويدياء عاملات القطاع
الخاص بلا تأمينات

02

السويدياء عاملات القطاع الخاص بلا تأمينات



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



جلاؤنا

يوم يكون شعبنا هو السيد

توج شعبنا السوري نضالاته بإعلان اندحار المحتل الفرنسي عن وطننا، وبين بداية العدوان 1920 وإعلان الاستقلال 1946 مشوار طويل من المواجهة والمقاومة بكل أنواعها وأشكالها «العسكرية والسياسية والحراك الشعبي المجسد بالإضرابات والمظاهرات» افتتح المقاومة ثلة من الفدائيين في مقدمتهم الوطني الكبير يوسف العظمة، الذين أخذوا على عاتقهم ألا يمرّ المستعمر دون مقاومته، وهذه الخطوة كانت إشارة البدء لكل الشعب السوري بالألّا يقبل بالمستعمر، وأن مقاومته فرض عين على كل وطني سوري وهكذا كان.

نقول قولنا هذا، لنذكر بمن جروا عربة غورو مراهنين بفعلتهم تلك على ديمومة المستعمر الذي يؤمن مصالحهم، حتى لو كانت على حساب دماء شعبهم وحرية وطنهم وسلامته ووحدته، وإذا سحبتنا ذاك التاريخ إلى الأمام إلى اللحظة التي يعيشها وطننا بأزمته، لوجدنا أن أحفاد من جروا عربة غورو عوضاً عن البغال موجودون الآن بكل تفاصيلهم وألوانهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستقون بمن يحقق لهم تلك المصالح التي أوهمهم بإمكانية تحقيقها لهم المستعمر، وهنا لا فرق بين فرنسي وأمريكي أو بين التابعين وتابعيهم، فمن يحدد السمات النهائي لهم، هو: من يقرر عنهم إلى أين يذهبون، وكيف يتصرفون، حتى لو كان الثمن دماء السوريين واقتهم وحرّيتهم وخياراتهم، فمن يغتصب لقمة السوريين الفقراء ويزيد من فقرهم وعداياتهم وتعميق الكارثة الإنسانية لهم، كمن يوافق على أن يتولى العدو الأمريكي وتابعوه المزيد من تدمير بلادنا، وجعلها خراباً، فمن يدعو إلى استمرار الحرب الاقتصادية كانت أم عسكرية، يلتقي مع ما يبيته الأمريكي من مشاريع لشعوبنا، وشعبنا السوري بالخصوص، فما الفرق بين التدمير بالحصار الاقتصادي الخارجي، أو بنهب لقمة الفقراء، وبين التدمير المباشر بفعل العدوان، كلاهما يفضيان إلى نتيجة واحدة، وهي: دماء السوريين النازفة كالشلال ومصلحتهم الوطنية.

أيها المعتدون الغاصبون للقمنا وكلمتنا وحرّيتنا وأرضنا، القابضون على الوهم بأنه سيكون لكم مكان فيما بيننا، سنعيد جلاءنا، الذي حققه أجدادنا لبنني وطننا من جديد، لا مكان فيه لجاري عربة غورو، أو للظالمين أن يأتوا على الدبابات الأمريكية التي ستولي من غير رجعة، ستكون سورية قلعة للتغيير الحقيقي، الذي سيكون فيه الشعب هو السيد، وسنقول: بأننا محكومون بالانتصار، ولا شيء دون الانتصار.

يوجد نحو /300/ ألف سجل صناعي وتجاري في سورية وفقاً لإحصاءات رسمية، في حين أن عدد العمال المسجلين بالتأمينات من العاملين بالقطاع الخاص لا يتجاوز /210/ آلاف عامل وموظف.

■ وائل منذر

كل القوانين والتشريعات النازمة تدعو لتشغيل العمال بمظلة التأمينات الاجتماعية، والتي تأخذ صفة الإلزامية ولا سيما قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92/ لعام 1959 وقانون العمل رقم 17/ لعام 2011، إلا أن نسبة كبيرة من أصحاب العمل تخالف تلك القوانين وتستمر بالتهرب من التزاماتها، سواء تجاه مؤسسة التأمينات أم تجاه العامل لديها، مما يحرم العمال من حق مكتسب تصونه لهم كل القوانين والتشريعات ولا يجوز التغريط به.

إن معظم دول العالم تعتبر التهرب التأميني مخالفة للنظام العام، إلا أن حالات التهرب من استحقاق تسجيل العاملين لدى القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية ما زالت مستمرة، حيث يترتب على صاحب العمل دفع نسبة 14% من قيمة أجر العامل الشهري لصالح المؤسسة كاشتراكات عن تعويض العجز والشيخوخة والوفاة وإصابة العمل. كما يترتب على العمال دفع نسبة 7% من قيمة الأجر الذي يتقاضونه لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

قاسيون، تقصّت ظاهرة التهرب التأميني في أحد المواقع الهامة من القطاع الخاص المستمر في عدم تسجيل عماله بالتأمينات، إذ يوجد في محافظة السويداء وفقاً لبعض التقديرات ما بين 4- /5/ آلاف عاملة تعمل في المحلات التجارية والمكاتب والعيادات ومشغل وورشات الخياطة ومعظمهن يعملن بأجر زهيد وظروف عمل قاسية دوامين صباحي ومساءلي

لا يغطي أجور النقل والطعام وفي بعض الأحيان هناك محاولات للتحرش من قبل بعض أرباب العمل عديمي الأخلاق للعمال لديهم، إضافة إلى أن الطامة الكبرى عند العاملات في هذا المجال أنهن غير مسجلات بالتأمينات الاجتماعية.

ولم تخف /نسرين/ العاملة في أحد محلات بيع الألبسة في مدينة السويداء أثناء حديثها لقاسيون خشيتها من التسريح من قبل صاحب العمل في حال طلبها التسجيل لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بذريعة ما يترتب عليه من التزامات مالية تجاه المؤسسة، حيث قالت: راتبي 25000 ليرة سورية أسكن في قرية قريبة لمدينة السويداء، وبحاجة لثمانية آلاف ليرة سورية أجار نقل.

/الجين/ العاملة في إحدى محلات الموبايلات، قالت: «بشتغل دوام صباحي من التاسعة صباحاً وحتى الثانية والنصف، وساكنة بحي الجلاء مساكن الكهرباء أتقاضى راتب قدره 20000 ليرة سورية، بدي أجار طريق بشكل شهري 5000 ليرة سورية بدون أكل وشرب وبلا ضمانات، الله يعين الفقير».

/رجاء/ تعمل في عيادة طبيب قالت: أعمل دوامين صباحي ومساءلي براتب 30000 ليرة سورية بدون أية ضمانات وغير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية.

إحدى العاملات تحفظت عن ذكر اسمها روت لقاسيون ما حدث معها أثناء عملها في أحد محلات الإكسورات والمكياج، وعن محاولة صاحب المحل الذي كانت تعمل به

سابقاً التحرش والاعتداء عليها مستغلاً حاجتها المادية كونها أرملة معيلة لثلاثة أطفال، الأمر الذي أدى إلى تركها العمل.

/منار/ العاملة في ورشة تصنيع الجوارب في أحد المنازل القديمة قالت: «نحن ثمانين عاملات نعمل دواماً واحداً نسكن في عدة قرى مقابل راتب 15000 ليرة سورية، كلنا غير مسجلات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومعرضات للإصابة جراء خطورة عملنا في كل لحظة، وقد قمنا بمطالبة رب العمل صاحب ورشة الجوارب برفع رواتبنا وتسجيل جميع العاملات في مؤسسة التأمينات، لكنه رفض بشدة وهددنا بالفصل من العمل في حال تكرار المطالبة، علماً أن نصف راتبي يذهب أجور مواصلات لقرتي التي تبعد عن مدينة السويداء 15 كم».

هذا وقد لاحظت قاسيون عدم وجود إحصائيات دقيقة لدى الجهات المعنية عن عدد العاملات في المحلات التجارية والمكاتب والعيادات وورش ومشغل الخياطة، وجلّ العاملات في هذه المواقع غير مسجلات في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ويتقاضين أجوراً هزيلة لا تسمن ولا تغني من جوع، ويعملن في ظروف غير صحية.

قاسيون، تضم صوتها لمطالب العاملات المشروعة والمحققة وتطالب مديرتي العمل والتأمينات الاجتماعية القيام بالدور المنوط بهما قانونياً في حماية حقوق العاملات الإنفة الذكر، وتشملهن بالتأمينات والضمان الصحي ورعاية وحماية مصالحهن وكرامتهن التي هي فوق كل اعتبار.

ثمانين عاملات
نعمل دواماً
واحداً ونسكن
في عدة قرى
قابل راتب 16 ألف
ليرة وكلنا بلا
تأمينات ونصف
الراتب أجور نقل!

الطبقة العاملة وحراكها الوطني من أجل الاستقلال

279/ تاريخ 1946/6/11 والذي اعتبر إصداره نصراً للطبقة العاملة والحركة النقابية، رغم بعض المآخذ عليه ورغم إهماله لبعض المطالب العمالية.

التاريخ الذي صنعه العمال السوريون بعزيمتهم وبارادتهم النضالية العالية التي لم يحزها إخفاق هنا أو كبوة هناك، وكل المحاولات التي جرت من أجل تحييد الطبقة العاملة عن دورها، هذا الدور المتجذر في وجدانها، أن يكون لها دور فاعل في تقرير مصير البلاد، بالرغم من كل المغريات التي قدمت لها والتهديد والوعيد، التي كانت الغاية منها أن تبقى الطبقة العاملة على الحياد، واستخدامها عند الضرورة التي تقتضيها مصالح من يريد ذلك، وليس ما تقتضيه مصالحها الوطنية والطبقية، فقد تعرضت مصالح هذه الطبقة

للكثير من الهجوم المعلن والمبطن عبر السنوات الفائتة، من خلال السياسات الاقتصادية الليبرالية التي أنهكت حياة الشعب السوري واقتصاده الوطني، وأنتجت الكثير من الأمراض والأزمات، ذات آثار تدميرية يصعب التخلص منها بسهولة، وهذا يحتاج إلى إرادة وفعل للطبقة العاملة السورية ودور أساسي تتوفر فيها الشروط الضرورية لتستعيد ألقها الذي لعبته تاريخياً، والتي ستلعبه في هذه الظروف المعقدة والمركبة، حيث الصراع على أشده من أجل مستقبل سورية، لكي تكون دولة ديمقراطية مقاومة للمشاريع الإمبريالية وحلفائها في الداخل، من فساد ولصوص نهبوا خيرات شعبنا، وعاثوا في الأرض فساداً.



بدأت الحرب العالمية الثانية، أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراً بحظر التجمعات والاجتماعات العامة، وقرر الاتحاد العام لعمال سورية آنذاك وقف أعماله بينما تنتهي الحرب، لكن العمال لم يوقفوا نضالاتهم واستمروا باستخدام أسلحتهم التي خبروها، يضربون ويعتصمون للمطالبة بحقوقهم، ولم يركنوا لقرار المفوض السامي الفرنسي بعدم قيام التجمعات والمظاهرات، ونتيجة نضالهم حصلوا على مرسوم أعطى للعمال عند التسريح تعويضاً مقداره أجرة شهر عن كل سنة من السنوات الثلاث الأخيرة ونصف شهر عن بقية سنوات الخدمة. ومع بداية الاستقلال صدر قانون العمل رقم

التي كانت تضم العمال وأرباب العمل بهدف الحفاظ على أسرار المهنة ضمن نطاق محدد. ونقابات عمالية تضم العمال فقط، ولم يكن لها غطاء قانوني. وحاولت عدة قوى السيطرة على النقابات، قوى السلطة الرسمية، وقوى البرجوازية الوطنية ممثلة بالكتلة الوطنية، ففي عام 1935 صدر المرسوم التشريعي رقم 152 ووصف بأنه متقدم على القانون العثماني الذي كان يهدف إلى لجم تطور الحركة الجماهيرية التي بدأت في النمو، لكنه جعل النقابات مجرد أداة بيد السلطة لا يسمح لها بالتدخل بمستقبل البلاد وتقرير مصيرها والدفاع عن مصالح العمال، وحظر عليها الاشتراك بالمظاهرات أو الاجتماعات، وعندما

وهو: قانون الشغل العثماني الذي كان يمثل مصالح المستثمرين الأجانب وأرباب العمل المحليين، معبراً عن بدء ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية، فخلال عامي 1929 - 1933 ظهرت حوالي 200 مؤسسة صناعية جديدة، منها: الإسمنت والنسيج والبيرة والسكاكر إضافة إلى توسيع أكثر من 300 مؤسسة كانت منها: معامل التقطير والصابون والمطاحن والنسيج. حيث اتضح للعمال وعبر التجربة: أن الرأسمالية هي العدو الأول لمصالح الطبقة العاملة وحقوقها، وبالتالي لابد من النضال ضد كل من يمثل الرأسماليين، فالاستغلال ليس له دين أو وطن، وظهرت عدة أشكال للتجمعات العمالية، مثل: نقابة المهن

الحركة العمالية في سورية منذ نشوئها لم تكن بعيدة عن تطور الحركة الوطنية في البلاد، فقد كانت الحركة العمالية جزءاً مهماً من الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار والانتداب الفرنسي، حيث استطاعت في ثلاثينات القرن الماضي تأسيس تنظيمها النقابي من خلال العديد من الإضرابات والاعتصامات المختلفة.

■ نبيل عبد الفتاح

طالبت الحركة النقابية بعد الاستقلال بحقوقها المعيشية من أجور وغيرها، وكذلك حقوقها التشريعية في قانون عمل عادل يضمن حقوقها كافة بما فيها: تحديد ساعات العمل، وإجازة مدفوعة الأجر، ووقف التسريح التعسفي، وتعويض نهاية الخدمة، والمعالجة الطبية، وحققها في تأسيس تنظيمها النقابي، وكان ذلك مع صعود الحركة الوطنية المناهضة للاحتلال الفرنسي وكافة أشكال الاستعمار.

اكتسبت الطبقة العاملة ونقاباتها أهم تجاربها على الرغم من صعوبة ومرارة الفقر، وسطوة الاستغلال الرأسمالي والحكومات البرجوازية التي نصبها الاحتلال الفرنسي من قمع وسجون واعتقالات، حيث خاضت أصعب المعارك الوطنية والطبقية مدعومة من القوى الوطنية والتقدمية الصاعدة، وقد أصبحت فصياً هاماً من الفصائل الوطنية في مواجهة المستعمرين الفرنسيين المحتلين، وقد عملت الطبقة العاملة السورية في ظروف صعبة دون حماية تذكر..

لقد بدأ الوعي الطبقي للعمال يتشكل مع بدايات دخول الصناعات الحديثة إلى البلاد، وإصدار الحكومة العثمانية لأول قانون عمل ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال،

الطبقة العاملة



موريتانيا- موجة احتجاجات

أعلنت نقابة عمالية في موريتانيا، يوم 16 نيسان، أن البلاد تشهد موجة إضرابات عمالية واسعة، مشيرة إلى أن سببها «الوضع الاجتماعي المزري للعمال»، حيث توقف أساتذة التعليم الثانوي عن العمل يوم 16 نيسان، وسبقهم عمال الميناء، وعمال المناجم، وعمال شركة هواوي، وأودع عمال شركة «كتروس تازيازت موريتانيا» إضراباً بالاضراب للمطالبة باحترام بنود الاتفاقية الجماعية للمؤسسة المبرمة مع الشركة سنة 2016.

ودعت الكونغرسالية الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فورية من أجل رفع الحظر عن تنظيم انتخابات مسؤولي العمال، والسماح للعمال باختيار ممثليهم طبقاً للقانون، كما طلبت من الشركات «فتح مفاوضات فورية مع ممثلي العمل بغية تلبية المطالب العمالية المشروعة».



تونس- موظفو الضمان الاجتماعي

دخل موظفو مؤسسات الضمان الاجتماعي في تونس إضراباً عن العمل يومي 15 و16 نيسان الجاري احتجاجاً على تعنت سلطة الإشراف وعدم تعاملها الإيجابي مع المطالب التي طرحتها الهيئة الإدارية للقطاع.

ويطالب عمال وموظفو القطاع بإصدار النظام الأساسي المتفق عليه سابقاً وتطبيق اتفاق 8 تشرين الثاني 2014 وتسوية المفعول الإداري، وصرف المفعول المالي للمناظرات الداخلية، وحلّ مشكل التأمين الجماعي.

كما طالبوا بمراجعة تصنيف المكاتب والمراكز الجهوية والمحلية والمصحات ومراكز الآلات المقومة للأعضاء. وشمل الإضراب صندوق التقاعد، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصندوق الوطني للتأمين على المرض، ومصحات الضمان الاجتماعي ومراكز صنع الآلات المقومة للأعضاء، ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجميع فروعها على تراب الجمهورية.



لبنان- القطاع العام

نفذ موظفو القطاع العام في لبنان يوم 17 نيسان، إضراباً عاماً ووقفة رمزية في ساحة رياض الصلح وسط بيروت، احتجاجاً على نية الحكومة خفض الرواتب، وشارك المئات من الأساتذة الجامعيين في الوقفة، وعدد من الموظفين، تزامناً مع انعقاد الجلسة العامة للبرلمان اللبناني في وسط بيروت.

ويطالب المحتجون، الحكومة والبرلمان، بعدم المس بالرواتب، والمساعدات والمنح الاجتماعية والصحية والمنح التعليمية، ورواتب المتقاعدين.

وتزامناً مع الوقفة، اعتصم العشرات من الأساتذة المتقاعدين أمام وزارة التربية في بيروت، رفضاً للمس بحقوقهم المادية. وعم الإضراب مختلف الإدارات والمؤسسات العامة والمدارس الرسمية في المناطق اللبنانية كافة، وشلت الحركة على الطرقات، وانتقل عدد كبير من الموظفين إلى العاصمة للمشاركة في الاعتصام المركزي.



الصين- ساعات العمل

نظم العاملون في قطاع التكنولوجيا في الصين يوم 18 نيسان، احتجاجاً نادراً على عدد ساعات العمل الطويلة، والذي يصل إلى 72 ساعة أسبوعياً، في حين أيد الإعلام الرسمي الصيني احتجاج العمال واعتبر هذا النظام استغلالاً.

كانت حركة الاحتجاج قد بدأت في أواخر شهر آذار الماضي، عندما أطلقت مجموعة من مطوري التطبيقات مشروعاً جديداً باسم «996 دوت أي.سي.يو» على منصة تبادل شفرات البرمجة «جيت هب»، ويشير اسم المشروع إلى ظروف عمل هذا القطاع، حيث يعمل العاملون فيه من الساعة 9 صباحاً إلى 9 مساءً لمدة 6 أيام أسبوعياً، يمكن أن تنتهي بالعاملين إلى دخول غرف العناية المركزة في المستشفيات.

اتفاقيات العمل العربية هل تضمنتها قوانين العمل؟



تأسست منظمة العمل العربية عام 1965 وتضم في عضويتها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتقوم المنظمة على التمثيل الثلاثي الذي يعتمد على أساس اشتراك أصحاب العمل والعمال والحكومات في هياكل المنظمة الدستورية.

للتأمينات الاجتماعية، والاتفاقية رقم «19» لعام 1998 بشأن تفتيش العمل وتوسع توصيات أخرى فقط، وبالرغم من ذلك فإن سورية لم تلتزم باتفاقيات منظمة العمل العربية التي صادقت عليها، ولم تنسج هذه الاتفاقيات في قوانين العمل السورية، بل ذهب المشرع عكس ذلك تماماً منذ تبني الحكومات السورية المتعاقبة لسياسات اقتصاد السوق الاجتماعي، فسورية شرعت التسريح التعسفي في قانون العمل رقم 17/ لعام 2010 وفي قانون العاملين الأساسيين في الدولة رقم 50 لعام 2004، وقوانين العمل في سورية ما زالت تجرم الإضراب وتعتبره جنحة، رغم أن الدستور الجديد عام 2012 نصّ عليه صراحة كحق من حقوق العمال.

وأكدت: أن تشريعات العمل يجب أن تكون موحدة للعمال كلهم في البلد الواحد، بحيث لا يجوز التفريق بين العمال في القوانين، كما أكدت على حق العامل وحده في إثبات حقوقه بالطرق كافة، وحرمت النص على التسريح التعسفي، وجعلت التسريح خاضعاً للرقابة القضائية اللاحقة، كما أفردت فصلاً كاملاً لحماية صحة العمال ووقايتهم من أخطار العمل، وتشغيل الأحداث والنساء وحمايتهم. اتفاقيات صادقت عليها سورية وبقية دول تطبيق، وقد وقعت سورية على اتفاقية مستويات العمل لعام 1976 وعلى عشر اتفاقيات أخرى، أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «7» لعام 1977 بشأن الصحة والسلامة المهنية، والاتفاقية رقم «3» لعام 1971 بشأن المستوى الأدنى

التي تضمن حقوق العمال، وتنظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل. والاتفاقية رقم 6/ لعام 1976 بشأن مستويات العمل يمكن اعتبار اتفاقيات المنظمة ودستورها: أنها متقدمة من حيث حماية العمال وحقوقهم فقد نصت الاتفاقية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل والمعدلة عام 1976 على حقوق العمال الرئيسة، واعتبرتها بأنها الحد الأدنى من الحقوق، ومنها: الاعتراف بحق الإضراب للعمال بشكل واضح وصريح للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية، واعتبرت الاتفاقية أن نصوص تشريعات العمل يجب أن تكون أحكامها من النظام العام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها إلا إذا كان ذلك لمصلحة العامل،

وقد نص دستور المنظمة في مقدمته: أن لجميع البشر الحق في السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية في حرية، وفي ظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وقد حددتها، ومن أهمها: تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، ووضع خطة لنظام التأمينات الاجتماعية لحماية العمال وعائلاتهم، وتنسيق الجهود العربية في ميدان العمل ومكافحة البطالة. وقد أصدرت المنظمة «19» اتفاقية، كان أهمها: اتفاقية العمل العربية رقم «1» لعام 1966 بشأن مستويات العمل، والاتفاقية العربية للعمل رقم «16» لعام 1983 بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية، والاتفاقية رقم «15» لعام 1983 بشأن تحديد وحماية الأجور والعديد من الاتفاقيات والتوصيات

إضراب سائقي القامشلي

دخل سائقو سيارات التاكسي التي تعمل بصفة سرافيس في مدينة القامشلي في إضراب عن العمل لمدة أربع ساعات على خط حي الهلالية - مركز المدينة يوم السبت 20 نيسان 2019.

■ مراسل قاسيون

الذي انعكس سلباً على مصدر رزقهم ومعيشتهم. وطالب السائقون - الذين نظموا الإضراب من الإدارة الذاتية، برفع تسعيرة الركوب وخفض تكاليف الحصول على اللوحات الرقمية الخاصة بكل سيارة وتعبيد الطرقات. يشار إلى أن مدينة القامشلي مخدمة بـ 10 خطوط لسرافيس النقل الداخلي، ويصل عدد السيارات العاملة فيها إلى نحو ألفي سيارة، منها مئة سيارة على خط الهلالية وحده حيث حدث الإضراب. يذكر أن سائقي سيارات التاكسي في خطوط

مطالبين برفع الأجرة من 50 ليرة سورية إلى 100 ليرة سورية. ويحتج السائقون على أجرة الركوب المنخفضة وارتفاع تكاليف إصلاح السيارات، بالإضافة إلى قيمة نمره السيارة التي تفرضها الإدارة الذاتية، وذلك بعد أن طلبت الإدارة الذاتية من سرافيس التاكسي العاملة بصفة سرافيس على خط حي الهلالية بتركيب لوحات رقمية صادرة عنها مقابل دفع ضريبة جديدة تبلغ 30 ألف ليرة سورية، الأمر



أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة، فإن المشكلة يتحمل نتائجها ذوو الدخل المحدود كلهم، سواء كانوا من السائقين، أو المواطنين، جراء السياسات التي تضر بمصالح الفقراء وذوي الدخل المحدود كلهم.

سرافيس مدينة القامشلي المختلفة قد أضربوا عدة مرات خلال سنوات الأزمة منذ 2015 بسبب ارتفاع أسعار الوقود أو بسبب نقل كراجاتهم. بغض النظر عن الموقف من أجور النقل المرتفعة حقاً، بسبب ارتفاع

من أول السطر

■ نبيل عكام

العنصر البشري والوقاية من الإصابات والمخاطر

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتوفير فرص عمل مناسبة لجميع قوة العمل المتواجدة في سوق العمل وتشغيل منتج للعاملين. فالتنمية المستدامة، هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تلبي متطلبات الأجيال الحالية دون المساس بمتطلبات الأجيال القادمة، وفي هذه السطور لن ندخل في العملية الاقتصادية، وكيفية وآلية تشغيل اليد العاملة وما هي السياسات الاقتصادية التي يجب أن تتبع من أجل النهوض بالمجتمع، لتحقيق ذلك النمو المطلوب والضروري لاستدامته! ولكن سنعرض إلى بعض المتطلبات الضرورية لحماية العاملين التي تساهم وتدعم العمليات الاقتصادية في تحقيق ذلك النمو، والحفاظ من خلاله على الكادر البشري العامل الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة والضرورية. إذ لا بد من توفير بيئة عمل آمنة لكل العمال وتوفير المعلومات الموثوقة عن معدلات الإصابات المهنية وحوادث العمل المختلفة الخطيرة، المميّنة منها وغير المميّنة، وذلك حسب شدة خطورتها وكذلك حسب الجنس، وهذا يتطلب وضع سياسات ونظم برامج وخطة عمل تتعلق بالأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية على المستوى الوطني، والمؤسسات تهدف للوصول إلى أدنى درجات حوادث وإصابات العمل، تحقيقاً للهدف الأكبر، وهو: انعدام وجود إصابات وحوادث عمل ناجمة عن بيئة العمل.

– وضع آليات لجمع واستخدام بيانات موثوقة للسلامة والصحة وقياس التقدم فيها لأهداف وقائية وتطويرها. حيث تعتبر الإحصاءات الدقيقة لحوادث العمل والأمراض المهنية بمثابة المرآة التي تعكس وضع السلامة والصحة في أي بلد، وهي الأساس الذي ترتكز عليه استراتيجيات وسياسات الوقاية والمعالجة والتدريب والتأهيل، وكذلك أيضاً التمويل الضروري.

– وضع هيكل تنظيمي لإدارة السلامة والصحة المهنية.

– إقامة دورات توعية وتدريب داخلية في مجال السلامة والصحة والإسعاف والإطفاء.

– تفتيش أمكنة العمل المختلفة يومياً لإزالة أية مخاطر محتملة.

– وضع لوحات إرشادية ودلالية لإرشاد العاملين وتوعيتهم.

– إيجاد حقائب الإسعاف الأولي وأجهزة الإطفاء بشكل دوري، وكذلك أجهزة الوقاية الشخصية.

– متابعة إصابات العمل وتقصى أسبابها لتفادي الإصابات المماثلة. من خلال معاينة الحوادث والأخطار البشرية والصناعية وتحليلها ووضع الوسائل والاحتياطات الكفيلة لتلافي تكرارها فيما بعد.

– رفع الوعي الوقائي لدى العمال وتدريبهم وتوعيتهم بالمخاطر المحتملة وطرق الوقاية منها.

– ضمان سلامة العمل والعامل والمنشأة على حد سواء بغض النظر عن التكاليف المحتملة، فهذا الاستثمار يبقى رابحاً على طول الخط. إن وضع تلك البرامج والسياسات يعود بالفائدة القصوى على الحكومة وأصحاب العمل والعمال.

ماذا بعد «تلطيف الأجواء الإقليمية»؟

ظهرت خلال الأسبوع الفائت عدة إشارات على بداية تحول في خارطة العلاقات الإقليمية المأزومة، ليس بدءاً من 2011، بل وقبل ذلك بعقود...

■ مهند دليقان

بين هذه الإشارات يمكن أن نعد:

زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى سورية ومن ثم تركيا وما صرح به في تركيا من أنه «سينقل فحوى محادثاته مع الرئيس السوري إلى الرئيس التركي». بالتوازي مع ذلك جرت جولة المبعوث الرئاسي الروسي ألكسندر لافرتيف على عدة دول في المنطقة وبخاصة السعودية وسورية، وانتشر بعد ذلك وبكثافة خبر مفاده: أن لافرتيف «حمل رسائل إيجابية من القيادة السعودية للقيادة السورية».

السعودية والإمارات ترسلان مساعدات إنسانية لإيران بعد كارثة الفيضان التي راح ضحيتها ما لا يقل عن 76 شخصاً.

نائب المرشد الإيراني والمسؤول عن ملف الحج والعمرة، يشيد بإجراءات السعودية المتعلقة بالحج خلال العامين الفائتين. ولا يجب أن يغيب عن البال هنا أنه لم يمر بعد وقت طويل على اشتعال أزمة بين البلدين حول هذا الموضوع بالذات، عدا عن جملة الأزمات بينهما، وذلك عام 2015 بعد أن وقع ما يزيد عن 769 ضحية من الحجاج الإيرانيين خلال التدافع الذي وقع في موسم حج ذلك العام.

اجتماع رؤساء برلمانات العراق وجواره، والذي ضم كلاً من سورية وتركيا وإيران والعراق والسعودية، إضافة إلى الكويت والأردن، وأصدر بياناً ختامياً لا يخلو من رسائل واضحة حول ضرورة التعاون بين هذه الدول جميعها.

وزير الخارجية الإيراني يكشف عن توصل طهران وأقرة لاتفاق على وضع آلية تجارية شبيهة بالآلية التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتعاون مع طهران بعيداً عن العقوبات الأمريكية.

حدة التصريحات التركية-السعودية حول مقتل خاشقجي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، إن لم نقل إنها غابت من المشهد إلى حد غير قليل.

إن أي مؤشر من هذه المؤشرات، على تفاوت أهميتها، كان ليشكل بمفرده مادة للتحليلات والتوقعات والتفسيرات باعتباره حدثاً «خارجاً عن المألوف». فكيف الحال وهذه المؤشرات جميعها قد جرت في بحر أسبوع واحد؟!

تجنباً لقفزة في الفراغ!

أول ما ينبغي تثبيته في نقاش هذه المؤشرات، هو أن الوصول إلى استنتاجات



التراجع الغربي

والحركة الشعبية العالمية

رغم سواد اللوحة السياسية لعموم المنطقة، وهو سواد حقيقي وواقعي وكثيف كنتيجة لاجتماع عوامل التخريب السابقة، إلا أن الجيد في الأمر هو: أن المشترك بينها جميعها أنها جرت في ظل عاملين عالميين كبيرين: أولاً: تقدم المنظومة الغربية وتراجع نقيضتها، وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وسيادة القطب الواحد الأمريكي، ثانياً: حالة السبات الجماهيري الموضوعية التي شكلت تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين.

هذان العاملان الأساسيان، جذرا جملة الشروخ التي أشرنا إليها آنفاً، ووصلا إلى نهايتهما التاريخية؛ الأزمة الرأسمالية تعصف بالمركز الإمبريالي الأمريكي بقوة لا سابق لها، والتقهقر الأمريكي والغربي على المستويات المختلفة بات واقعاً لا يجادل في حقيقته سوى الحمقى ومدفوعي الأجر. يتوازي ذلك مع تقدم مستمر ليس لقطب جديد كما يحلو للبعض أن يبسط الأمور، بل لمنظومة دولية جديدة بالكامل تبنى على أسس مختلفة اختلافاً عميقاً عن المنظومة الغربية التي سادت العالم خلال خمسة قرون مضت «رغم أن اختراقاً جرى خلال فترة الاتحاد السوفياتي، لكنه لم يصل إلى نقطة العودة، كما بات معروفاً وبيئاً».

وهذا التغير في الموازين الدولية- وما ذهبنا إليه من وقوف العالم على عتبة دخول حقبة جديدة نوعية بعيدة عن معادلات القطب الواحد، أو الثنائيات القطبية- محمول كله على الأساس المتين للحركة الشعبية العالمية التي لا تخص منطقتنا فحسب، بل العالم بأسره، وهي ظاهرة تاريخية ستمتد عقوداً ولن يتوقف تطورها واشتداد عودها، وتعمق تنظيمها، بل سيزداد باطراد.

أستانا

أفردت «قاسيون» مساحة شبه ثابتة خلال السنوات الثلاث الماضية، للبحث في معاني

أستانا وأبعادها وأهميتها، ولعل من المفيد في سياق نقاش المؤشرات الجديدة التي نتحدث عنها أن نجمل هنا ما بينت قاسيون أنها النقاط الأكثر أهمية بين معاني أستانا: منظومة أستانا أوسع وأبعد مدى وأعمق من كونها أداة في إطار العمل المشترك لحل الأزمة السورية، فهي أحد تعبيرات التوازن الدولي الجديد الذي تنهار بموجبه تحالفات وعداوات ومنظومات سابقة، لتتشكل أخرى جديدة. منظومة أستانا هي أكبر اختراق شهده التاريخ الحديث في منطقتنا لمعادلة صراع الجميع مع الجميع التي خلفها الاستعمار الأوروبي وحافظ عليها وعمقها الأمريكي من بعده.

تشكل المنظومة ضربة كبرى لمفردة أساسية من مفردات «الفوضى الخلاقة» الأمريكية، أي: الصراع «السنّي- الشيعي».

تمهد المنظومة بتطورها لوضع الأساس لاستقلال وتكامل اقتصادي ضمن الإقليم بداية وضمن آسيا ككل، يطرد خارجاً الأمريكي ودولاره، وينهي عقوداً من الاستعمار الاقتصادي لكل هذه البلدان، والقائم أساساً على التبادل اللامتكافئ بالياته المختلفة وباداته الأمضى: الدولار المدعوم عسكرياً ونفطياً.

ثم ماذا؟

إن الميل لعدم الاستعجال في الوصول إلى استنتاجات حاسمة وسريعة، هو ميل له ما يبرره بطبيعة الحال، وكذلك الإصرار على أن تغيرات كبرى بالحجم الذي تحدثنا عنه هنا، لن تتحول واقعاً إلا خلال عشرات السنين، هو رأي صحيح بلا شك، ولكن السؤال الذي ينبغي إمعان التفكير فيه: متى يبدأ عداد عشرات السنين تلك؟

ما نعتقه هو أن عداد «التراكم» بدأ عمله قبل حقبة زمنية غير قصيرة، وأن حجم التراكم ضمنه قد وصل حداً عظيماً يبشر باقتراب النقلة النوعية، والمؤشرات الأولية التي نراها ونسمعها ليست سوى بداية خجولة جداً للاتي...

مؤشرات تلطيف
الأجواء إيجابية
ولكن طبيعة
الصراعات العنيدة
التي تعيشها
منطقتنا لها
جذورها العميقة
التي لا يمكن
بوجودها توقع
قفزات سريعة

قوى الفساد والأزمة السورية: روميو وجولييت



إذا كانت الأسباب السياسية - بمختلف جوانبها - التي أفست إلى انفجار اجتماعي قبل ثماني سنوات في سورية، وانتهت إلى أزمة سياسية وحرب ولدتها وقادتها مختلف الأطراف محلياً وإقليمياً ودولياً، فإن أسبابها لم تحل، وعلى العكس: تفاقمت ونشأ وتراكم غيرها الكثير في أثناء الحرب وبعدها وصولاً لليوم...

أنه وقود وسلعة أُنجز بها لمصلحة هذا وذاك من الداخل والخارج.

«سيادة الدولة السورية»

جملة أخرى تتاجر فيها قوى الفساد من الطرفين، تعني ما تعنيه من «سيادة أموالهم» بوجه أي مضارب فقط، وأما «سيادة الدولة» كما نعرفها ويعرفها الشعب السوري، فأولئك أول من انتهكها وما زال ينتهكها على طول الخط، فكما يقال: «المصري ما بتعرف أصل» ينطبق على أموال قوى الفساد هنا وهناك ممن تشكل سيادة الدولة السورية واستقلالها بما تعنيه الكلمة حقاً - ليس كما يقصده هم ويروجون له - يقطع عنهم «رؤسهم»، وهذا بالتأكيد ما نريده ويريد كل السوريين، حفاظاً وحرصاً على سيادة بلادنا واستقرارها.

أزمة موارد ومحروقات؟

مع تأزم الوضع المعيشي بشكل جديد على إثر العقوبات الخارجية وتوافقها مع مصالح قوى الفساد الداخلية، صحت تلك العبارات السابقة نفسها - ونأخذها مثلاً من عديد غيرها - من «صمود» و«سيادة» عبر مختلف المنابر، مَعبرة في الحقيقة عن سعادة تلك القوى بهذا الواقع الجديد لما يدر لهم من «ثروة» جديدة، غير متنبهين، ربما، وغير مكترثين بالتأكيد، بأن أزمات معيشية كهذه في ظل ظروف البلاد الحالية تُهدد دولتنا بـ«الفتل» وتضعها بخطر الانهيار... من هنا تتعارض مصالح هذه القوى

وإذا كانت الأزمة السياسية - العسكرية السابقة قد وصلت إلى ذاك الحد الذي يهدد وجود الدولة السورية ومؤسساتها من قبل المجموعات الإرهابية المدعومة من الخارج وجرى تجاوزها، فإن الظروف الاقتصادية - الاجتماعية اليوم، عبر تخادم العقوبات الاقتصادية الخارجية مع منظومة الفساد الداخلية، تنذر من جديد بالتهديد نفسه، وبالتأكيد أيضاً: تنذر هذه الأوضاع بالتالي بانفجار اجتماعي وسياسي آخر.

«الصمود»

هذه المفردة يعرفها جيداً كل مواطن سوري، ويعي أبعادها، فيما يمكن رصد مزاج الشعب حولها في الشارع، أو على مواقع التواصل الاجتماعي كمحصلة تعبير محدودة. فلا يوجد خلفها سوى قوى الفساد المهيمنة والمستفيدة منها ومن قدرة السوريين على «الصمود»، إلا أنه وكما يقول المثل الشعبي «كل شي زاد عن حده، قلب لضده». فسنوات الحرب وحدها و«بصمود» السوريين فيها شاهدوا «حديثي النعمة» من طرفي الصراع، وتنبهوا على «تكاثر ثروة» أغنياء هؤلاء الأطراف وتمركزها أكثر، خلف شعارات الطرفين من «تصد وحرية وصمود» و«بيع للوطنيات». تصدّي طرف لآخر، وحرية تجارة وسمرة طرف عن آخر، وصمود من طرف بوجه آخر، وما كان لشعبنا منها سوى

فإن بقاء أسباب الانفجار الاجتماعي السابق، وتفاقمها ونشوء غيرها الكثير، ومستوى الاحتقان الملحوظ اليوم، ينذر بانفجار آخر قد لا يكون ببعيد، ولن يكون بالشكل السابق نفسه، قد يتخذ أي شكل كان، وقد تكون له تداعيات عديدة مؤثرة سلباً على شكل التسوية السياسية، بخلق اضطراب اجتماعي أمني قد ترغب به القوى المتشددة، وتدفع باتجاهه، لتستخدمه كذريعة في مواجهة التغيير. إن حلّ الأزمة السورية على مختلف الصعد يتطلب البدء بالتغيير بتلازم المهام الوطنية والاقتصادية - الاجتماعية والسياسية، وهذه الأخيرة لا يمكن العمل عليها في الظرف الراهن دون انطلاق الحل السياسي رسمياً وسريعاً وفق القرار الدولي 2254.

مع أية جهة أخرى تسعى لحلحلة هذه الأزمة وإيجاد مخرج لها. فكما كان لدخول الجانب الروسي وقبلة الإيراني عسكرياً - انطلاقاً من مصالحه - قبل عدة سنين تأثيراً إيجابياً حال دون «انهيار الدولة»، وعرقل مصالح «تجار الحرب» في حينه، فإن مساعيه اليوم بطرح مقترحات واتفاقيات تجارية واقتصادية تمثل مخرجاً للدولة السورية من معابر لا تمسها «عقوبات الدولار» وتذلل مخاطر «فتلها»، يضر بمصالح القوى الفاسدة تلك لتقوم - انطلاقاً من مصالحها - بالهجوم على الروس والإيرانيين بشكل غير رسمي وغير مباشر بطبيعة الحال، بأنهم «يشترون» و«يحتلون» اقتصادنا!... أم اقتصادهم؟

الانفجار التالي

بناء على ما تحدثنا حوله في المقدمة،

يصدر قريباً: «الأزمة السورية: الجذور والآفاق»

يصدر خلال الأيام القليلة القادمة عن دار الفارابي في بيروت كتاب جديد للدكتور قدري جميل، أمين وعضو ناسخة حزب الإرادة الشعبية، ورئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، بعنوان «الأزمة السورية: الجذور والآفاق».

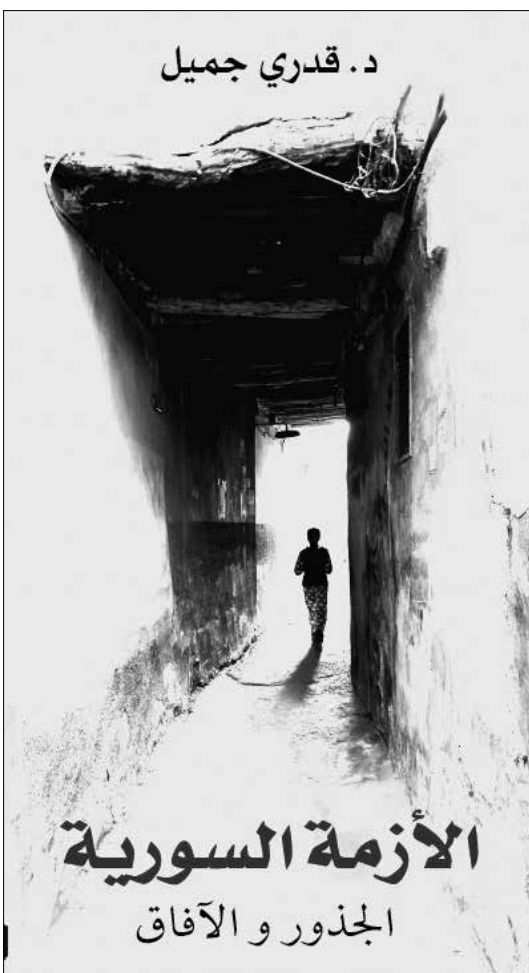
■ قاسيون

يقع الكتاب في حوالي 280 صفحة من القطع المتوسط، مقسمة على ثلاثة فصول هي «الجذور، الانفجار، الآفاق»، إضافة إلى قسم للملحقات يحتوي عدة وثائق مهمة أصدرتها اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين خلال العقد الأول من القرن الحالي، والتي تحولت لاحقاً إلى حزب الإرادة الشعبية، إضافة إلى مقتطفات من وثائق تاريخية أقدم، بينها مقال الرفيق خالد بكداش «سورية على الطريق الجديدة».

ورغم أن الكتاب «حواري» ويظهر كاسئلة وأجوبة ضمن محاور مرتبة مسبقاً، حيث جرى الحوار في موسكو بين 20 آب و5 أيلول من العام الماضي، إلا أنه في مضمونه أقرب إلى البحث التاريخي المنظم على أساس تعاقب زمني محدد، يبدأ من نقطة علام، هي: الوحدة السورية المصرية 1958، ويمضي منها بشكل متدرج وصولاً إلى الوضع الراهن وآفاقه.

يقدم الكتاب في فصله الأول «الجذور» قراءة معمقة للأسباب العميقة والمتراكمة التي أنتجت انفجار 2011، ويجري قطعاً معرفياً عميقاً مع التبسيط والتسطيح الذي استخدمته جهات مختلفة في قراءة الوضع السوري؛ فينظر إلى تطورات الوضع السوري عبر عشرات السنوات على خلفية فهم محدد لتحولات ميزان القوى الدولي خلال كامل القرن العشرين، وعلى قراءة تفصيلية للخواص الفريدة للوضع السوري بأبعاده الطبقيّة والاقتصادية والثقافية.

الفصل الثاني، «الانفجار»، لا يلاحق تفاصيل ما جرى ابتداء من 2011 في سورية، بل يستخدم تلك التفاصيل للوصول إلى التعميمات والاستنتاجات الضرورية حول حقيقة ما جرى، ليؤسس عليه استشراف ما سيأتي لاحقاً. الفصل الثالث والأخير، «الآفاق»، هو مزيج من التنبؤ السياسي بمصير سورية، ومن مشروع البرنامج السياسي الذي يحمله حزب الإرادة الشعبية لسورية الجديدة، في المجالات كافة، وفي مجال إعادة الإعمار، والنموذج الاقتصادي والسياسي الاجتماعي الجديد المطلوب.



عيد الجلاء على اعتاب الولادة الثالثة بيان من حزب الإرادة الشعبية

ولدت الدولة السورية والهوية السورية بشكلها المعاصر للمرة الأولى على تلال ميسلون وعلى يد الشهيد يوسف العظمة ورفاقه عام 1920، وولدت ولادة أعمق وأوسع مرة ثانية بنضالات أبطال الثورة السورية الكبرى وصولاً إلى جلاء آخر جندي فرنسي محتل في 17 نيسان عام 1946.

واليوم، وإن ينظر الشعب السوري بفخر إلى تاريخه وإلى ذكرى الجلاء العظيمة، ورغم أن الذكرى تأتي في خضم المأساة التي يعيشها، فإنه يعقد العزم على ولادة سورية من جديد، ولادة مكملة مستقلة استقلالاً كاملاً لا على الصعيد السياسي العام فحسب، بل وعلى الصعيد كافة وعلى رأسها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الحلف الغربي ذاته الذي قسم المنطقة وأعاد تقسيمها مراراً، وسام شعوبها شتى أنواع المظالم، وبالتعاون دائماً وأبداً مع بغال عربية غورو بأشكالهم المختلفة والمتطورة عبر التاريخ الحديث، هو نفسه المسؤول الأساسي عن تعميق الكارثة السورية وإطالة أمدها. إن الولادة القريبية الموعودة تستند في عمقها إلى تراجع وتقهر هذا الحلف البغيض، وإلى تقدم الحركة الشعبية على المستوى العالمي، والتي لن تقف ولن تتراجع حتى تصل إلى تغيير عالمي شامل.

الشعب السوري وحركته الشعبية العابرة لكل تصنيف أحرق وهمي، والتي تشمل الغالبية العظمى من السوريين، المنهوبين والمقموعين، لن يطول بها الوقت حتى تعود بكامل عزمها وقوتها، وبدرجات أعلى من كل ما سبق، تنظيماً ووعياً، لتكون هي قابلة الولادة الجديدة التي ستبدأ مع التطبيق الكامل للقرار 2254 الذي يعبر عن جوهر التوازن الدولي الجديد: حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وعلى أساس مصالحها، وضمن عملية سلمية عميقة وشاملة.

تحيا ذكرى الجلاء العظيمة

يحيا الشعب السوري العظيم

إلى الأمام

دمشق 17 نيسان 2019

الجلاء وفق المنظور الجديد؟!



في هشاشة البنى المجتمعية ودرجات الاحتقان الاجتماعي، وتبعية النخب. فإن استمرارها اليوم، وبعد سنوات الأزمة يحمل اليوم خطر التفريط بكل المنجز الوطني التاريخي الذي بدأ بمعركة ميسلون، والثورة السورية الكبرى، وتحقيق الجلاء عام 1946. بل يحمل خطر تهديد البلاد بوجودها، ولذلك فإن تغييراً نوعياً في هذه السياسات اليوم يشكل ضرورة وطنية عليا.

«الاستقلال أساس ينبغي استكمال»

إن استحقاق اليوم يشبه استحقاق الجلاء في حينه، ولكن مستواه أعلى وأكثر تطوراً، فالاستحقاق أمام الشعب السوري هو إنهاء أزمته، والحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ودفع البلاد باتجاه نظام ديمقراطي تعددي سياسياً، ويحقق في الوقت نفسه أعظم مستوى من العدالة الاجتماعية مترافقاً مع أعلى معدل نمو، لاستعادة الدور الإقليمي لسورية في المنطقة، لأن أمام سورية استحقاق استعادة الأراضي المسلوقة، فالاستقلال الوطني ليس منجزاً لذاته، بل هو الأساس الذي لا بد منه لاستكمال عناصر «الذات الوطنية» بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.. إلخ

«الحل السياسي جلاء جديد»

إن الاحتفاء الحقيقي بالجلاء اليوم، وفي جحيم الأزمة التي باتت تهدد كل الإرث الوطني المادي، يكون بفهم الواقع الحالي في سورية وفهم الضرورات، واستنتاج الخطوات والآليات المطلوبة في مختلف الجوانب، والعمل على تنفيذها خطوة بخطوة بهدف الوصول للاستقلال الوطني المطلوب، الذي يسمح لسورية وللشعب السوري بالاستمرار، ورسم مرحلة الجلاء الجديدة التي يُعد التغيير الوطني الجذري العميق والشامل عنوانها الأبرز. الأمر الذي يتجسد في ظروف اليوم بانطلاق التسوية السياسية، على أساس القرار 2254 الدولي، وعبر المدخل الدستوري.

كل نواتج مرحلة الهيمنة الماضية، وأهمها: الأنظمة المركبة على منطق التبعية للغرب، والتي عملت وكيلة لهيمنته الاقتصادية، فشعوب العالم تتلمس الأفق الذي يمكن تسريع قدومه، وحركتها تجاهه. وما يحصل عالمياً ينطبق على سورية، حتى في أحلك أوقاتها، ويفتح المجال لولادة جديدة فيها أيضاً، تعتبر استكمالاً وتتويجاً لذكرى عام 1946، نحو الاستقلال التام، الذي أصبحت أهم مفاتيحه اقتصادية.

«الاستقلال الاقتصادي»

إن واحداً من أهم المحددات العامة في الجانب الاقتصادي للاستقلال هو مدى تحقق مضمون الموضوعة التالية: «أعمق عدالة اجتماعية - أعلى معدل نمو» في البلد المعني، فلم يعد ممكناً النمو دون عدالة، والعكس بالعكس.

ومن ناحية أخرى، فإن الاستقلال الاقتصادي يرتبط بمحدد قدرة النموذج على تطوير القوى المنتجة، تطويراً متكاملًا وغير مشوه. فكما كانت القوى المنتجة أكثر تطوراً، كلما كانت إمكانية إحلال أكبر قدر منطقي ومقبول من الاستقلال الاقتصادي أعلى. وفي هذا الجانب، ينبغي التوضيح بأن الحديث عن استقلال اقتصادي مطلق أمر غير منطقي، في عالم تتربط أوصاله موضوعياً، ويحتاج إلى التكامل. وإنما الحديث يدور هنا حول الحد الأعلى الممكن والمعقول من الاستقلال الذي يحافظ على التوازن الاقتصادي في البلد، ويجعل اقتصاده غير مرهون بالخارج.

إن تحقيق ما سبق، لا يمكن أن يكون إلا بإغلاق الأبواب نهائياً في وجه الليبرالية الاقتصادية، والتي كان اعتمادها في سورية أو في غيرها، التعبير الأكمل والأكثر وضوحاً عن مستوى ربط مقدرات الاقتصاد السوري، باليات الهيمنة الاقتصادية الدولية. الهيمنة للمؤسسات الغربية على مقدرات الاقتصاد السوري. وإن كان تبني الليبرالية المساهم الأساس،

إن أكثر ما يمكن أن ينال من أهمية ذكرى تاريخية بحجم جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية؛ وما تحمله من مكانة متميزة في الوعي السوري، هو تحويلها إلى مجرد طقس احتفالي، وأغان وأهازيج. وخروجاً من الإطار المناسب، نحاول هنا قراءة الجلاء بين الماضي والحاضر، وتوضيح مفهوم الاستقلال ومعانيه، وذلك بهدف الارتقاء إلى مستوى الحدث المعني وتمثله قولاً وفعلاً.

■ أحمد علي

أساسية في فتح الأفق عملياً أمام حركات التحرر الوطني في العالم أجمع للسير نحو الاستقلال. عن طريق مساهمتها في إنهاء عهد الاستعمار القديم، وقد تجلى بأشكال عدة وبشكله الملموس السوري من خلال الفيتو السوفييتي لصالح استقلال سورية، الذي كان واحداً من تفاصيل مراحل معارك الاستقلال.

قوى الاستغلال العالمية، أنهت مرحلة الاستعمار القديم، وبعد أن انتشت بدمار الحرب العالمية، دخلت منذ منتصف الستينيات في مرحلة الاستعمار الحديث: هيمنة على الاقتصاد الدولي تجارياً ومالياً وتكنولوجياً، وعلى القانون الدولي ومؤسسته، ومتدخلة عسكرياً حيث تحتاج، إلى أن وصلت للانفراد المطلق القوة في التسعينيات. وخلال هذه المراحل كانت مجمل شعوب الجنوب، ودول العالم المستعمر السابقة، قد ألحقت بأدوات الهيمنة الجديدة... وأصبحت مستقلة شكلاً فقط وبنسب متفاوتة. وأصبحت التبعية الاقتصادية مفتاحاً أساسياً في توزيع الأدوار العالمية، بين مستعمر ومستعمر.

ولكن العديد من العوامل كانت تتحرك وتدفع نحو ظهور التغيير في موازين القوى الدولية التي تغيرت اليوم، لتصبح دول كبرى صاعدة - كانت مستغلة سابقاً - محوراً أساسياً في الاقتصاد الدولي، والسياسة الدولية، ووزناً عسكرياً يدفع المركز العالمي إلى التراجع، كالصين وروسيا والهند وغيرها من دول المحيط الكبرى، التي لم تعد مضطرة للخضوع لاستغلال المركز الغربي لها.

وفي هذا الواقع الجديد، فإن استكمال مهمات مجدداً لتراجع الاستغلال، ولاستكمال مهمات الاستقلال الوطني التي لم تستكمل، لدى شعوب العالم، حيث يترافق هذا التغيير مع حركة الشعوب وعدم قدرتها على احتمال

تأخذ مفاهيم عامة كـ «الاستقلال الوطني» أو «التحرر الوطني» أشكالاً وجوانب متعددة، وذلك تبعاً لضرورات المرحلة التاريخية، وللاستحقاقات الموضوعية التي تفرض نفسها على البلد المعني.

وانطلاقاً من ذلك، ومن ترابط المهام السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والوطنية، نوضح بدايةً أوجه الاستقلال ومعانيه وكيفية تحقيقه:

«الاستقلال السياسي»

إن التعبير العملي المباشر عن الاستقلال السياسي يتجلى في القدرة المطلقة على اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالشؤون السيادية، كسيادة الشعب على الأرض، والدستور، وكل جوانب القرار الوطني. وقد كان النصف الأول من القرن العشرين، مرحلة وعي الشعوب المستعمرة لذاتها، وسعيها لإنضاج فكرة الوطن والدولة، والإجابة عن سؤال الهوية، التي كان المحدد الجامع فيها: خروج المحتل.

ولكن نضالات الشعوب التي تتوجت بالاستقلال، والذي كان لسورية الأولوية فيه، لا يمكن قراءته إلا ضمن العالم المترابط والمتفاعل، بتوازنات القوى الدولية.

وفي هذا الإطار ينبغي تثبيت فكرة هامة، وهي الدور الكبير الذي لعبته التوازنات الدولية في الحصول على الاستقلال السياسي. وبالعودة إلى عام 1946 حين تحقق جلاء المستعمر الفرنسي عن سورية؛ فإن التوازنات الدولية التي تبلورت في حينه نتيجة انتصار الثورة البروليتارية الروسية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية، ساهمت مساهمة

الوعي والأخلاق بمواجهة الحصار وأعداء الوطن!



■ عاصي اسماعيل

اعتاد المواطنون على تقلبات حركة الأسواق وتذبذبها، وموجات ارتفاعات الأسعار المتتالية على السلع والخدمات، كما اعتادوا سماع التبريرات والذرائع، الموضوعية وغيرها، الصادرة عن جهات رسمية أو غيرها، والتي لم تعد تنطلي عليهم، وتنعكس نتائجها سلباً على حياتهم ومعاشهم، بشكل تراجع متزايد بمعدلات الاستهلاك، وتدنى مستمر بمستوى معيشتهم.

والأزمة لم تكن مشكلة المستهلكين مرتبطة بخدرة المواد، بل بسعرها وبمواصفاتها، بالمقارنة مع مستويات الدخل المنخفضة والمتراجعة، حيث تواصل معدلات الاستهلاك انخفاضها، ولم يعد بالإمكان التخفيض أكثر، فبالكاد يستطيع غالبية المواطنين تأمين ضروراتهم المعيشية اليومية، في ظل الاستمرار بسياسات تجميد الأجور والإنكار الرسمي لأثارها الكارثية، وعلى هذا الأساس ربما الحديث عن «موجة تخزين وتكديس المواد» في غير محلها، مهما بلغت الإشاعات، ولعل البيانات التي نتحدث عن مستويات الفقر المتدنية، ونسبة المعوزين دون معدلات الأمن الغذائي، أصبحت تفاقم العين.

إن الأسواق، العادية والسوداء، فيها كافة السلع والمواد والبضائع، والعرض فيها واسع ومتنوع وأعلى من الطلب غالباً، ورغم ذلك فإن قانون العرض والطلب لا يفعل فعله على مستوى تخفيض الأسعار وتحسين الجودة والمواصفة، كما يفترض وفقاً للتغني والتباهي به وبالياتة، فالتحكم السعري هو الطاعى، وقد ثبت أن أدوات المتحكمين الكبار في الأسواق هي الأقوى، ليس على مستوى قانون العرض والطلب فقط، بل على مستوى قوانين الرقابة والمتابعة وحماية المستهلك، والمحاسبة على المخالفات والموبقات، وهم على ذلك تجاوزوا موضوع السيطرة على السوق والتحكم بها، وانتقلوا لمرحلة أعلى من التحكم والسيطرة، بالتوازي مع التشدد باليات الحصار والعقوبات المفروضة على سورية.

أعداء المواطن والوطن

هؤلاء المتحكمون من الحيتان الكبار، المتمثلون ببعض كبار التجار والفاسدين والمتنفذين وتجار الحرب والأزمة، بمختلف تلاوينهم ومسمياتهم ومواقعهم وارتباطاتهم، هم المستفيدون عملياً من الأزمات، الحقيقية والمفتعلة، ومن الإشاعات والتهميل بغاية زيادة الطلب، والتقلب في حركة الأسواق وتقلتها، وافتعال الفوضى والبلبلة على هامش الحصار والعقوبات، وما يليها من احتمالات سيئة وكثيرة على المواطنين ومقدرات الوطن، فهؤلاء هم أنفسهم مقتولوا بعض الأزمات ومضخموها ومستثمروها، حيث يجنون المزيد والمزيد من الأرباح على حساب المواطنين، سواء في السوق العادية أو السوداء، وهؤلاء أنفسهم أيضاً هم المستفيدون من إبعاد الأنظار عنهم لتوجيهها إلى الحصار والعقوبات وغيرها، مع عدم التقليل من نتائجها السلبية الكثيرة والعميقة طبعاً، علماً أنهم هم غالباً أدوات هذا الحصار داخلياً ومنفذوه، ارتباطاً مع الأجنحة المرسومة والممولة، بما في ذلك إمكانية الاستثمار لحال الاستياء والتذمر الشعبي المحق.

وفي هذا السياق، ربما لا بد من القول: إن أخلاق المواطنين وإيمانهم بوطنهم ليست محطاً للتشكيك والمزاودة، كما أن زيادة وعيهم ليست بكبح جماح هؤلاء والحد من إمكانات أدواتهم المتحكمات بالأسواق.

استهداف الدولة

هؤلاء الأعداء البعيدين عن الأخلاق والوطنية بطبيعة الحال، لا يعينهم انكشافهم أو انكشاف كذبهم وريائهم، ولعل المواجهة معهم لا يمكن أن تقتصر على دور محدود لحماية المستهلك أو غيرها من الجهات الرسمية الأخرى، رغم أهمية هذه الأدوار، فهؤلاء لا تقتصر مهامهم على مستوى التحكم بالأسواق بمختلف تسمياتها فقط، بل لعلها وفقاً للأجندات المرسومة تتعدى ذلك وصولاً «لـدق مسامير الخوف والضعف في النفوس وكيان الدولة»، وهو توصيف فيه الكثير من الدقة والصحة، خاصة وقد أصبح هؤلاء متحكمين بالكثير من مفاتيح الاقتصاد الوطني وبواباته.

وليس من المستغرب أن نربط أنشطة هؤلاء بالأنشطة التي تصب في نفس الخانة بالنتيجة، بما فيه على مستوى بعض الظواهر الهدامة اقتصادياً واجتماعياً، كالتهريب والمخدرات والدعارة وتجارة الأعضاء وتجارة السلاح وتمويل الإرهاب، وغيرها من الأنشطة الجرمية الكثيرة الأخرى.

فالدولة نفسها هي المستهدفة من هؤلاء بالإضافة إلى المواطن، وبالتالي فالمواجهة معهم بحاجة لأدوات ذات جدوى وفاعلية حقيقية، ليس من أجل كبح جماحهم وتعريضهم فقط، بل من أجل محاسبتهم على دورهم المعادي للمواطنين والدولة والوطن.

الليبرالية المتوحشة بوابة الموبقات

هؤلاء الأعداء ما كان لهم أن يتسع نشاطهم ويكبر دورهم ويستطيعوا داخلياً ارتباطاً بالخارج وأجنداته، لولا وجود بوابات وثغرات استطاعوا النفاذ منها واستغلالها، بالإضافة إلى ظروف الحرب والأزمة، حتى ما قبل سنوات الحرب والأزمة، اعتباراً من السياسات الليبرالية المعتمدة رسمياً، والبوابات المشرقة للاستغلال

والترجيح على حساب الوطن والمواطن منذ عقود، مروراً بالاستثناءات والمزايا والإعفاءات التي منحت لشريحة الأغنياء، ومن يمثلون، وبموجب الكثير من التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى الممارسات الأخرى التي قوّت هذه الشريحة بمختلف تلاوينها وارتباطاتها، بمقابل إضعاف بقية الشرائح في المجتمع والحد من دورها، وصولاً لإفقارها وتهيشها وتهشيمها، بما في ذلك دورها في النقد والتصويب والرقابة والمحاسبة، عبر أشكالها التنظيمية المختلفة ومنابرها.

فإذا كانت الدولة هي المستهدفة ككيان ووحدة في المرحلة الراهنة، فإن عليها أولاً وأخيراً أن تقوم بما عليها على هذا المستوى. ولعل ذلك يبدأ من مؤسستها التنفيذية الأهم والأكثر المتمثلة بالحكومة وجهاتها وأدواتها وأذرعها الفاعلة جميعاً، من أجل استعادة دور الدولة وتقويته مجدداً على كافة المستويات، فعلاً حقيقياً ممارساً على الأرض وليست أقوالاً ووعوداً خلبية، وبداية البداية تكون من خلال القطع مع السياسات الليبرالية المعتمدة التي باتت أكثر توحشاً على أيدي هؤلاء الأعداء المتلونين وحلفائهم وأدواتهم، الذين عمموا النهب والفساد والخراب، وصولاً للمزيد من إضعاف دور الدولة عسى يتمكنوا من ابتلاعها، وفقاً لأجندات أعداء الدولة والوطن والشعب، ناهيك عن نتائج هذه السياسات الخييمة على مستوى الأجور والدعم والإنفاق على الخدمات العامة، وغيرها التي عززت تراجع دور الدولة تبعاً، ليحل هؤلاء أو غيرهم محلها في بعض القطاعات، الكبيرة والصغيرة، السيادية وغير السيادية. فالموضوع لم يعد تزاحماً على السوق، أو رفع أسعار واستغلال، أو احتكاراً وإشاعات، بل بوابة واسعة للموبقات، وقد أن لها أن تغلق قبل فوات الأوان!.

الموضوع لم يعد
تزامناً على السوق
أو رفع أسعار
واستغلال أو احتكاراً
وإشاعات بل بوابة
واسعة للموبقات
وقد آن لها أن
تغلق قبل فوات
الأوان!

أزمة المحروقات المزمنة، والمتفاقمة مؤخراً، لم تكن إلا سبباً وذريعة إضافية لموجة ارتفاعات الأسعار الحالية، وما رافقها من تهويل عبر بث بعض الإشاعات، بغاية زيادة الطلب وتبرير التقلب والتفعل في الأسواق، لإبعاد الأنظار عن المتحكمين بها والمستفيدين منها داخلياً «بعض كبار التجار والمتنفذين والفاسدين وتجار الحرب والأزمة» وتقييد الاتهام وتوجيه الإدانة للحصار والعقوبات فقط لا غير، رغم مشروعية هذه الإدانة والاتهام.

تنبيه رسمي واعتراف

على هامش ذلك والانعكاسات السلبية الكبيرة على النشاط الاقتصادي في البلاد، وما رافقها من حديث الحصار والعقوبات، تم بث العديد من الإشاعات التهميلية التي تستهدف المستهلكين، كما جرى تبرير الكثير من الموبقات والممارسات السلبية بحقهم، أو التغطية عليها وتغييبها بالحد الأدنى بأسلوب يدعو للسخرية، كما ارتفعت مستويات التذمر والاستياء الشعبي من التراجع المستمر لدور الدولة في الكثير من مهامها وواجباتها.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما نبهت إليه مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق مؤخراً حول شائعات تخزين وتكديس المواد، حيث ورد على صفحتها الرسمية على «فيسبوك»: «نتناقل أوساط الشر والخبث المكائد للمجتمع السوري، وهذه المرة يستغل الأعداء الظروف التي نمر بها جميعاً ليمروا بالبلبة والفوضى من اشتداد الحصار وفقدان السلع التموينية والحاجات الأساسية، ودق مسامير الخوف والضعف في النفوس وكيان الدولة، حتى يركب المواطن موجة تخزين وتكديس المواد، وبالتالي فقدانها من السوق بلا مبرر.. ننبه لخطورة هذه الشائعات الخطيرة التي في حال تصديقها ستخلق مزيداً من الأزمات وتلبى أجندات راسميا ومموليها، ونؤكد لكم أن ثقتنا كبيرة بمحاربتها، وتكاتفتنا جميعاً بالوعي والأخلاق والإيمان بالوطن لتتجاوز هذه الظروف المرحلية، ونخرج أقوى من كل أكاذيبهم وريائهم المكشوف».

ربما من الجيد أن يتم تسمية هؤلاء بالأعداء والمستغلين، وربطهم بالأجندات المرسومة ومموليها لتمير البلبة والفوضى وصولاً لـ«دق مسامير الخوف والضعف في النفوس وكيان الدولة»، ولا شك أن التنبيه أعلاه مبرر ومشروع وضروري.

ويبقى أن نسال عن الدور الرسمي المقابل والمواجه للـ«أعداء» الذين «يستغلون الظروف» ليمروا «البلبة والفوضى»؟! وهل يكفي بالمقابل أن نتحدث عن «الوعي والأخلاق والإيمان بالوطن لتتجاوز هذه الظروف المرحلية»؟

وهل يتم الاكتفاء بما يمكن أن تقوم به حماية المستهلك بوجه الحيتان الكبار؟ وكفى الله المؤمنين شر القتال!.

حيتان المتحكمين بالسوق

طيلة السنوات الماضية من عمر الحرب

جرمانا.. تجارة الأرواح؟!



لم تَعْبَثْ بها أَلَّةُ الحربِ فقط، بل عبثت بها ضامِرُ المَنَافِقِينَ وصمّتْ الصامتِينَ قبل الحرب وخلالها، حتى حولوها من قريّةٍ تغفوا على هدير بردي تدعى عروس الغوطة، إلى مدينةٍ عشوائيةٍ تستيقظ على أخبارٍ وأخبار!

■ مراسل قاسيون

من تصدّع مبنى وإخلاء آخر، وانهيارات جُرْثِيّة أو كلية لبعضها، إلى تحميل سكان المخالفات نفقات تركيب محوّلات الكهرباء في المناطق غير الملحوظة على مخططات المحافظة الموقرة.

مشاكل بالجملة والمفرق

شوارع تملؤها الخنادق والحفر.. وفتحات الصرف الصحي بلا أغطية في معظمها، ليلق أحد السكان بالقول: «عيشتنا كلها زفت ماعدا شوارعنا».

أكوام القمامة تغلق مداخل الأحياء.. أرض مخصصة لبناء مشفى حكومية تتحول لمكب كبير في مدخل المدينة.. مجاري أنهار مكشوفة تتحول إلى مستنقعات قمامة، لتكون مصراً للروائح النتنة والأمراض.. ناهيك عن التعدي على الأملاك العامة بإغلاق جزئي أو كلي للعديد من مجاري الأنهار، التي من المفروض أن تروي مئات الهكتارات الزراعية في محيط المدينة، تارة من قبل السكان لعبور النهر، وتارة من قبل مافيات البناء المخالف لكسب المزيد من الأمتار «وع عينك يا تاجر»، دون أية خطوات جدية من المعنيين لوضع حد لهذه الظاهرة التي تهدد بالكثير من العواقب، وأهمها: شح المياه الجوفية التي أساساً هي بحاجة لكثير من الوقود لاستخراجها من باطن الأرض. بالإضافة إلى أزمة المواصلات والكهرباء، وآلية توزيع الغاز، والكثير من هذا..

تبديل الوجوه والمسكنات

منذ عقود تتبدل الوجوه وتتغير الأدوار، معتمدين على مبدأ الشماعة في إدارة هذه المدينة، فكلّ خلل في مجلسها البلدي يرمى به على من سبق. يأتي مجلس بلدي موقر ويذهب آخر، تارة بالتعيين وتارة بالاستفتاء

وأخر بانتخابات شكلية بطابع تسيطر عليه العائلية، والثابت الوحيد الواحد، هو: استغلال المنصب والفساد، أو غش النظر وكُمّ الفم اتجاه كل فشل واستغلال، على مبدأ شارك بالفساد أو تحسّ جانباً!!

ناهيك عن مراتون تبديل رؤساء البلدية الذي لا ولم ولن يتوقف على ما يبدو، فالمعنيون بالمحافظة يعالجون داءً مزمناً بالمسكنات، والأمور تقاس بنتائجها، محاولين امتصاص غضب السكان وسخطهم من نفاق الوعود الفضفاضة بالاقتراب من إيجاد حلول لمشكلاتهم، تلك الوعود التي تتناسب طردياً مع تدني الخدمات الأساسية في المدينة.. إذاً إلى متى؟

مواجهة مفتوحة

على ما يبدو هي معركة مفتوحة بين السكان والمعنيين، فتكاتف الأهالي والوقوف صفاً واحداً، عن طريق الوفود الأهلية والاعتراضات ومقابلات المسؤولين ووسائل التواصل الاجتماعي، أجبر المعنيين على إيقاف قرار تكليف السكان بدفع ثمن المحوّلات الكهربائية في مناطق المخالفات، هذه الظاهرة التي كان من الممكن أن تعم على أجزاء واسعة من البلاد فيما لو نجحت في أحياء جرمانا، فسياسات رفع الدعم والخصخصة وتحصيل العجز من جيوب الفقراء في جميع المجالات دليل على هذا.

كما أنّ الضغط الناتج عن الرأي العام في الشارع «الجرماني» نجح بإيقاف استخدام أرض المشفى كمكب للقمامة، والمباشرة بحفر الأساسات، ولو ببطء شديد، بعد سنين من تدشين حجر الأساس، ومحاولات كثيرة من «دواعش» الداخل وبعض المستفيدين لإلغاء المشفى، أو تحويلها إلى عيادات تخصصية لتحقيق منافع شخصية تافهة وضيقة، مع التنويه بأن أرض المشفى ليست بأملأك عامة، إنما هي تبرع من أحد

السكان، تصل قيمتها لمئات الملايين في يومنا هذا، بشرط أن تكون مشفى لخدمة مئات الآلاف من الفقراء، والفضل يعود لمن رفض السكوت عن الحق، وعدد كبير من وجهاء المدينة الحقيقيين الذين لم يبخلوا بجهد، وطرّقوا الكثير من الأبواب للعدول عن قرار تحويل المشفى إلى عيادات تخصصية في بادئ الأمر.

وبعد مرور شهور على هذا السجال والمباشرة بالحفر، تعود الأخبار اليوم من هنا وهناك بأن القرار أخذ ببناء عيادات تخصصية، لتكون نواة لمشفى عام!!! ليتربق الناس تصريحات توضيحية بهذا الشأن بعيدة عن الإشاعات، فمدينة المليون ونصف المليون إنسان بأمر الحاجة لهذا الصرح الخدمي، وهو حق مشروع لا يمكن المساومة عليه.

عقدة المنشار

طبعاً، معظم مشاكل المدينة يحاول المسؤولون تحميلها للمجتمع الأهلي، والابتعاد عن جوهر المشكلة وتبسيط الضوء على القشور، لكن لو تكلمنا عن أهم المشاكل التي تسبب معظم الكوارث، وهي: بناء المخالفات، والتأخير في إصدار المخطط التنظيمي، هل يمكن لمسؤولينا الموقرين إجابتنا ما هو دور الفعاليات الشعبية والأهلية في المدينة بقرارات كهذه، دمرت معظم المدينة على مرّ السنين، لمصلحة بعض المستفيدين!!

الإجابة لا تحتاج إلى ذكاء، فمن يتابع طريقة البناء في المدينة، وترهل ناطحاتها التي تجاوزت التسعة طوابق في بعض الأحيان، بسرعة بناء قياسية وبغياب الرقابة بشكل كامل أو شبه كامل، إلا عن صفائر المخالفات في مختلف المجالات لإظهار مفاتن العضلات، كإغلاق البسطات على سبيل المثال، التي لا ندافع عن وجودها من عدمه، لكن ننتقد سلّم الأولويات!!

هذا واقع الحال، وبين الحل النهائي والكي المنشود لمشاكل المدينة، والحال الراهن الذي من المَحال أن يستمر، نمرُ بعقدة المنشار، ولسان حال من قابلناهم من ملاك

البساتين التي ما زالت تحيط في جرمانا، كوردة في كُرّة نار، يقولون كقول الشاعر إبراهيم طوقان: «في يدينا بقية من بلاد فاستريحوا كي لا تطير البقية».

مطرقة وسندان

يوماً بعد يوم تتقلص المساحة الخضراء، وملاك الأراضي الزراعية بين المطرقة والسندان، مطرقة البناء المخالف الذي سيحصون نتيجته كمعظم أحياء المدينة، عشوائيات أشبه بالمخيمات تكاد تكون بلا خدمات، وابتزازهم من قبل مافيات التعهدات والرشاوى، وسندان انتظار المخطط الذي طال انتظاره بلا أسباب واضحة، وفي المحصلة سيبرى المخطط التنظيمي النور بعد فوات الأوان، وستلتهم الأراضي التي حافظ أصحابها عليها، ورفضوا بناء المخالفات لصالح المرافق العامة لتخديم المناطق العشوائية.

وهؤلاء على يقين بأن كل المحاولات للحفاظ على بساتينهم من هجمة البيوتون الشرسة ستبوء بالفشل، وكل ما يطلبونه، هو: الإفراج عن المخطط التنظيمي قبل فوات الأوان، فقد علمتهم التجربة أنّ المخطط لا يرى النور إلا بعد أن تُبنى المخالفات وتُصبح أمراً واقعاً، مرّاً كالعقم لمن سيقطنها.

ما العمل؟

هذا السؤال يرسم الجهات المعنية، من مجلس البلدية ورئيسها المكلف، حتى الإدارة المحلية ومحافظة ريف دمشق. فسلسلة الوعود والتوجيهات التي أطلقها السيد المحافظ في زيارته المتكررة للمدينة، عن ضرورة تحسين واقع الخدمات، وإقرار المخطط التنظيمي، والتي لم ترتبط بإطار زمني معين، تفتح المجال أمام الكثير من علامات الاستفهام، خاصة أن آخر شريحة تنظيمية شملت المدينة كانت منذ مطلع الألفية، ومنذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا يستمر مسلسل الوعود، ويطول الانتظار، وتولد أحياء مخالفة.. وأحياء بارواح، لتدخل البازار والتجارة!!

«أزماتنا موحدة.. وعمرها طويل..!!»



الحكومات عنا الحمد لله دائماً ومن يوم يومها بتحسها بتتفاجأ بالأزمات وبتتلك فيها وبتكرب عيشتنا معها، رغم أن أزماتنا موحدة وعمرها طويل.. لك صار عمري 55 سنة، وما بتذكر بسنة من السنين أو بيوم من الأيام ما كان عنا بالبلد أزمة بشي شغلة..

■ نوار الحمصي

يعني السكن مثلاً أزمة الأزمات من يومها ورغم هيك ما كانت تنحل كل هالسنين.. الكهرباء شرحو من يومها بتقطع وبتتصل والمي كذلك الأمر.. المواصلات ع العن وأدق رقبة.. ولا الأسعار ياعيني ع الأسعار هية الوحيدة اللي بتطلع فوق وبتسحق تنزل.. وألن شي الرواتب اللي كل مالها عم تتاكل مثل ما عم تتاكل عيشتنا كلها وتترجع..

راحت سنين واجت سنين.. وراحت حكومات واجت حكومات وما كانت ولا وحدة منها تقدر تحل ولو أزمة بس من هالأزمات.. لا بالعكس كل الأزمات زادت وصارت أسوأ من قبل.. وكلو كوم والحجج والتبريرات كوم تاني..

يعني والله وقت بشوف الدور ع الكازيات والمطاحنة مشان كم لتر بنزين.. أو اللي عم يصير مشان جرة غاز.. بتذكر وقت كنا نركض ورا سيارة الاستهلاكية بالثمانينات مشان ناخذ كيس خضرة فيه كم بندورية ممعوسة وكم ليمونة وخيارتين ثلاثة.. أو ورا سيارة الدخان مشان ناخذ باكيتين حمرا طويلة وبدون فلتر كمان.. وبنفس الوقت كان اللي معو والله منعم عليه يقدر يأمن غراضو من أسواق التهريب عليه أريحية.. يعني هية هية ع مستوى التعتير والاستغلال لدرجة الذل بالنسبة للفقر والمشرحين، بس اللي تغير شوية تقصيات وبس.. وقال بيفرح الواحد وقت بيكبر مشان يعتمد

ع نفسو ويأسس لعيلة.. لك من وقت ما اشتغلت بعد البكالوريا مباشرة وع أساس أني استقلت اقتصادياً عن أهلي ما بتذكر أني اكتفيت مادياً.. وتزوجت وزوجتي موظفة كمان ورغم هيك كنت اضطر للاستدانة من هون ومن هون مشان كمل مصروف الشهر.. لك وصار عندي ولاد وصاروا كبار وبقيت ع قرض ورا قرض باسمي وباسم زوجتي.. غير التقسيط المستمر مشان نأمن شوية غراض للبيت.. واللي راحو سرقة وتعفیش بالأخير..

وهيك لحد هال وأنا ملحوق بمصروفي وبعيشتي.. ومن أزمة لأزمة.. حتى وصلنا هال أزمات كلها تركبت ع بعضها وصارت أكبر وأقسى علينا وخاصة أنو المعاش هو وقتو وصارت الديون عم تترزب منا.. وقال شو استقلت اقتصادياً وصار عندي عيلة.. أما شو استقلالية؟!..

ورجاء ما حدا يزاود ويحكي عن الحصار والعقوبات مشان يلاقي تبريرات للي نحنا فيه.. لأنو برغم حقارتها ودناءتها، كان ممكن يكون وضعنا أفضل من هيك لو أنو الحكومات عملت اللي عليها وما ضلت عم تراوح بمكانها أو تتراجع كل هالسنين الماضية، ولو لا نمط الاستغلال والفساد الدائر بالبلد.. واللي فسح المجال للمستغلين الكبار أنهم يكبروا أكثر ويفرخوا ع حساب أزماتنا ومشاكلنا، بما فيها أزمة الحصار والعقوبات اللي اعتبروها فرصة جديدة للنهب..

لك همدول شو ممكن نسيمهم غير أنهم أعداء مثلهم مثل اللي فرض علينا العقوبات والحصار.. لأن تنيناتهم عم يستغلونا ويذلونا بكل وقاحة.. واللي صار مطلوب راسو من همدول ماعاد نحنا ووجيوبنا وعيشتنا وبس.. لا صار مطلوب راس البلد كلها كمان.. لك في أوقح من هيك؟!..

هال اللي بيطلع العين أنو كل الحكومات اللي تغيرت ما قدرت تحل ولا أزمة من هالأزمات ولا خلطنا نعيش بكرامتنا ع هالرواتب اللي عم تعطينا ياه.. واللي بيطلع العين أكثر من كل هاد أنو الأزمات الكبيرة والكثيرة عملت مستغنيين كتار وكبار حولها وحواليها كمان.. وصار كل واحد من همدول مو من مصلحتو أنو تنحل هالمشاكل والأزمات مشان يضل مستفيد ولان كل ما تكبر أزمة من الأزمات هو بيكبر معها وبتكبر حصتو وأرباحو منها.. وتخلو شو فرخت أزماتنا من همدول المستغلين كل هالسنين الطويلة.. غير كل بوابات النهب والسرقة والاستغلال بالبلد اللي بتطلع من جيبتنا وع حسابنا بالأخير.. وكلو على عينك يا تاجر.. لنجي لوقتنا هال اللي صارت فيه الأزمات أكثر من أنو تنعد.. وصار وضعنا بالحضيض من كتر اللي عم يعيشوا ع كتافنا وكتاف البلد..

الجزيرة.. خدمات متراجعة ومعيشة متردية

الخدمات سيئة في منطقة الجزيرة «محافظة الحسكة»، والحلول الترفيعية تجعل من الأزمات والمشاكل التي يعاني منها الأهالي بحالة مزمنة، مع توقع استمرارها وتفاقمها في ظل عدم إيجاد حلول جذرية ونهائية لها.

■ مراسل قاسيون

يصطاد القطاع الخاص، من شركات وتجار وسماسرة وبائعين، في المشاكل والأزمات الحياتية اليومية لتحقيق الأرباح والمزيد منها على حساب معاناة الناس، من مياه والشرب والكهرباء وصولاً إلى ارتفاع أسعار اللحوم في الفترة الأخيرة.

مياه الشرب

يعاني سكان بعض أحياء مدينة رأس العين للعام الثامن على التوالي من مشكلة عدم توفر مياه الشرب وانقطاعها المتتالي، واضطرار السكان إلى شراء احتياجاتهم اليومية من مياه الشرب من البائعين وبسعر 200 ليرة سورية للبرميل الواحد خلال فترات الانقطاع، في ظل غياب حل جذري لمشكلة مياه الشرب في أحياء مدينة رأس العين.

أما في مدينة المالكية/دير، اشتكى سكان بعض الأحياء المرتفعة من صعوبة وصول مياه الشرب إلى منازلهم، بينما شهدت



انخفاض حركة الشراء، وتدني معدلات الاستهلاك.

المشاكل الخدمية على مستوى المياه والكهرباء فقط كما ورد أعلاه، مع ما يرافقها من معاناة وتكاليف مرتفعة يتكبدها الأهالي وتصب في جيوب السماسرة والتجار، بالإضافة إلى ارتفاعات بأسعار السلع والمواد الغذائية التي زادت من تراجع معدلات الاستهلاك، تدفع نحو المزيد من التردى الحتمي والمعيشي، أي: مزيد من البؤس بالمحصلة.

وتعرض الأسواق مئات رؤوس الماشية بشكل يومي بأسعار تجاوزت ضعف الأسعار عما كانت عليه في العام الفائت، حيث يتراوح سعر الرأس الواحد بين 100 ألف، و150 ألف ل.س دون وجود ضابط للأسعار. وصل سعر النعجة الولادة إلى 150 ألف ل.س بعد كان سعرها بين 70-75 ألف ل.س. بينما وصل سعر كيلو اللحم في منطقة رأس العين إلى 4200 ل.س بعد أن كان سعرها بين 2000-2200 ل.س، وأدى ارتفاع الأسعار إلى

البيض سترتفع إلى 15 ساعة يومياً بعد انتهاء إصلاح خط الطبقة حالياً! أما الساعات الأخرى فتشغلها شركات الكهرباء الخاصة.

يطالب سكان عامودا بإلغاء قرار يلزم السكان بدفع جزء من تكاليف أعطال الكهرباء، ولم يعتد الأهالي دفع هكذا ضرائب في السابق، لأن الجهات المسؤولة هي من تتولى نفقات تأهيل المرافق العامة والبنى التحتية. وحرم سكان بعض الأحياء والقرى من الكهرباء النظامية لمدة 15 يوماً، بسبب عطل في المحولة. وطالبت دائرة الكهرباء في عامودا السكان بدفع جزء من تكاليف الصيانة «500 دولار» بناءً على القرار الذي كان قد صدر، عام 2015. لكن هذا الإجراء أثار استياء السكان. لأن كثيراً من الناس ليس لديهم القدرة على دفع هذا المبلغ.

ارتفاع أسعار اللحوم والمواشي

تضاعفت أسعار المواشي خلال الشهرين الأخيرين في منطقة الجزيرة، وتبعها ارتفاع في أسعار اللحوم، ورفع مربو الأغنام أسعار الماشية بسبب انتعاش المراعي الطبيعية نتيجة هطول كميات كبيرة من الأمطار، منذ بداية الشتاء

أحياء في مدينتي الحسكة والقامشلي انقطاعات في مياه الشرب استمر بعضها 7 أيام متتالية في الأشهر الستة الأخيرة، وكما في كل مرة تظهر صهاريج بيع مياه الشرب منذ اللحظات الأولى للانقطاع، وبسعر يصل إلى 1500 ليرة سورية للصهرج الواحد.

الكهرباء

باتت المولدات من المصادر الأساسية للكهرباء في محافظة الحسكة، وظهرت العديد من الشركات الخاصة، بسبب تراجع كهرباء الشبكة العامة منذ بداية الأزمة، ويثير موضوع تفاوت تشغيل ساعات المولدات الخاصة واختلاف أسعار الأمبيرات بين الأحياء والمدن استياء السكان.

ففي مدينة الحسكة على سبيل المثال، تعمل الكهرباء النظامية يومياً لمدة ساعتين فقط، وصرح مسؤولون في «الإدارة الذاتية» أن ساعات الكهرباء في الحسكة والقامشلي والمالكية وقبور

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكياتنا لهذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول يقول:

« تخيلوا نار جهنم بتشعل ع المازوت والغاز.. والمتعهدين سوريين.. قسماً بالله ليموتو الكفار من البرد».

وحول الخبر المنقول عن المركزي للإحصاء بأن «معظم السوريين غير آمنين غذائياً»، علق بعض المواطنين بما يلي:

«بس غذائياً.. عندك مادياً ومعنوياً وكهربائياً ومائياً وبنزينياً ومازوتياً.. عدك سيد راسي ولا بكفي هيك؟».

«والأسعار في ارتفاع مستمر.. وجنوني!».

حول الخبر المتداول الذي يقول: «150 ليرة تكلفة نقل لتر بنزين الأوكتان 95!» نورد بعض التعليقات عليه كما يلي:

«إي كل لتر بصهرج عم يجي لآنو VIP ما بيركب حدا معو!!».

«الصهرج بيع 40 ألف لتر يعني 6 مليون أجور نقل من لبنان.. والله لو كان بـ DHL النقل كان أرخص!».

«والله لو بتنقلو بالقطار، مو هيك!».

وحول الخبر بأن «العقاري يوضح شروط منح قرض الترميم ويحدد ضمانته الوحيدة» نورد تعليق أحد المواطنين عليه:

«ليش ما بتم إعطاء قرض لشراء أو ترميم البيوت الزراعية يعني كاتب عدل والضمان البيت يعني مو حقو مصاري لآنو هذه البيوت أرخص وتستطيع فئة أكبر من الشراء».

خبر من صفحة الحكومة حول توصية اللجنة الاقتصادية باستيراد العجول بقصد تسخينها وذبحها.. نورد التعليق التالي من أحد المواطنين على نفس الصفحة:

«كنا نتمنى من الحكومة إعادة النظر بإجراءات ترخيص حظائر التسمين المعقدة والطويلة والمكلفة وتسهيل حصول المربين على قروض من المصرف الزراعي الأكثر صعوبة.. الحل في دعم الإنتاج والمربين وتشجيع إقامة حظائر التربية وليس الاستيراد.. يا أخي عجلوا القوانين ويسروها.. الناس استوت».

خبر آخر من صفحة الحكومة حول «تكليف وزير الصحة الإسراع في تجهيز العيادات الشاملة في مدينة جرمانا لتكون نواة لإشادة مشفى عام حالما تتوفر الإمكانيات اللازمة»، علق بعض المواطنين بما يلي:

«القرار كان ع أساس مشفى وميزانيتو موجودة ولا صار ضغط من المشافي الخاصة؟».

«كانت مشفى صارت عيادات شاملة كرمال عيون مشافي جرمانا الخاصة.. بركا بتصير مستوصف..».

ونختم ببوست من إحدى الصفحات الشخصية تعليقاً على خبر نية حماية المستهلك القيام بتنظيم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت وفرض الحصول على سجل تجاري لمن يمارس العمل التجاري عبر الإنترنت، يقول:

«يعني حماية المستهلك استكملت مهامها بالأسواق وكلو ع أحسن ما يكون وبقي تنظيم البيع والشراء عبر النت.. والأخلى موضوع السجل التجاري!!!.. بقى سكرولي بسطات الغيس الله يرضى عليكم.. مابتعرفو مين ح يفوت ع صفحاتكم كبسة.. واخلو برصيدكم شوية لايكات للشرشة وقت الزوم..».

وناقل الكفر ليس بكافر.

هل ستكون حلب القابضة أفضل من سابقتها بدمشق



على خطى محافظة مدينة دمشق تأتي حلب ليعلن مجلس مدينتها عن إحداث «شركة قابضة» لإدارة أملاكها، بهدف «جذب الأموال» و«خلق فرص عمل» و«خلق بيئات استثمارية لإعادة الإعمار» و«تحسينها حضارياً»، لكن ما ملامح هذه الشركة إن اعتبرنا أن المقدمات التي بدأت في دمشق هي مقياس التحليل؟!

وهنا نتساءل مع الحلبيين: ترى ما هي تلك المناطق المزمع تنظيمها وفقاً لمتطلبات القابضة واستقطاب المستثمرين في مدينة حلب بحسب الترويج والتسويق الاستباقي: «الاستثمار اللائق لأملاك مجلس مدينة حلب والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن إلى مستويات أعلى»، وهل سيكون مصير أهالي وسكان هذه المناطق أفضل من مصير من سبقهم من الدمشقيين؟.

«ما متنا شفتنا اللي مات»!

لا شك أنَّ هناك الكثير من المناطق في مدينة حلب بحاجة للتنظيم والتأهيل، وهو بالأصل مطلب لأهالي هذه المناطق، ومن المفترض أنه حق لهم، وخاصة مناطق المخالقات والعشوائيات، حيث يعاني الأهالي هناك الأمرين، من تردي الخدمات وسوء مواصفات السكن، وربما أصبح ذلك أكثر ضرورة وإلحاحاً حالياً، بعد أن نال الدمار البعض من هذه المناطق وبيوتها، لكن ذلك من المفترض ألا يتعارض مع صيانة حقوق هؤلاء الأهالي وضمان مستقبلهم، وهو ما باتوا يخشون عليه بعد الإعلان عن القابضة في مدينتهم، وبعد أن رأوا ما حل بتجربة دمشق وتغول الاستثمار على حساب الحقوق والمستقبل، ولسان حال الحلبيين حيال ذلك يقول: «ما متنا شفتنا اللي مات».

المشروع، أي أن هناك بالحد الأدنى تلك الدراسات الاجتماعية واقتصادية وتنظيمية، كمقدمة قانونية لإحداث الشركة وفقاً للمرسوم، على خلاف مدينة حلب وقابضتها، التي لم يحمل قرارها أية ملامح حتى الآن، وظهر وكأنه حالة استباقية لا نعلم تواليها!

نموذج مائل ومصير مجهول

على المنوال نفسه واستباقاً على مآلات عمل الشركة القابضة المحدثة في حلب، نقارن مع قابضة دمشق ومآلات مشروعها المسمى «ماروتا سيتي»، وتمدد وتوسعه المسمى «باسيليا سيتي»، حيث تم الترويج والتسويق لهذه المشاريع، وتم استقطاب رؤوس الأموال وكبار التجار والسماصرة إلى المناطق المحدثة تنظيمياً لهذه الغاية بعد إفراغها من قاطنيتها وأهلها والعاملين فيها، وبدأت عمليات البيع والشراء والمضاربة بالأسهم، وهو أمر يعتبر قانونياً، ورغم مرور سنوات تجاوزت المدة المحددة لإنجاز المشاريع بتسليماتها الجميلة أعلاه إلا أنها لم تنجز حتى الآن!

في المقابل، ما زال الأهالي بانتظار الوعد بالسكن البديل الذي لم يتم تأميينه حتى الآن، وأصحاب الملكيات الصغيرة من الأسهم أصبحوا خارجاً جرء البيع والشراء والمضاربات، وارتفعت أسعار المنطقة عقارياً برغم أنها ما زالت مخططات وورقاً بورق.

الوحدات الإدارية في المحافظات أو جزء منها، إن كانت منطقة أو ناحية أو دون ذلك، قد نصت المادة الأولى منه على ما يلي:

«يجوز إحداث شركة سورية قابضة مساهمة خاصة بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية تهدف إلى إدارة واستثمار أملاك الوحدة الإدارية أو جزء منها، وذلك بقرار من وزير الإدارة المحلية بناء على اقتراح مجلس المحافظة أو مجلس المدينة».

وهنا نتساءل عن الدراسات الاجتماعية واقتصادية وتنظيمية، وفقاً لنص المادة أعلاه، التي بني عليها قرار الموافقة على إحداث الشركة القابضة من قبل مجلس المدينة، وهو ما يمكن اعتباره التمهيد المطلوب بالحد الأدنى وفقاً لنص المرسوم أعلاه، حيث لم ترشح أية معلومات حيال هذه الدراسات، ولا ماهية الأملاك التي سيتم إطلاق يد القابضة فيها، أو مواقعها.

ومن هذه النقطة نبدأ بالمقارنة بين القابضة الدمشقية والحلبية، فالأولى الدمشقية، وبغض النظر عن الموقف من إحداث قابضة أملاكها وما تلاها حتى الآن، وما تم تسجيله من ملاحظات عليها، كانت قد أحدثت هذه القابضة بعد أن بدأت بمشروع «ماروتا سيتي» وفقاً للمرسوم 66 في حينه، وذلك بحثاً عن المزيد من فرص التمويل والاستثمار بهذا

الشركة تمت الموافقة على إحداثها في ختام أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس مدينة حلب، وذلك نهاية شهر آذار المنصرم، وأوضح رئيس مجلس المدينة في حينه، بحسب ما تناقلته وسائل الإعلام، أن: «موافقة المجلس على إحداث الشركة القابضة، سيشكل قفزة نوعية في إدارة أملاكه الكثيرة والصالحة لاجتذاب رؤوس أموال ضخمة لاستثمارها بشكل أمثل في مشاريع ضخمة، بما يوفر فرص العمل ويخلق بيئة استثمارية مواتية لإعادة إعمار حلب وتطوير وتحسين وجهها الحضاري».

بلا مقدمات وملامح

يُشار إلى أن قرار الموافقة على إحداث الشركة، والإعلان عنه، لم يتم التمهيد له مسبقاً بأية معلومات، كما لم تتبعه أية تفصيلات لاحقاً، وجل ما رشح هو تصريح رئيس مجلس المدينة أعلاه، الذي بين فيه أيضاً أن: «غاية الشركة، تأسيس شركات مساهمة بهدف الاستثمار اللائق لأملاك مجلس مدينة حلب والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن إلى مستويات أعلى، ولغت إلى أن مجلس المدينة بصدد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإحداث هذه الشركة».

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن المرسوم 19 لعام 2015 الذي أجاز إنشاء شركات سورية قابضة بهدف إدارة واستثمار أملاك

سبعون عاماً مرت على الاستقلال السوري، يومها لم يكن جميع السوريين يتخيلون تماماً ما هي سورية دون إطارها المحيط، بل لم يكن أغلبهم يستطيع أن يرسم أفق مستقبل واضح المعالم للدولة السورية، ولكن غالبيتهم العظمى كانوا يعلمون أن المستعمر الفرنسي يجب أن يخرج، وأن دولة مستقلة بدأها استشهاد وزير دفاعها يوسف العظمة، يجب أن تبنى.

سورية والاستقلال الثاني... تكون أو لا تكون



■ عشار محمود

فما العوامل الذاتية التي ساهمت المساهمة الفعالة في بتر استكمال الاستقلال الوطني، وفي الحاجة إلى الاستقلال الثاني... وما هي المفاسل الاقتصادية الأساسية التي أرست هذه الحاجة الملحة اليوم؟

بالعودة إلى عام 1943

كان نضال السوريين، ووعيهم السياسي المبكر، حلقة محورية في توقيت الاستقلال وشكله، فكانت سورية أول دولة تستقل في المنطقة، واستطاعت أن تصل لانتخاب حكمها الوطني في عام 1943، قبل جلاء القوات بثلاث سنوات، واستقلت دون قيد أو شرط، ودون ارتباط بأية معاهدة أو حلف. وأنجزت البنية السياسية للدولة المستقلة حديثاً، بنية سياسية واقتصادية متطورة قياساً ببلد صغير ناشئ، جعلته يسمى في الخمسينيات «يابان الشرق». وكانت معركة السوريين الوطنية خلال ربع قرن من الاحتلال الفرنسي، محدداً في واحدة من ميزات هذا المجتمع: المتعمر بالسياسة حتى الإدمان، والمشهود له بحيويته العملية وتنوع مهاراته الاقتصادية.

لم تكن تلك المرحلة، هي مرحلة نهوض اقتصادي فقط، بل نهوض اجتماعي عام: أغنى مدينتها بالإنتاج الاقتصادي، وأنهى ظواهر الإقطاع في ريفها، وبنى جهاز دولة قادر على ربط البلاد بعضها بعض،

اليوم بعد سبعين عاماً، وفي اللحظة الحادة الحالية، يبدو هذا الحديث مستفزاً أو عبثياً لدى غالبية السوريين: «فعن أي استقلال نتحدثون؟!»، «بل عن أي بلاد نتحدثون... تلك بلاد ليست لنا؟!»، وفي هذا أثر للمزاج القائم الذي تفرضه اللحظة، ولكن فيه أيضاً الكثير من الحقيقة الموضوعية فسورية على عتبة خطر: إما أن تكون السباقة للوصول إلى الاستقلال الثاني المنجز، أو لا تكون. إما أن تكون لأبنائها أو لا تكون.



ونقل الملايين تبعاً من الأمية للتعليم، وغيرها الكثير من الظواهر الاقتصادية- الاجتماعية المركبة التي يمكن عدّها. لقد كان الاستقلال المقدمة الأولية، وفتحة الطريق نحو تشكيل بنية اقتصادية مستقلة، وقد كان وعي هذه المسألة موجوداً، وكانت مصالح البرجوازية السورية الحاكمة في حينها تتقاطع بحدود بعيدة مع إنهاء سيطرة رأس المال الأجنبي، المعركة التي انطلقت منذ عام 1943، واستطاعت أن تصل إلى إنجازات هامة في استعادة الكثير من المصالح الأجنبية لتشغلها الحكومة السورية، وحتى عام 1956 كان قد خرج من نطاق الاستثمار الرأسمالي الأجنبي: إصدار الورق النقدي، والنقل الحديدي، وشركات الجر والتزوير والمياه، واستثمار التبغ... وقد توسعت هذه العملية في قطاع النفط في أواخر الستينيات. لم يكن خروج رأس المال الأجنبي سهلاً وسريعاً في سورية، كما لم يكن كاملاً بالطبع، ولكنه كان عنواناً في المعركة السياسية بعد الاستقلال، جعل البلاد تسير خطوات نحو الأمام في معركة الاستقلال الوطني والاقتصادي، مع كل ما يفرضه ويتطلبه هذا من بيئة ديمقراطية، تقطعت أوصالها في انقلابات عسكرية غريبة لم تنجح ولم تستمر. «يمكن مراجعة كتاب أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية- بدر الدين السباعي».

التوقف في منتصف السبعينيات

التي تمتلك ميزات الحكم وجهاز الدولة، وتثرى من نهبه.

فأصبح نمط الإنتاج الاقتصادي السوري، قائماً على توسيع الربح من هذا النوع، ولذلك أصبحنا نزرع القطن لنصدره خاماً، ونستورد أغلب خيوطه، ونزرع القمح لنصدره ونستورد المعكرونة، وننتج النفط لنصدره خاماً ونستورد المشتقات... ولم تعد تتقدم سورية إلا تقدماً ضئيلاً في النشاطات الاقتصادية الضرورية التي ترفع النمو، ولم يكن يُخصص من مواردها إلا نسبة تقل عن 15% لتوسيع الاستثمار... وأصبحت البلاد، تنزف مالياً منهوياً للخارج، وقوى عاملة توظف في الخارج أيضاً.

واكتمل هذا النهج، مع تتويج قوى المال لمسارها بالليبرالية الاقتصادية، والسعي لإزاحة جهاز الدولة- كمنافس في السوق- من طريقها، وتجويف مؤسساته الصناعية، ودوره الزراعي، وانتزاع جزء هام من قطاعاته السيادية، وإبقائه في جوانب أخرى بقرة حلوب تدر على القلة أرباحاً منهوبة.

للتحول المنظومة الاقتصادية السورية، إلى منظومة إنتاج من أجل الفساد، وفساد يبتلع الإنتاج... ويصل السوريون إلى عتبة عدم الاحتلال، وتتفجر الأزمة.

الذي كان يعادل خمسة إلى ستة أضعاف الناتج الإجمالي السوري في حينه.

وتجلى كل هذا في أزمة الثمانينات، عندما ضيق الغرب الخناق، وتوقف تدفق الأموال الخليجية إلى سورية، فترجع النمو إلى الصفر، وتراجعت قيمة الليرة بنسبة 75%، وتراجعت مستويات المعيشة بشكل حاد، وانكشف حجم الارتباط.

وقد كان للقوى العمالية السورية، ولأحزاب الوطنية، دور هام في منع انحراف السياسة الاقتصادية سريعاً إلى ما يريده الخناق الغربي في الثمانينات، فلم تتم الموافقة على شروط صندوق النقد الدولي، بل تمت إجراءات زادت من مناعة الاقتصاد الوطني، تحديداً في الزراعة، وتشكيل المخزون الاستراتيجي من القمح. ولكن هذا لم يمنع مع توسع ظهور النفط من جديد، إلى العودة للمشاركة العميق، ونصف بنصف، مع الشركات الغربية، التي كانت تحصل على نصف الثروة النفطية تلك التي كانت تشكل أكثر من 40% من إيرادات البلاد.

وترسخت ظواهر اقتصادية ترتبط بمصادر كسب شرائح البرجوازية للربح، فهي برجوازية طفيلية تعتمد الاغتناء من الوساطة: التجارة والسمسرة والوكالة، وتتقاسم هذا مع البرجوازية البيروقراطية

بين 1975-1979، وأصبحت التجارة الخارجية السورية بنسبة 60% تجري مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، وساهمت التجارة مع هؤلاء بمعظم العجز التجاري.

الأمر الذي يعكس أن إدارة موارد البلاد لم تعد تسمح لكل قواها الحية بأن تلعب دورها بشكل فعال، بل أصبحت طريقة الإدارة تفتقر الموارد، وتغزلها تريخياً عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وطريقة الإدارة ترتبط، ببنية الشرائح في الطبقات المالكة والحاكمة، ومصالحها وطريقة تكديسها للربح، وتحول الربح السياسي القادم من الخليج في السبعينيات «1,5 مليار دولار سنوياً»، إلى رقم نمو كبير ومتضخم بوسطي 10% سنوياً، ولكنه لا يبنى فعلياً. بل يساهم في إقامة صروح متضخمة وفق سياسة إحلال الواردات، لم تكن بجزء هام منها مدروسة في إطار الجدوى الاقتصادية الفعلية والقابلية للاستمرار، أكثر مما كانت الطريق لتعميق ثروة ونفوذ البرجوازية البيروقراطية والطفيلية المتحكمة و«المتسلطة» على جهاز الدولة. وتكدست حتى منتصف التسعينات عشرات مليارات الدولارات من أموال السوريين المهربة للخارج «50-65 مليار دولار في منتصف التسعينيات الرقم



في تلك المرحلة، وهو بالطبع ليس كذلك، بل هو توصيف وضعه الحزب الشيوعي السوري منذ ذلك الحين، معتمداً على واحد من المؤشرات المفصلية، وهو تراجع مستوى النمو الاقتصادي، الذي لم يعد قادراً على مواكبة النمو السكاني «من الممكن العودة للتقارير الاقتصادية لمؤتمرات الحزب في عام 1982، وفي عام 1988».

فالخطة الرابعة بين 1967-1980، كانت تستهدف نمواً بنسبة 12%، لم تحقق سوى 5% منه، وتضاعف العجز التجاري

الدفع السياسي لتلك المرحلة، استمر بتحقيق الإنجازات حتى مفصل منتصف السبعينيات، عندما توقف التقدم الاقتصادي- الاجتماعي والسياسي السوري، ودخلت البلاد في أزمة وطنية تركبت وتفاقت في العقود اللاحقة. ولم يكن انتزاع جزء من سيادتها الوطنية في احتلال الجولان، واستمرار احتلاله، إلا المعلم الأوضح لتلك الأزمة.

قد يستنكر البعض هذا التوقيت لتوقف التقدم الاقتصادي الاجتماعي، ويعتبره تجنياً على دور القوى السياسية الحاكمة



مفاتيح في الاستقلال الاقتصادي



للمجتمعات المحلية، التي يجب أن يتحول تدريجياً ومتعاضداً من الموارد الاستثمارية إلى ملكيتها. وأن تلتزم نشاطات المؤسسات المالية بمعدلات ضريبية تصاعدية على أرباح خدماتها.

نشاط التجارة الخارجي والداخلي

أن يأخذ النشاط التجاري أبعاده الفعلية، فيكون حلقة وصل وربط ضرورية، بيننا وبين العالم الخارجي، وبين أطراف الاقتصاد الوطني، بالشكل الذي يحقق الأهداف التالية:

– حدود للربح الواسطي التجاري، الخارجي والداخلي، وحصة من توزيع الدخل الوطني، تتناسب مع تخديم كوارده وفعاليته والبنى التحتية الضرورية له.

– تجاوز العجز التجاري، في أطر زمنية للخطة الوطنية.

– علاقات تجارية مع الخارج، تقوم على محدد المفيد للاقتصاد الوطني، ودراسة علاقات التكامل والتعاون، والوصول إلى الاتفاقيات التبادلية طويلة الأمد، مع الأطراف الإقليمية والدولية التي تعمل وفق منطق المصلحة المشتركة، أي: التي تبدي أعلى تجاوب مع المحددات الوطنية السورية.

– تقليص حلقات وساطة التجارة الداخلية، وتشكيل مجمعات أساسية محددة جغرافياً لخدمات التخزين والنقل والبيع بالجملة والمفرق، تدار إدارة عامة محلية ومجتمعية وبموارد عامة. وفتح باب خدمات بيع التجزئة بهوامش ربح محددة.

– أن تقدم المساعدات والتمويل والإعفاءات والإمتيازات وفقاً لدرجة انخراط الوحدة الاقتصادية الإنتاجية في خطة البناء الوطني العامة، وموقعها ضمنها.

نشاط المال والإقراض

– أن تمتلك السيادة الكاملة على إصدار النقد، وتداوله، وأن تبقى العملة المحلية أداة الاستثمار والتداول الأساسية. وأن يضبط حدود الإنتاج، وليكون الناتج رافعة الأساسية، التي تنعكس في احتياطات يجب أن تحدد نسبتها كماً، بناء على ضرورات ضمان المستقبل، وتطور الخطة، وتحدد طبيعتها نوعاً، على أساس ضمان عدم الارتهاق لعملة محددة، لتكون قائمة على طبيعة الشراكات الاقتصادية الجديدة، مع الأطراف الصديقة الأكثر تعاوناً مع الشروط السورية المستقلة.

– أن تُقيد حركة المال من الداخل للخارج بالضرورات القصوى، وأن تقتيد حرية دخول الأموال إلى البلاد بناء على طبيعة النشاط الذي ستعمل به، ووفق محددات الخطة.

– أن تأخذ نشاطات الوساطة من مال وخدمات، موقعها الموضوعي، كنشاط مخدم ومكمل، للنشاطات الاقتصادية الإنتاجية، وتوضع أيضاً لها قيود ضمن إطار الخطة الوطنية الاقتصادية العامة:

أن تتكيف عمليات التمويل والإقراض مع الخطة، فتلتزم بكم ونوع في تمويل العمليات الاستثمارية الإنتاجية، وفي تمويل المشاريع التعاونية والمشاركة

إن المحدد الأساسي للوصول إلى الاستقلال الثاني، هو استقلال الاقتصاد الوطني، أن تعود البلاد ملكاً لعموم أبنائها، وتوزّع خيراتها عليهم، بالشكل الذي يضمن أن يكون الجميع منتجاً- فعلاً، ونائلاً لثمرة إنتاجه.

الموارد للمصلحة العامة

والأساس في ملكية البلد لأبنائها، هو أن يمتلك السوريون القدرة على التحكم بنتائج عملهم، وتوزيعه، الأمر الذي يتطلب القدرة على التحكم بالموارد للمصلحة العامة...

– فالاستقلال الوطني يتطلب أول ما يتطلب، أن تنكشف الموارد والثروات الخاصة الكبرى، المتكدسة من سنوات النهب، وأن يعاد توزيعها في الاستثمار الوطني الكبير.

– وأن يكون الاستثمار الوطني الكبير في القطاعات المحورية- السيادة وعالية الربح، عاماً بالاستثمار والإدارة... كما في النفط والكهرباء والمياه والاتصالات والمرافق والمطارات والتعليم والصحة بالدرجة الأولى، لتتم إدارتها بالطرق التي تضمن أن تكون بأعلى مستويات الخدمة، وأقلها تكلفة.

– وأن تكون الإدارة العامة للموارد العامة في القطاعات المذكورة وغيرها: شعبية ومنتخبة ومراقبة، ومحكومة بأهداف اقتصادية اجتماعية وطنية، وخطط تقيم عملها، ليحدد على أساس مستويات التنفيذ... الثقة بعملها من عدمه.

فتح المجال للعمل والإنتاج الحقيقي

– أن يفتح المجال للشعب السوري بإطلاق حيويته في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، الزراعي والصناعي، ولا تقيد إلا حدود الأهداف الوطنية العامة، أي: أن يتبع النشاط الاقتصادي الخاص العام والتعاوني لخطة وطنية عامة تضع محددات ومبادئ:

– مجالات النشاط الاقتصادي الضرورية للاكتفاء بالحاجات الأساسية وللتطور في قطاعات رائدة، في المكان والزمان المحددين.

– معدل نمو بما فيه مستوى من الكفاءة والإنتاجية الضرورية.

– حصة للأجور من الدخل تضمن التطور الضروري. – معدل مساهمة في الإيرادات العامة عبر الضرائب التصاعدية.

التفاف منذ الأزمة وحتى اليوم

إن الأزمة الوطنية المتفجرة في سورية خلال السنوات الماضية، هي نتاج لتفكك البنية الاقتصادية الاجتماعية السابق، ومنظومة الإنتاج الاقتصادي لأجل الفساد. وجزء هام من تفاقمها سياسياً واقتصادياً، هو أيضاً نتاج لعقبة «الهبش» التي تحكم سير السياسات.

فهؤلاء، أي: نخبة الفساد والمال السورية المتنفذة، وجدوا في ظروف الحرب التي تضعف جهاز الدولة، والتي تهتمش قوى المجتمع الحية، وتسمح بقمعها، فرصتهم السانحة ليحاولوا ابتلاع «الأخضر واليابس»... فابتلعوه. وبدأوا يتمادون بسمسرتهم إلى الحد الذي يهدد بالوصول لفشل الدولة نهائياً، ويمنع تجديد قواها: البشرية والمادية، بل أصبحوا يعملون على خلق بدائل موازية لها: اقتصادياً وخدمياً وحتى عسكرياً. ليحققوا ما أراد الغرب تحقيقه عسكرياً بالتدخل المباشر وغير المباشر، وأخيراً بتشديد العقوبات.

إن هذه المنظومة، التي تحركها المصالح الطبقية لكبار الفئات المالكة والحاكمة، إن كانت قد أوقفت التقدم الاقتصادي الاجتماعي في منتصف السبعينيات، فإنها اليوم تهدد وجود البلاد. ويتحول هدف: إحاطتها، وتفكيك مصالحها، وتحرير جهاز الدولة من هيمنتها، وصولاً إلى تغيير المنظومة تغييراً جذرياً شاملاً... إلى الهدف الوطني الأهم للوصول إلى الاستقلال الثاني.

تغييراً يجب أن تكون فاتحة، وضع هدف ترميم كل الصنوع القريبة والبعيدة، كوضع أهداف لإنجاز المهمات المستحقة بأسرع الوتائر:

وأهمها، ترميم الشغرات الكبرى في المجتمع السوري طوال سنوات الأزمة: أسر الشهداء، والجرحى، والتعويض، والنزوح، والتشرد، والأمية، والتشوهات التي لا تعد ولا تحصى.

وأسرع وتأثر لترميم مستوى المعيشة المتهور، وتحويل الحاجات الأساسية إلى حقوق مضمونة ومكفولة: الغذاء والسكن والتعليم والصحة والنقل وغيرها. ووضع هدف استعادة الكوادر السورية البشرية المهاجرة، وبناء الكوادر الجديدة، ووقف نزيف القوى الشابة...

إن هذا لا يمر إلا عبر الحلول السياسية الشاملة، أي: ضمان بقاء البلاد واحدة، وضمان مشاركة المجتمع في قراراتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وهو لن يكون سوى المدخل للمعركة السياسية الأكبر لاستكمال الاستقلال الوطني ليس فقط بتحرير الأراضي وضمان وحدة البلاد، بل بتسيخ سلطة الشعب، وبالمعركة الأكبر مع القوى الطبقية المحلية التي كانت تكسب من خسارة البلاد وستكافح للحفاظ على مكاسبها... معركة الاستقلال الاقتصادي الكامل، ملك الشعب وحكمه.

قد يكون ما سبق محددات أساسية لضمان إزالة التشوهات الطفيلية والبيروقراطية التي حكمت إدارة موارد البلاد طوال سنوات، وإزالتها يجعل العلاقات مع الخارج تنطلق من محدد مصلحة عموم الداخل، وليس مصلحة نخبة محلية وكيلا للنخب العالمية، في ممارسة الاستغلال وإدامة التخلف.

ولكن ما سبق لا يمنع إعادة ظهورها... إن ما يمنعه فعلياً، هو استدامه اتجاهين أساسيين في تطوير الخطط:

– أن تستمر الملكية الاجتماعية بالتوسع، وتستمر أدوات الإدارة الشعبية المجتمعية بالنظر.

– وأن ينطلق محدد الأهداف الاقتصادية الوطنية، من مواكبة كل ما يدفع قوى المجتمع والإنتاج نحو الأمام.

تكتف الغيوم في سماء الاقتصاد التركي، فمعركة المنظومة المالية الغربية مع الليرة التركية لا زالت متفاعلة بقوة، حيث ترقب تحركات المركزي التركي وترصد التغيرات... نشرت مجلة فايننشال تايمز البريطانية المالية، مقالاً تحذيرياً حول احتياطات المصرف المركزي التركي، كان قد سبقه تحذير لبنك جي بي مورغان للمستثمرين لبيعوا الليرة التركية.

الاقتصاد التركي... مؤشرات خطر مسيبة



وصلت الليرة التركية في تبادلات سوق لندن في شهر نيسان الحالي، إلى 5.84 ليرة مقابل الدولار، وهو المستوى الأقل منذ شهر 10-2018، عندما تراجعت الليرة التركية إلى أقل مستوياتها. حيث يربط البعض تراجع قيمة الليرة التركية، بالتراجع في احتياطات البنك المركزي التركي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي.

فحسب البنك المركزي التركي فإن صافي الاحتياطات الأجنبية المعلن عنه في أوائل شهر نيسان الحالي: 28.1 مليار دولار، بينما الاحتياطي الإجمالي للبنك المركزي التركي «باستثناء الذهب» يقارب: 77 مليار دولار، متراجعا عن المستويات المسجلة في عام 2017 والبالغة: 84 مليار دولار. انخفض صافي احتياطي الأصول الأجنبية خلال شهر آذار بشكل حاد، حيث تراجع بين تاريخي 6-22 آذار، بمقدار 9.4 مليار دولار، ليصل إلى مستوى 19.5 مليار دولار، وهو أقل مستوى منذ عام 2007، ثم عاد للارتفاع في أوائل شهر نيسان الحالي إلى 28.1 مليار دولار كما ذكر سابقاً.

فايننشال تايمز تشير إلى أن هذه التغيرات في صافي الاحتياطات التركية، ليست بمجملها دولارات اكتسبها البنك المركزي، بل دولارات مقترضة، عبر آليات سواب «تبادل العملات». حيث إن البنك المركزي التركي يقوم بعمليات شراء وبيع الدولار من البنوك التركية المحلية، لتثبيت قيمة الليرة وتحديدًا خلال فترة الانتخابات المحلية في 31 آذار الماضي.

حيث تشير التقديرات إلى أن عملية اقتراض الدولارات من البنوك المحلية قد ارتفعت بشكل حاد خلال الربع الأول من العام، لتصل إلى 13 مليار دولار في الثامن من شهر نيسان الحالي، مقابل مستويات في الربع الأول لم تتجاوز

500 مليون دولار.

لدى تركيا مشاكل مالية متمثلة بالدرجة الأولى، ليس بحجم الديون، بل بطبيعتها ومصادرها. فأرقام الديون التركية، ليست أقل خطورة من الأرقام الغربية. إلا أن المشكلة في أن الديون التركية، تعود إلى مؤسسات مالية غربية، تضغط على الاقتصاد التركي: اقتصادياً وسياسياً.

فإذا ما قارنا، فإن مجمل الاحتياطات التركية «بما فيها الذهب» تغطي نسبة 23% من مجمل الديون الخارجية، وهي نسبة مرتفعة بالقياس إلى الأرقام الدولية، ففي فرنسا مثلاً تشكل الاحتياطات نسبة لا تتعدى 3% من

الديون الخارجية. بينما تشكل نسبة الديون التركية إلى الناتج الإجمالي 48%، وهي أيضاً نسبة منخفضة بالقياس إلى المستويات العالمية، حيث يتجاوز الدين نسبة 80% من الناتج كوسطي للدول المتقدمة.

ولكن مشكلة الاقتصاد التركي، هي في الاعتماد الكبير في تمويل ونمو قطاعات المصارف والخدمات والتصنيع والزراعة على التمويل الاستثماري الأجنبي، حيث تشكل احتياطات وأصول المستثمرين الأجانب في تركيا نسبة 15.5% من الناتج المحلي، كما أن القطاع الخاص

التركي ممول بالدين وبالعملات الأجنبية، حيث تشكل ديونه نسبة 170% من ناتجه، ونسبة لا تتعدى الـ 5% من هذه الديون بالليرة التركية، أما الباقي فهي ديون بالدولار واليورو. يشار إلى أن تركيا، تتصدر مع روسيا والصين الدول الأكثر شراءاً للذهب عالمياً في عام 2018، بناء على المجلس العالمي للذهب، وهي واحدة من الخطوات التي أصبحت ترتبط بعملية مواجهة الدولار بناء على تصاعد وتيرة العقوبات الأمريكية، ووتيرة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسعى إلى تجنّب الدولار.

مشكلة الاقتصاد التركي هي في الاعتماد الكبير في تمويل ونمو قطاعات المصارف والخدمات والتصنيع والزراعة على التمويل الاستثماري الأجنبي



الاقتصاد الألماني.. الأقل نمواً في أوروبا!

الاقتصاد الأكبر في أوروبا، أي: ألمانيا، تشهد أقل معدل نمو لها منذ عقود... الأمر الذي يأتي في ظل تصاعد الصراعات التجارية العالمية، وتراجع النمو في إجمالي منطقة اليورو. إن هذه الأجواء دفعت الحكومة الألمانية لتقليص توقعات نموها للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر.

أشارت برلين إلى أنها قد خفضت توقعات النمو في عام 2019 إلى 0.5%، وهو تقدير النمو الأخفض في منطقة اليورو، وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير، أشار إلى أن الإحصائيات هي بمثابة «جرس إنذار» للبلاد.

17 دولة عربية على طريق الحرير
أقامت بكين اتفاقيات ربط مع 17 دولة عربية، ضمن مشروع: «حزام واحد طريق واحد». وفق ما صرحت به وكالة شينخوا الرسمية، كنتيجة للقاء العربي

الصيني الثاني للإصلاح والتنمية، الذي عقد في شانغهاي بتاريخ 4-2019. 12 دولة عربية وقعت اتفاقيات شراكة إستراتيجية مع الصين، كما تم تنسيق زيارات رفيعة المستوى للعديد من الأطراف العربية، للمشاركة في المؤتمر الثاني لمشروع الحزام والطريق للتعاون الدولي المزمع عقده في بكين بين 25-27 من شهر نيسان الحالي. تعتبر الصين الشريك الثاني الأكبر للدول العربية بقيمة تبادل تقارب 190 مليار دولار في عام 2017.

السودان من ديستوبيا البشير إلى يوتوبيا الأفق الجديد



استخدم اليونانيون القدماء الديستوبيا واليوتوبيا كمفهومين أدبيين متناقضين، فالأول: يعبر عن الشر والفساد والقتل المفرط والتفريط في المبادئ، والآخر: يشكّل مفهوماً نقيضاً له، فهو يعبر عن الخير وحب الحياة، واليوم بعد أكثر من عقود من ديستوبيا الأنظمة الحاكمة والقمع والفساد والقتل والتفريط في الحقوق وازدراء لحياتنا وكرامتنا الإنسانية والوطنية، فإن شعب السودان مثله مثل كل شعوب العالم قرر كتابة اليوتوبيا الخاصة به.

■ عماد بيضون

السياسية السودانية عقب بدء حوارها مع المجلس العسكري قدمت مجموعة من الرؤى للمرحلة الانتقالية، المجلس العسكري قال: إنه يدرسها جميعاً، وسيقدم اقتراحاته حولها نهاية الأسبوع الحالي، أما القوى الثورية والمتمردة السودانية من جانبها في دارفور، وفي أماكن النزاع، أعلنت إيقاف إطلاق النار وفتح حوار مع المجلس العسكري، وهو ما يعكس حالة وعي عال لصعوبة المرحلة، واستفادة قصوى من تجارب المحيط، حيث تبدي الأطراف السياسية والعسكرية احتراماً متبادلاً لبعضها البعض ولو من ناحية الشكل، أما القوى المتربصة بالسودان فيبدو تأثيرها ضيقاً جداً في المرحلة الحالية، نتيجة استمرار الجماهير السودانية بالاعتصام مطالبة بنظام جديد، حيث إن رحيل الرئيس لم يعد يعني الشيء الكبير لها، فهي قد وعت بشكل حاسم أن تغيير النظام أبعد وأكبر بكثير من تغيير الرئيس.

الإقليم والعالم وموقفهما من الحراك السوداني في اللقاء الذي أجراه التلفزيون السوداني مع الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس، تحدث عن الموقف الدولي من الوضع السوداني، وأشار إلى أن الغرب عموماً وأمريكا خصوصاً قد اشتعلت انتقالات السلطة لحكومة مدنية من أجل رفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، والاشتراط السياسي «الكاتب» سلوك أمريكي لتعقيد المواقف، واستفزاز النظم والقوى المؤثرة، أما الموقف الروسي الذي

رغم كل الإرهاسات ومحاولات تشويه وركب حراكه، ومن المعطيات الأولية لمتابعة الحراك السوداني، نرى: أنه يسير بخطاً ثابتة نحو انفراج يكتب عهداً جديداً مستفيداً من تجاربه ومن تجارب شعوب المنطقة، وإن كانت التغيرات الكبرى بانتقال السلطة والثروة للشعب السوداني لا تتعلق فقط بظرفه الذاتي، أي: حراكه وحسب، بل تتطلب ظرفاً دولياً مختلفاً، فإن إنجاز التغيير الديمقراطي، والسماح بنشاط سياسي أعلى للجماهير، والتقليل من دور الفساد والمفسدين، يعتبر يوتوبيا منطقية للمرحلة الحالية، عسى أن تستكمل الشعوب مهمات حراكها لإنجاز التغيرات الكبرى.

نقل السلطة لحكومة مدنية مطلبنا التطورات البارزة خلال اليومين الماضيين كانت الإعلان عن بدء حوار سياسي بين المجلس العسكري وقوى المعارضة الممثلة في الأحزاب السياسية وقوى الحرية والتغيير، لتشكيل مجلس سيادي مدني يكون العسكر جزءاً منه لتشكيل حكومة مدنية تقود المرحلة الانتقالية، من جانب المجلس العسكري وفي لقاء مطول مع القنوات السودانية قال الفريق عبد الفتاح البرهان: إن المجلس العسكري منفتح على الحوار مع القوى السياسية التي وعدنا بتسليمها السلطة في حال اتفقت على شكل المرحلة الانتقالية، وأن المجلس العسكري هو امتداد لثورة الشعب السوداني، وأنه لا يطمح للسلطة، بدورها القوى

السعودية قررت السعودية دعم المجلس العسكري السوداني والاعتراف به، كذلك فعلت الإمارات والبحرين. إن التفاؤل هو سيد الأمور في السودان، بعد عقود من الحروب والفساد والقمع، وإن الأفق الذي انفتح أمام الشعوب الذي كلما ضيقته قوى الاستبداد والاستكبار على الشعوب، توسع وانفتح أكثر في أماكن أخرى، لا بد أن تكتب يتوبيا انتصار الشعوب ولو بعد حين..

قدم له الفريق عبد الفتاح الشكر الخاص بعد زيارة المبعوث الروسي للسودان، فهو ينطلق من اعتراف روسيا بكل ما يتفق عليه السودانيون دون أي اشتراط سياسي واستعداد روسيا لتقديم كل المساعدات للشعب السوداني، الموقف الخليجي عموماً جاء من انتهازية العلاقة مع السودان بحكم أن السودان يشارك في التحالف العربي في اليمن، وبعد اجتماع خاص لرئاسة الوزراء

ماذا في سريلانكا... «لتفجير مجزرة»!



سلسلة تفجيرات ضربت سريلانكا في يوم عيد الفصح، وأودت بحياة أكثر من 290 شخصاً، و500 جريح، من بينهم عشرات الأجانب. الحدث الإرهابي الإجرامي الذي ملأ الشاشات تحليلات واتهامات، لا يمكن فصله عن الاعتداء الإرهابي السابق في نيوزيلندا، حيث يجري تكييف مشاهد القتل في آسيا على أساس ديني وعرقي، وهذا ما يريده مفتعلو الحدثين أن يقال، ولكنه ليس ما يجب قوله بطبيعة الحال!

لم يتبن طرف أو جماعة الأعمال الإرهابية في سريلانكا، حتى ساعة كتابة المقال، ولم تصل الحكومة إلى أجوبة حاسمة، بل صرحت مؤخراً بأن الهجمات منسقة بين طرف داخلي، وطرف دولي خارجي، مرجحة أن المهاجمين من جماعة التوحيد الإسلامية. جميع الأطراف الدولية طبعاً أدانت الاعتداءات، بينما تتركز الاتهامات المتداولة على جماعتي: التوحيد الإسلامية، وعلى نمور التاميل، الجماعة العرقية الانفصالية التي خاضت حرباً أهلية في سريلانكا امتدت منذ الثمانينيات وحتى عام 2009. وفي كلتا الحالتين، فإن الاتهامات تفيد في الإيهام بأن الاعتداء قائم على أساس ديني أو عرقي.

ماذا في سريلانكا؟

سريلانكا بلد لا زال هشاً، وهي لم تخرج من

من أصحاب مشروع الفوضى الدولية في المنظومة الغربية. اختاروا منطقة رخوة جديدة في آسيا لتسقط عليها «قنبلة المجزرة» مرسله رسائل الفوضى السياسية الدولية، ليس لسريلانكا فقط، بل لمحيطها الأقرب، ولعموم منطقة حوض الباسيفيك، حيث الطرق التجارية البحرية الهامة للقارة الآسيوية.

المجزرة احتمالات الاستخدام قائمة في كل الاتجاهات. ويبدو أن سريلانكا تفي بالغرض في سياق تصعيد التوتر في آسيا، وتحديداً مع أهمية استقرارها لكل من الصين والهند على حد سواء. أما الفاعل فرغم عدم وضوحه، إلا أنه واضح عين الشمس، فقوى الإرهاب والإجرام الدولية، التي ترتبط عضوياً بالمطرفين

سنوات الحرب الأهلية العشرين إلا مؤخراً، وبمئة ألف قتيل تقريباً... ولكنها منذ أن وضعت الحرب أوزارها، تحولت إلى نقطة هامة في خريطة المنطقة، وتهتم باستقرارها كل من الصين والهند على السواء. فالصين التي أنشأت في سريلانكا ميناءين، تضعها معلماً على خريطة الحزام البحري لمشروع الحزام والطريق. والهند التي تقع سريلانكا على حدودها البحرية، مهتمة أيضاً باستقرار سيرلانكا، حتى لا تندفع تداعيات الحرب الأهلية مجدداً إلى داخل الأراضي الهندية. إذ إن الهند اضطرت للتدخل العسكري في الحرب الأهلية في سريلانكا لإيقافها، واغتيل رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي على يد مجموعة نمور التاميل المذكورة... تلك المجموعة التي تعتبر قوة انفصالية ومتمردة، ولكنها امتلكت قوات بحرية وجوية، ورغم أن الغرب يصنفها منظمة إرهابية، إلا أن رئيس الوزراء السريلانكي كان قد صرح في العام الماضي: أن الحركة لا تزال تنشط سياسياً وتجمع قواها في لندن مثلاً!

إن عدم تبني أي طرف للهجمات، يهدف عملياً لخدمة فكرة كيل الاتهامات بالشكل الذي يخدم جميع التوترات في المنطقة: الصدوع القائمة على الدين، والصدوع القائمة على العرق. ليبقى القائمون على

«الثقوب السوداء»...



مرفوضة بسبب تناقضها مع st. وإذا اعتمدوا غياب الأبعاد v3 في التعريف فكيف يمكن الحصول على الكثافة «على ماذا نقسم الكتلة؟». رابعاً: وجود أية كثافة محكوم بقانون هو «الكثافة تتناسب طردياً مع الكتلة وعكساً مع الحجم»، فلماذا لم يتعلل هذا القانون في المتفردة وفق (x)؟ لا يمكنك طرد القوانين من الباب وإعادة إدخالها خلصةً من الشباك. إذاً، من المستحيل الحصول على «كثافة لا نهائية» تحقق كل الشروط اللازمة لتعريف «متفردة الزمكان» للثقوب الأسود، وهذا ينطبق على «متفردة الانفجار الكبير» أيضاً. إن الكثافة هي مقدار فيزيائي واقعي محدود ومنته مهما كبر. الكثافات في الطبيعة يمكن أن تكون مثل: كثافة معدن الأوسميوم 22,59 غرام/سنتيمتر مكعب، أو مركز شمسنا 150 غ/سم³. أو نجم نيوتروني بين 10 إلى 1000 ترليون غ/سم³؛ مهولة نعم، لكن ليست «لا نهائية».

أسطورة «ثقب شفاارتزشيلد»
حجر الأساس الرياضي لدى الثقوبين هو «حل شفاارتزشيلد» لمعادلات أينشتاين لحقل الجاذبية، وهو بالتعريف: متري شفاارتزشيلد يصف حقل الجاذبية خارج كتلة كروية متناظرة، بافتراض انعدام الشحنة الكهربائية، والعزم الزاوي «الدوراني» أي: ساكنة حول محورها لا تدور، والثابت الكوني صفر. فالشروط أصلاً تجريد مثالي وغير واقعي: «لقد صُممت [ورقة بنروز] للبرهنة على حدوث متفردة في نجم ينهار[4]... لكن ليس واضحاً إذا كان سيتم الأمر هكذا في حال حدثت شذوذاً، أو بعض العزم الدوراني angular momentum. في الحقيقة، عزم كهذا في نظرية نيوتن

الفلكي. وعند هذه المتفردة تنهار قوانين العلم وقدرتنا على التنبؤ بالمستقبل»[1ص84].

«كثافة» لا نهائية؟

منذ 1966 اعترف الثقوبيون blackholes بأن «نقطة كثافة لا نهائية على كل خط تدفق للمادة. ورغم أن متفردات كهذه ربما ليست واقعية كثيراً من الناحية الفيزيائية، لكنها مع ذلك تثير الاهتمام لدراسة بعض خصائصها»[5ص500]. إن «متفردة الزمكان» بالتعريف لا تنتمي للطبيعة رغم أنها تنتج عن الطبيعة. ولتوضيح هذه المفارقة سنورد قائمة بالعناصر اللازمة الضرورية لتعريف «متفردة الزمكان» spacetime singularity وفق الثقوبيين، ونميز كل عنصر من تعريفها بحروف أبجدية مختارة: «st» «لا تنتمي إلى الزمكان» [2ص223]، أي: ببساطة «حيث ينتهي الزمان والمكان» [3]، «m» كتلة محدودة، فالأصل نجم (M>0)، كم «حجمها»؟ «v1» نقطة وحيدة البعد «الحجم صفر»، أو «v2» مكان لا نهائي الصغر «الحجم +1/0»، أو «v3» لا أبعاد لها. «d» لها «كثافة لا نهائية» لكن الكثافة = الكتلة/الحجم. «x» «تتعطل» عندها قوانين الطبيعة أو العلم أو الفيزياء... إلخ.

أولاً: في حال اجتماع عنصري التعريف v1 + m سيعني أن d لن تتحقق، لأن «كثافتها» عندئذ ليست لا نهائية بل عدم تعيين undefined بسبب القسمة على صفر. ثانياً: v2 تتنافى تماماً مع st لأنه وفق st المتفردة ليست مكاناً ولا زماناً. ولا يمكن أن يكون الشيء مكاناً ولا مكاناً في الوقت نفسه. ثالثاً: رغم أنه يمكن الحصول رياضياً على قيمة لا نهائية لـ«الكثافة» من m + v2 لكنها مرفوضة حسب التعريف أيضاً لأن v2

يمكن أن تسقط من خلاله إلى داخل الثقب الأسود، ولكن شيئاً لن يتمكّن قط من الخروج»[1ص159+85].

كيف «يتشكل»؟

«أثناء الانكماش...تصطدم ذرات الغاز ببعضها...فيسخن لدرجة تلاحم ذرات الهيدروجين ويتكون الهيليوم. والحرارة المنطلقة من التفاعل الشبيهة بقتلة هيدروجينية تجعل النجم يسطع، الحرارة الإضافية تزيد ضغط الغاز ليتوازن مع سحب الجاذبية فيتوقف الانكماش. والأمر يشبه البالون حيث ضغط الهواء من داخله يحاول تنديده، فيوازن توتر المطاط الذي يحاول تصغيره»[1ص83].

هذا يتوافق مع نظرية تكون العناصر الكيميائية في النجوم stellar nucleosynthesis «فريد هوبل 1946». لكن هوكينغ يتابع: «عندما ينكمش النجم إلى نصف قطر حرج معين، يصبح مجال الجاذبية عند سطحه من القوة بحيث تنحني مخروطات الضوء للداخل كثيراً حتى الضوء لا يستطيع الإفلات بعدها...ما نسميه الآن ثقباً أسود»[1ص83].

كيف «برهنوا» عليه؟

«حسب حل معين لمعادلات أينشتاين كان معروفاً منذ 1917، أوجده كارل شفاارتزشيلد بعد اكتشاف النسبية العامة بزمان قصير»[1ص86]. وقد بين البحث الذي قمت به أنا وروجر بنروز بين 1965 و1970 أنه حسب النسبية العامة، يجب أن يكون في داخل الثقب الأسود متفردة تتميز بكثافة لا نهائية وانحناء لا نهائي للزمكان. ويكاد هذا يشبه الانفجار الكبير عند بدء الزمان، إلا أنه سيكون نهاية الزمان للجسم المتكّص والراصد

«نظرية أينشتاين-والذي هو نفسه، وفقاً لتيميريازيف، لا يهاجم أسس المادية بشكل فعال—قد استولى عليها سلفاً عدد كبير من المثقفين البرجوازيين من كل البلدان: ينبغي الانتباه إلى أن هذا الأمر لا ينطبق فقط على أينشتاين، بل على عدد، إن لم يكن على أغلبية، المصلحين العظماء للعلم الطبيعي منذ أواخر القرن التاسع عشر.» «فلاديمير لينين، «عن أهمية المادية المقاتلة»، 12 آذار 1922»

د.إسماعيل دليقان

تزعّم هذه المادة، استناداً إلى المراجع، بأن «الثقوب السوداء» ليس لها وجود واقعي، وأنها فكرة غير فيزيائية بُني عليها تراكم تاريخي من الفروض والنظريات الرياضية، القائمة أساساً على أخطاء بحلول وتأويلات معادلات النسبية العامة لأينشتاين (1915)، تخلّلتها مخالفات لقواعد الفيزياء والرياضيات، كالقسمة على صفر، وتزوير حل شفاارتزشيلد الأصلي (1916).

اصطلاح: بالإحالة للمراجع، [5ص13] مثلاً نعني بها المرجع الخامس صفحة 13 وهكذا.

تعريف الثقب الأسود

«منطقة من الزمكان، لا يستطيع أن يفلت منها أي شيء، ولا حتى الضوء، لأن الجاذبية قوية جداً. ويملك حداً يسمى أفق الحدث، تكون عنده الجاذبية قوية بما يكفي للجم الضوء ومنعه من الإفلات... وأفق الحدث يعمل بما يشبه غشاءً حول الثقب الأسود يكون المرور منه باتجاه واحد: فالأشياء مثل رواد الفضاء المنهوّرين unwary astronauts،

لا «ثقب أسود»
لدى شفاارتزشيلد
لأنه بشروط
فيزيائية أخضع
الرياضيات
لاستكشاف
الواقع لا لتبرير
الأوهام

وتشويه تاريخ الزمن «2»



- Spacetimes». 3_ <http://www.einstein-online.info/dictionary/singularity.html>
- 4_ Penrose R. «1965» Gravitational collapse and space-time singularities. Phys. Rev. Lett. 14:57-59.
- 5_ Hawking, S. «1966» Singularities and the geometry of spacetime, Eur. Phys. J. H 39, 413-503 (2014)
- 6_ Crothers, Stephen J. The Painlevé-Gullstrand 'Extension' - A Black Hole Fallacy, American Journal of Modern Physics 2016; 5(1-1): 33-39
- 7_ Antoci, Salvatore «21 Oct. 2003» David Hilbert and the origin of the «Schwarzschild solution»
- 8_ Schwarzschild, K. «Jan. 13, 1916» On the Gravitational Field of a Point-Mass, According to Einstein's Theory.
- 9_ Schwarzschild, K. «Feb. 24th, 1916» On the Gravitational Field of a Sphere of Incompressible Fluid according to Einstein's Theory.
- 10_ Hilbert, David «23 Dec. 1916» The Foundations of Physics «Second Communication».
- 11_ Abrams, Leonard S. «1989», Black holes: the legacy of Hilbert's error.
- 12_ R.E. Salvino & R.D. Puff «29 Sep 2013», The Two Schwarzschild Solutions: A Critical Assessment.

ومن أجل كرة من سائل غير قابل للانضغاط سيكون الحدّ هو تسعة على ثمانية alpha «من أجل الشمس تكون alpha تساوي 3 كيلومتر، ومن أجل كتلة 1 غرام تكون 51 ضرب عشرة قوة سالب 28 سنتيمتر» [9ص9].

النتيجة: حل شفارتزشيلد الأصلي لا يسمح بانتهيار أي نجم إلى ما دون حدّ معين ولا يسمح بتشكيل أي أفق حدث أو ثقب أسود، وذلك بسبب انطلاق شفارتزشيلد سلفاً من شروط فيزيائية واقعية أخضع الرياضيات لها كأداة لاستكشاف الواقع لا لتبرير الأوهام. أما الصيغة المسماة «حل شفارتزشيلد» الواردة في الكتب الدراسية والأكاديمية المساندة فهي بالحقيقة حلّ ديفيد هيلبرت [10، 11] الذي ادعى أنّه مكافئ لشفارتزشيلد وأبقاه تحت اسم هذا الأخير. عدة أبحاث كشفت هذا التزوير التاريخي منها [11، 12]. المفارقة أنّ معظم المراجع المساندة «ويكيبيديا ضمناً» وبعد أن تعرض «ميتري هيلبرت» على أنه «شفارتزشيلد» تحيل صراحةً إلى ورقتي شفارتزشيلد الأصليتين [8، 9].

تصويب: بالجزء الأول من المادة «قاسيون، 909» ورد خطأ طباعي «بالنسخة الورقية فقط»: الأرقام «10-18»، «10-15»، «1021». والصواب: «10 قوة سالب 18»، «10 قوة سالب 15»، «10 قوة 21» على التوالي. فاقتضى التنويه.

المراجع:

- 1_ Hawking S. «1987»: ستيفن هوكينج «تاريخ موجز للزمان»، الهيئة العامة المصرية للكتاب 2000
- 2_ Earman, John «1995» «Bangs, Crunches, Whimpers and Shrieks: Singularities and Acausalities in Relativistic

لا يسمح بتشكيل أي أفق حدث أو ثقب أسود وذلك بسبب انطلاق شفارتزشيلد سلفاً من شروط فيزيائية واقعية أخضع الرياضيات لها كأداة لاستكشاف الواقع لا لتبرير الأوهام

متوافقة مع بعضها تبادلياً. يجب علينا أن نحدّد حلاً لها بحيث يكون خالياً من المتفردات singularities في داخل الكرة» [9ص3]. وبعد صفحة تظهر معه ثوابت تكامل فيؤكد مجدداً «يجب تحديد ثوابت التكامل الآن بحيث يبقى داخل الكرة خالياً من المتفردات ويتحقّق استمرار الوصل مع القيم الخارجية للتوابع ومشتقاتها عند سطح الكرة» [9ص5]. وبالصفحة نفسها: «سوف يتمّ تثبيت ثابت التكامل لمدى أخيراً بشرط أن يبقى الضغط داخل الكرة منتهياً وإيجابياً... ولا يساوي الصفر». ثمّ: «إذا افترضنا أنّ لمدى أكبر أو أصغر تماماً من الصفر فهذا لا يؤدي إلى حلول عملية فيزيائية، ولا بدّ أن يكون لمدى يساوي الصفر» [8ص5]. أما بنهاية الورقة فيختتم بالمقطع التالي المكثب لأسطورة «الثقب» التي ألصقت لاحقاً به:

«عند مركز الكرة $X=0$ » تصبح سرعة الضوء والضغط لا نهائيتين إذا كان $\cos Xa$ يساوي الثُلث... وبالتالي يوجد حدّ للتمركز، فوّه لا يمكن لكرة من سائل غير قابل للانضغاط أن توجد... وعلى الطريق إلى هذه الحلول، والتي من الواضح أنها ليست ذات معنى فيزيائي لأنها تعطي ضغطاً لا نهائياً عند المركز، يمكن للمرء أن ينتقل إلى الحالة الحدية لكتلة متركزة في نقطة واحدة، ويستعيد عندها العلاقة «رو» تنساوي alpha مكعب» والتي وفقاً للدراسة السابقة «يقصد ورقته الأولى [8]» تصحّ على كتلة نقطية... ومن أجل مراقب يقوم بالقياس من الخارج ينتج من العلاقة رقم أربعين أنّ كرة ذات كتلة ثقالية «ألفا على ضعف k مربع» لا يمكن أن يكون لها نصف قطر مقيس من الخارج أصغر من: $\alpha = P0$.

يستطيع منع حدوث كثافة لا نهائية ويجعل النجم يتوسّع من جديد [بعد التقلص/الانهيار]... لكن بنروز بيّن بأنّ الحالة تختلف كثيراً بالنظرية النسبية العامة: حالما يتقلص النجم ليصير ضمن سطح شفارتزشيلد $2m=r$ [أي: أفق الحدث] فلن يستطيع الخروج ثانية» [5ص488].

لكن شروط حلّ شفارتزشيلد مع ذلك كانت تجريبياً مفيداً ومقبولاً بحدود حسابات تقريبية لمسألة فلكية، مثل: «الحضيض الشمسي لعطارد» Mercury Perihelion أي: حساب أقرب مسافة إلى الشمس يبلغها الكوكب في مداره، فكتلة عطارد «رتبة 10 قوة 23 كغ» أصغر بعشرة ملايين مرّة من كتلة الشمس (10 قوة 30 كغ). ووجدت حلول أخرى لحالات فيها دوران «Kerr» وشحنة «Reissner-Nordström»، لكن تبين خطأ استنتاج «ثقوب سوداء» منها، كما أثبت رياضيون وفيزيائيون [6، 7].

ويكيبيديا: «ثقب شفارتزشيلد الأسود يوصف بواسطة متري شفارتزشيلد Schwarzschild metric يتميز بحدّ كروي يسمى أفق الحدث، عند نصف قطر شفارتزشيلد». لنلق نظرة على الحقيقة من المصادر الأصل: ورقة شفارتزشيلد الثانية «24 شباط 1916» بعنوان «عن حقل الجاذبية لكرة من سائل غير قابل للانضغاط وفق نظرية أينشتاين» [9]. نقتبس منها الملاحظات التالية الحاسمة: يشير إلى أنّ حلوله في الورقة الأولى [8] «13 كانون الثاني 1916» تنطبق أيضاً هنا على «الفضاء خارج الكرة... ويبقى أن نضع معادلات الحقل لداخل الكرة» [9ص2]. وبعد خمس معادلات: «من الاعتبارات العامة للسيد أينشتاين يتبين بأنّ المعادلات الخمس الحالية ذات التوابع الأربعة...

الحركة الجزائرية تتقدم

يستمر الحراك الشعبي الجزائري بنشاطه على الرغم من إعلان قيادة الجيش الجزائري وقوفها إلى جانب المطالب الشعبية، وإعلان الشغور الرئاسي وفق المادة 102/ من الدستور، التي أدت إلى إعلان بوتفليقة عن استقالته، وتشكيل هيئة انتقالية.

لوعُدنا إلى 8 سنوات للخلف كان هذا الأمر بالنسبة لأي متابع أمراً جديداً لا يجزم أحد بحيثياته ومآلاته، إلا أن التجارب العديدة المشابهة التي جرت ويذكر منها مثلاً: مصر وتونس، قد قدمت دروساً لشعوبها وللشعوب المجاورة، عنوانها العام: تغيير الرئيس أو أية شخصية لا يعني تغيير المنظومة مطلقاً، فالحديث هنا لا يدور حول قصة قصيرة إعلامية لفاسد بعينه جرى اتخاذ إجراءات بحق، بل هي منظومة سياسية واقتصادية - اجتماعية فاسدة ببنيتها، لا يعلم من قادتها إلا القليل... والصراع معها لإزالتها والمضي بالتغيير لا يجري عبر إعفاء أو إقالة هذا أم ذاك من منصبه ومهامه، بل عبر الإشارة إلى هذه السياسات وضربها مع كل ممثليها أمعروفين كانوا أم لا، وجذر هذه السياسات: السلوك والتوجه الاقتصادي - الاجتماعي لها.

الجزائر اليوم
تشكل نموذجاً
عن «حركة
شعبية»
مستفيدة من
تجاربها وتجارب
الأخريين السابقة
لها

«سنسير سنسير» حتى يحدث التغيير»

الجزائر اليوم تشكل نموذجاً عن «حركة شعبية» مستفيدة من تجاربها وتجارب الآخرين السابقة لها، فمن جهة لم تعتبر أن استقالة بوتفليقة نصر في الحرب - على الرغم من محاولات عدة من خارج الحركة لإيهامها بذلك - بل هو نصر في معركة صغيرة نتيجتها لا تنجى الرئيس، بل بفرض هذه الحركة لوزنها وتأثيرها، والتي يجب عليها أن تستكمل مسيرتها إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير: إنجاز التغييرات على الصعد

الوطنية والسياسية والاقتصادية - الاجتماعية. وبناء على ذلك لم يهدأ الشارع الجزائري بعد استقالة بوتفليقة واستمر بمطالباته لتخني رموز النظام المعروفة عن السلطة، ومنها: الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح، ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، الذي قدم استقالته في الأسبوع الماضي أيضاً... ولا تزال الحركة مستمرة في تحقيق تلك الانتصارات الجزئية المطلوبة التي سوف تشكل تراكماً على مستويين مختلفين. الأول: إضعاف هذه المنظومة. والثاني: الأهم إثبات أن منع أي طرف خارجي أو



داخلية من امتطاء الحركة وحرفها عن مسارها يجعلها أقوى وأقدر على فرض نفسها ومطالبها بالطرق السلمية ريثما تنتج من رحمها قوامها السياسي المعبر عنها.

«جيش شعب خاوة خاوة»

ومن الدلائل التي تثبت صحة التجارب السابقة للحركة الجزائرية اليوم هو: سلوك مؤسسة الجيش وقوى الأمن ما بعد إعلان الشغور الرئاسي، فها قد بدأوا ينطقون بالديباجات التقليدية التي عرفناها من مثل: «مندسين» وتلاها مواجهات مع المتظاهرين



من ترتيبات إقليمية أخرجت اتفاق الطائف الذي أرسى الشكل الحديث من نظام المحاصصة الطائفية، الذي اعتمد سياسة مالية في خفض إنفاق الدولة ورفع الإيرادات، وما تؤدي إليه من خصخصة قطاعات الاتصالات والكهرباء والمياه والمرفأ والطيران والتقيب عن الثروات... وهو ما أدى إلى تعطيل وزارات عديدة كالتعليم والسكة الحديدية. والطاقة الذرية! وحدث التضخم وصولاً إلى عدم امتلاك لبنان في السنوات الأخيرة لسياسة مالية! إن عجز السلطات الطائفية الحاكمة في لبنان عن طرح حلول جذرية للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة القائمة بسببها، سيؤدي إلى دخول لبنان خضم التحركات الاجتماعية المفضية إلى قوى سياسية معبرة عن إرادته وطموحاته في لفظها

■ ناريمان عاطف

التدابير المالية القاسية للحد من العجز في الموازنة اللبنانية للعام الحالي 2019 - الذي تشير بيانات وزارة المالية اللبنانية أنه بلغ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المنصرم 2018 /4,53/ مليارات دولار أمريكي، والذي تذكر بعض الدراسات الاقتصادية تجاوزته 6/ مليارات دولار أمريكي مع نهاية العام المذكور. لن تطال في ظل نظام المحاصصة الطائفية سوى أضعف القوى، وهي الشعب اللبناني بكادحيه وفئاته المختلفة حتى العاطلين عن العمل فيه بكافة أطرافه التي تدعي طوائفه حمايته! ورغم أن الأمر لا يعدو بقاءه حالياً ضمن حيز التصريحات والجل والنفي...، غير أن المتتبع لسياسات الحكومات اللبنانية المتعاقبة - بغض النظر عن

على وقع التصريحات والتسريبات الصادرة مؤخراً في لبنان، حول إمكانية لجوء الحكومة اللبنانية إلى إجراءات تقشفية تطال الرواتب والأجور في القطاعين العام والخاص وأجور المتقاعدين في الجيش، عمت لبنان احتجاجات وصفت أنها تحذيرية، كما أضرب عدد من اللبنانيين في مختلف الإدارات والمؤسسات العامة بعد دعوة هيئة التنسيق النقابية إلى إضراب عام. وهو ما يشير بجديّة إلى الوضع القائم في لبنان، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية التي تندر أن الساحة اللبنانية - كما الساحتين السودانية والجزائرية - لن تكون بعيدة عن التحركات الاجتماعية بغض النظر عن طابعها وجذريتها السياسية التي يصعب تلمسها حالياً.

لبنان - عجز الموازنة وعجز الطائفية

الصورة عالمياً



• بدأت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي تشهدها أوكرانيا يوم الأحد، وأفادت اللجنة الانتخابية بأن نسبة المشاركة وصلت إلى 47%، ويتنافس فيها الرئيس الحالي بيترو بوروشينكو، وعضو حزب «خادم الشعب» فلاديمير زيلينسكي.



• اشتدت حدة الاشتباكات بين محتجي «السترات الصفراء» والشرطة الفرنسية

في باريس يوم السبت. وقد وصل عدد المتظاهرين لحوالي 30 ألفاً، 9 منهم في باريس وحدها، رافعين شعارات مناهضة للرئيس الفرنسي الحالي وحكومته.



• بعد توقعات عديدة بانتقال «داعش» إلى القارة الإفريقية بعد القضاء عليه في سورية والعراق، تبنى التنظيم لأول مرة في إفريقيا هجوماً نفذ في جمهورية كونغو الديمقراطية يوم الثلاثاء الماضي.



• كشف وزير خارجية إيران في تصريحات للتلفزيون الإيراني، عن توصل طهران وأنقرة لاتفاق على وضع آلية تجارية شبيهة بالآلية التي وضعها الاتحاد الأوروبي للتعاون مع طهران، بعيداً عن العقوبات الأمريكية بالعملة المحلية.



• بتنازل جديد آخر، جدد المجلس العسكري الانتقالي في السودان، يوم الأحد، التزامه بتسليم السلطة إلى «حكومة مدنية يوافق عليها الشعب».



• أعلن وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، يوم الأحد، أن موسكو

تعتقد أن حلف الناتو سيقدم الدعم العسكري وشارك في استفزازات جديدة لسلطات كييف في منطقة مضيق كيرتش بالبحر الأسود.

مصر تعدل دستورها.. فما الجديد؟



ورغم عدم صدور نتائج الاستفتاء بعد في لحظة كتابة هذه المقالة، إلا أنه يمكننا الجزم مسبقاً بحصوله على نسبة موافقة تجعله نافذاً بناءً على تاريخ النظام المصري القائم وما يستعرضه من «ديمقراطية»، والذي يتشابه في بنيته وسلوكه هذا مع عدة دول مجاورة في المنطقة والعالم.

التعديلات الدستورية

من التعديلات التي ستدخل على دستور مصر: 1- إمكانية تعيين نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية. 2- دعم تمثيل المرأة والشباب والأقباط وذوي الاحتياجات الخاصة والمصريين في الخارج. 3- إنشاء غرفة ثانية للبرلمان سُميت «مجلس الشيوخ» لتوسيع قاعدة التمثيل. 4- إصلاح نظام اختيار رؤساء الجهات والهيئات القضائية والنائب العام ورئيس المحكمة الدستورية. أما التعديل الأبرز فهو: 5- تغيير مدة انتخاب رئيس الجمهورية من 4 إلى 6 سنوات ولولايتين متتاليتين كحد أقصى.

تغييرات شكلية سابقة

نظراً للواقع المصري سياسياً واقتصادياً- اجتماعياً أتت هذه التعديلات تحت عدة عناوين أبرزها «تدعيم الاستقرار»، وإذا كان هنالك من استقرار يجري الحديث عنه فليس ذلك أبعد من استقرار السلطة في يد المنظومة الحاكمة نفسها الممتدة منذ عهد مبارك ومروراً بالإخوان ووصولاً إلى الوضع الراهن؛ فرغم اختلاف شخوص الرؤساء من مبارك إلى مرسي إلى السيسي، ظلت المنظومة السياسية الاقتصادية ذاتها قائمة وتعمل على محاربة أي توجهات تهدف لتغييرها. الضغط الكبير الذي طبقته الموجة الشعبية الأولى على المنظومة، قبل حوالي عقد من الآن، فرضت عليها تقديم تنازلات حرصت على أن تكون شكلية وبعيدة عن جوهر النظام، إذ اقتصر في بداياتها على تنحي الرئيس وإجراء بعض التعديلات الدستورية. ولتثبيت وهم التغيير جرى إيصال الإخوان إلى السلطة بشكل مؤقت، ثم إزاحتهم ينبغي التنبيه هنا، إلى أن لوصول

ما يستدعي موضوعياً نشاطاً جديداً للحركة الشعبية، لا نعتقد أن انتظاره سيطول كثيراً.

التدهور مستمر

بقيت خلف الإجراءات الشكلية المتعلقة بالدستور، السياسات القمعية والاقتصادية- الاجتماعية ذاتها بلا أي تغيير ملموس، وبناءً عليه بقيت الأوضاع السياسية والمعيشية في البلاد بحالة تدهور مستمر طيلة هذه التعديلات الشكلية مروراً بتعويم العملة المصرية قبل حوالي السنة والاقتراض من البنك الدولي وغيرها من المصائب، وستبقى كذلك بقاء المنظومة نفسها. لتكون هذه الخطوة بتعديل الدستور اليوم، وفي ظل ظروف البلاد الحالية، شكلاً من أشكال التعاطي قليل التبصر مع عمق المشكلات القائمة... وإضافة إلى ذلك أعلنت الحكومة المصرية قبيل الاستفتاء على الدستور رفع معاشات المدنيين والعسكريين في البلاد بغاية احتواء أي رد فعل شعبي بشكل مسبق على هذه التعديلات.

التحدي مستمر يعيش المصريون اليوم في حالة ضغط عال على المستويات المعيشية والسياسية، وبغياب أي تحرك شعبي في الشارع على إثر هذه الإجراءات، ويمثل ذلك تحدياً جديداً تضعه الحكومة المصرية بمنظومتها على نفسها عند انطلاق الموجة التالية؛ فالأسباب التي أفضت إلى انفجار اجتماعي قبل عشر سنين لم تحل وتراكم غيرها، بالإضافة إلى آثار التجربة المصرية التي في حالة سكون نشاط جماهيرها الحالي تراجع نفسها وأخطأها تمهيداً للخطى المقبلة لتنفيذ المهام الضرورية بالتغيير.

الإخوان إلى رأس السلطة في مصر في عهد مرسي، جانباً متداخلاً: فمن جهة شكل الإخوان تاريخياً جناحاً من أجنحة السلطة المصرية، حتى في العهود التي أعلنت عليهم حرباً شعواء بقيت لهم مواقع محفوظة في إدارة شؤون الدولة وخاصة في الجانب الاقتصادي، ومنذ عهد السادات، جرت مصالح غير معلنة بات فيها الإخوان جزءاً «شرعياً» من السلطة وإن دون اعتراف، ولعل من المفيد أن نتذكر أنه يوم سقط مبارك كان للإخوان ما يقرب من 100 نائب في البرلمان المصري، رغم كل ادعاءات نظام مبارك أنه يحارب التنظيم بل ويحظره.

من الجهة الأخرى، فإن الإخوان أداة أساسية من أدوات مشروع الفوضى الخلاقة الأمريكي، وجزء من الفاشية الدولية الجديدة، أي أن وصولهم إلى السلطة، وإن كان بالنسبة لجناح من أجنحة السلطة مجرد مرحلة انتقالية شكلية صوب الماضي، إلا أن الموضوع بالنسبة لمشروع الإخوان، ولمشروع الفاشية الجديدة، لم يكن كذلك إطلاقاً، بل كان عتبة نحو تفجير مصر نهائياً وأخذها نحو حالة مستعصية على النسق الليبي وما يشابهه.

وبهذا المعنى فإن عودة الجماهير إلى الشارع لطرد الإخوان، والتي لقيت دعماً من الجناح الذي استعاد السلطة عبر هذه الجماهير، هي عودة لها الفضل الأول بانقراض مصر من الدخول في المجهول، وهو أحد إنجازات الحركة الشعبية التي لا يلقى عليها ضوء كاف.

ورغم أن هذا الإنجاز لم يتم استكمالاً، إلا أنه إنجاز مهم بكل الأحوال، لكن استمرار السلطة والنظام نفسه بعد مرسي، بات يهدد بفعل تراكم المشكلات والمخاطر الكبرى بالنكوص حتى عن هذا الإنجاز،

يمكننا بناء العدالة...



المادية للبشر وبين الثقافة البشرية يظهر مدى خطأ الموقف الثنائي. لكن هذا الموقف الخاطئ ليس وحيداً في بحر المفاهيم الإيديولوجية الخاطئة عن الطبيعة البشرية. إن رفضنا للمفهوم الثنائي عن الوعي المنفصل عن الجسد، يثير السؤال عن مسألة مدى محدوديتنا بأجسادنا. هل أجسادنا هي الطبيعة ضد الاكتساب: هل الطبيعة البشرية فطرية، أم أنها نتاج للتنشئة الاجتماعية؟ إن هذا السؤال هو بكل تأكيد تبسيط لمجموعة من المواقف ذات الفوارق الدقيقة فيما بينها. لا أحد يفترض بشكل جذري بأن السمات البشرية غير متأثرة بالكامل، أو هي نتاج كامل للثقافة. وكما صاغ البيولوجي اليساري ستيفن جاي غولد الأمر، فإن هذا السؤال يدور حقيقة حول: «درجة وشدة وطبيعة القيود التي تمارسها البيولوجيا على الأشكال الممكنة للتنظيم الاجتماعي».

إن النظرة «الحميمة الجينية» في هذا السياق «وتسمى أيضاً الحيوية - الاجتماعية» هي أن الجينات هي من تحدد واقعنا. فتبعاً لهذه النظرة، فرغم أن للتنشئة الاجتماعية بعض الآثار على ميولنا الجينية، فأساساً تنشأ سمات الإنسان، بدءاً من العدوان ووصولاً إلى الإيثار، من ميراثنا الجيني. نحن المركبات التي تستقلها جيناتنا، والتي تتنافس من خلالها عن طريق الانتقاء الطبيعي من أجل نشر نفسها في الأجيال القادمة، ويتم تشكل كل شيء من خلال هذه الضرورة الجينية. والاستنتاجات التي تصاحب هذا الافتراض هي أولاً: الاختلافات بين الأفراد، والأهم: الاختلافات بين المجموعات، هي ذات منشأ جيني، طالما أن الجينات هي الأساس لسلوكنا. ثانياً: لا

الحاجات المادية البشرية تزودنا بأساس الثقافات البشرية، ثم تأتي البنية الفوقية: أي: مجال الأفكار، لتصبح موجودة.

يمكن لهذه النظرة الهرمية إلى الحاجات المادية أن تجد لها شاهداً في الشجرة الشهيرة المنسوبة لعالم النفس أبراهام ماسلو في عام 1943: هرم الاحتياجات. حيث تجد الاحتياجات النفسية في القاعدة وإدراك الذات في القمة. لكن تشجيعنا على ترتيب هذه السمات بهذه الطريقة لا يساعدنا في الواقع على فهم الأمر. إن الاستعانة بهرم ماسلو لفهم الاحتياجات يمكن أن يوصلنا إلى أن الشخص الذي يرضي الاحتياجات المتدنية والملاجا ويحصلون على مكانة اجتماعية جيدة يمكنهم بعدها إدراك الذات. أي بكلمات أخرى: إن كنت فقيراً وجائعاً فأنت حكماً بلا ثقافة. لكن هذا ليس صحيحاً دون شك، فكلما رأيت فقيراً يقرأ كتاباً يمكنك أن تتفي هذه الفكرة. إن البديل الأفضل لهذه النظرة الميكانيكية عن القاعدة والبنية الفوقية للاحتياجات البشرية، هي عبر تقدير كيف ينخرط البشر، أثناء إشباعهم لحاجاتهم العامة كبشر مثلاً الطعام، في ثقافتهم المتباينة. ففي جميع الثقافات، إن لم نحصل على الطعام فستكون جائعين، لكن تجربتنا عن هذا الجوع وكيف نصوره ونستجيب له، ستختلف باختلاف المجتمعات. إن الاحتياجات البشرية الأساسية يتم المرور بها والتعبير عنها اجتماعياً، علينا كي نفهم الطبيعة البشرية أن نهجر التفكير الهرمي، وأن نعتمد بدلاً عنه التفكير الجدلي - الديالكتيكي.

«الحمية الجينية»

إن الفهم الديالكتيكي للعلاقة بين الكينونة

لا اظن بأن أحداً منا لم يسمع يوماً أحد أقربائه كبار السن، أو ربما صغار السن من ذوي الحداثة الزائفة، وهو يخبره ويشرح له بلطف وباستيعاب بأن الشيوعية فكرة لطيفة، لكنها غير قابلة للتطبيق في الواقع لأن البشر طماعون وتنافسيون بطبيعتهم. وعليه، وبناءً على هذا الافتراض، فإن الأفكار الماركسية مجرد مثاليات محكوم عليها بالفشل. يمكننا أن نرى هذا الكلام يكرر دون انقطاع في صفحات الإعلام المملوك للشركات، لكنه ليس ابن الساعة في حقيقة الأمر، فاصوله موجودة بشكل واضح في الإيديولوجية البرجوازية الأصولية: من توصيف هوبز في القرن السابع عشر «لحرب الجميع ضد الجميع بشكل طبيعي» مروراً برواية ديكارث لكون الجسد البشري شبيه بالآلة، وإلى الحجاج العصري بأن البشر الفقراء والسود هم أدنى من البيض الأثرياء بشكل جيني، وهي المسائل التي لها عواقب سياسية عميقة.

■ إم. آر. أونلاين

تعريب واعداد: عروة درويش

«الثنائية الديكارتيّة»

إن أحد أهم الأبعاد الرئيسية للأفكار البرجوازية هو الثنائية: أي: الفصل بين الأفكار والعالم المادي وكأنهما كينونتان مستقلتان عن بعضهما البعض «يمكننا أن نأخذ على سبيل المثال إرجاع التغيير التاريخي إلى الأفكار وحدها، فبالنسبة لهذه النسق فإن قيام الثورة الروسية عام 1917 كان مردّه نقص الثقة الليبرالية». يسمّى نمط الأفكار هذا عن الطبيعة البشرية بالموقف الثنائي الديكارتي، والذي يرى الوعي بذواتنا منفصلاً عن الجسد الذي يؤوي هذا الوعي. فبالنسبة لديكارتي، كان هذا الفصل نتيجة ضرورية للتناقض بين رؤيته للطبيعة البشرية والتزامه الكاثوليكي. فقد وصف الجسد البشري وكأنه آلة من اللحم تعبيراً عن النظرة الرأسمالية الناشئة الاختزالية للعمال على أنهم قطع متحركة قابلة للغيار. لقد ملكت هذه الفكرة بحد ذاتها تناقضاً مع النظرة الدينية التقليدية للبشر، فهي لم تترك مكاناً للروح. وقد خرج ديكارتي بجل مناسب لهذه المعضلة عندما طرح: أن الروح هي جزء خالد يتوضع بشكل غير محسوس داخل الجسد، لكنه ليس جزءاً منه: أي بمعنى

يرى الفهم المادي

للطبيعة البشرية

بأنه لا وجود «لنحن»

منفصلة عن

كينونتنا المادية.

فالوعي الفردي

والكينونة المادية

المرتبطة به هما

شيء واحد

فلسنا أشراراً بطبيعتنا

الخاص. فنحن ببساطة، تبعاً للحتمية الجينية، لسنا أكثر من نتاج برنامج جيني وازدهار للديكور الاجتماعي. لكن في الواقع، تظهر الأبحاث والتطور في علم الجينات بأنه يمكن تفعيل وتخمين الجينات عبر العوامل البيئية. لقد تبين بأن نموذج الحتمية الجينية مفلس علمياً. أما الفهم الديالكتيكي فلا يظهر فقط أن الجينات والبيئة يتطوران بشكل مستمر وبشكل مترابط فيما بينهما، بل أيضاً أننا أثناء تطورنا نشترك بشكل نشط في تشكيل هذه العملية. فعلى سبيل المثال، لا تتطور أدمغة الأطفال فقط تبعاً للبرنامج الجيني أو للتأثيرات البيئية، بل أيضاً وفقاً لكيفية استخدام العقل. بكلمات أخرى، نحن نشكل المسار لأدمغتنا من خلال التفكير.

إنّ الفهم الماركسي للتطور البشري قد ثبتت صحته في النتائج المعاصرة عن تطور جنسنا: الهومو سابيان. فمن المتفق عليه عموماً أنّ الإنس «فصيلة الإنسانيات الأولى hominids» كانوا ذوي أقدام قبل أن يطوروا الأدمغة الكبيرة. إنّ كونهم يتحركون على اثنتين قد حرر أيديهم كي يتمكنوا من استخدام الأدوات، وبالتالي الاضطلاع بالعمالة الهادفة التي اعتبرها ماركس مفتاح التطور البشري. لقد كان هذا هو الدافع لنمو حجم أدمغة الإنس الكبيرة، الذي أدى بدوره إلى استخدام المزيد من الأدوات المعقدة، وهكذا دواليك ضمن العملية المفهومة ديالكتيكياً. تظهر هذه العملية كيف صنع البشر أنفسهم، وليس فقط عبر مستوى اجتماعي بحت، بل أيضاً عبر التفاعل بين الجينات والبيئة. لا يجب بهدف الرد على الحتمية الجينية إنكار الدور البيولوجي في تطور المجتمع البشري، بل فهم أنفسنا بوصفنا مشاركين فاعلين في تطورنا على المستوى الفردي والاجتماعي.

في خدمة الراسمالين

يظهر لنا استمرار ظهور أفكار حتمية جينية لصياغة حجج عنصرية حول الذكاء، الاستخدام السياسي الذي يمكن لهذه الأفكار أن تخدمه، ومدى أهمية مقاومة الأفكار القائلة بأننا لسنا سوى تعبيرات عن جيناتنا. إنّ الأفكار الإيديولوجية عن الثنائية وعن الحتمية الجينية تتشارك ذات النظرة المثالية رغم التناقض فيما بينهما. ووصف ريتشارد داوكنز للبشر بأنهم «روبوتات ثقيلة» من ذات جنس الأفكار الديكارتية. الاختلاف الوحيد أنّ ديكارت قد احتاج وجود روح تطفو في الأنحاء في مكان ما، بينما دوكينز الملحد يمكنه أن يرى الأمر بوصفه مجرد وهم. إنّ كلتا الأفكار الثنائية الديكارتية والحتمية الجينية تعتبر الإنسان مجرد مركب سلبي تصنعه قوى أخرى، سواء أكان خالقاً مقدساً أم جينات. الفهم الماركسي للطبيعة البشرية هو الوحيد الذي يجعلنا مساهمين فاعلين، نصنع أنفسنا عبر التفاعل بين جيناتنا وبين بيئتنا وتاريخنا.

إنّ كلمة ماركس التي ذكرها في نهاية تعليقه على فويرباخ والتي يتم عادة اقتطاعها من سياقها هي: «لقد فسّر الفلاسفة العالم، بطرق مختلفة، لكن الهدف تغييره». لكن هذه الكلمة استنتاج لازم للحجاج ضد شكل المادية التي يتحدث عنه فويرباخ. فالحتمية الجينية، مثلها مثل الثنائية، لا تمنحنا أي أمل في تغيير العالم. فالحجاج الرئيسي لهذه الحتمية أنّ طبيعتنا لا يمكن إصلاحها إلا عبر جيناتنا، وهو الأمر المثير للريبة عندما يصف سلوك الراسمالين الأناني الساعي للربح بأنه فطري. وبالتالي، وتبعاً لهذه النظرة، فإنّ أيّة محاولة لجعل مجتمعاتنا أكثر عدلاً هو صراع ضد طبيعتنا وفطرتنا وهو محكوم بالفشل. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ الفهم الديالكتيكي للطبيعة البشرية يظهر لنا بأننا على العكس: تكيفيون. فنحن نشكل أنفسنا وعالمنا. هذه هي البصيرة التي تخبرنا بأنه على الرغم من الادعاءات والمزاعم عن الطبيعة البشرية الشريرة، فنحن قادرون على التغيير.



الأمر، فالديالكتيك ليس مفروضاً على العالم الطبيعي في أفكار ماركس، بل ناجم عنه. فالنظر إلى مسائل الفطرة/التنشئة بشكل ديالكتيكي سيحولنا رؤية أنّ هذين المفهومين ليسا متضادين، بل إن الجينات والبيئة هي دوماً في علاقة تبادلية نشطة فيما بينهما.

إنّ الفهم الماركسي لا يؤمن بأنّ الإنسان ولد كصفحة بيضاء يقولها المجتمع، فالفهم الديالكتيكي للتطور يرى أنّ العلاقة بين الجينات والبيئة هي ترابطية وسببية في ذات الوقت «ولا يشمل ذلك البيئة الخارجية عن الجسد وحسب، بل البيئة الخاصة بكل خلية». إنّ إحدى أكبر مغالطات إيديولوجيا الحتمية الجينية هي فكرة تشبيه الجينات ببرامج الكمبيوتر، فكلمة أعدت تشغيل البرنامج ومنعت الإضرار برموزه يمكن أن تتوقع الحصول على ذات النتيجة في كلّ مرة. أما في التطور البشري، فحتى البدء من ذات الجينات وذات البيئة، فستحصل كلّ مرة على نتيجة مختلفة، وذلك بشكل محدد لأنّ الإجراء ترابطي وليس مبرمج. وبالمناسبة، هذا هو السبب في أننا لن نكون قادرين عند استنساخ شخص ما أن ننتج هو ذاته مرتين.

علاوة على ذلك فإنّ الفهم الديالكتيكي يضع البشر في خانة المشاركين النشطين بدلاً من كونهم متلقين غير فاعلين في تطورهم

بالنسبة لماركس هو العلاقات الاجتماعية البشرية. فهو يرى بأنه بدلاً من التركيز على الفرد البشري المعزول والمجرد، يجب على التركيز أن يصبّ في النشاط البشري. لا يمكن فهم الطبيعة البشرية بصيغة مسبقة غير متحركة كما حاول فويرباخ وغيره من الماديين. لا ينشأ النشاط ببساطة من الطبيعة البشرية، بل هو الطبيعة البشرية. فكما صاغها المؤرخ الماركسي المختصّ بما قبل التاريخ غوردون تشايلد: «الإنسان يصنع نفسه». تغيير العمالة البشرية العالم، لكننا عبر تغيير العالم نقوم بتغيير أنفسنا.

يصف ماركس في رأس المال البشر بأنهم الكائنات الوحيدة التي تقوم بعمل مخطط وفاعل في العالم حولنا:

«يحاكي العنكبوت عمله ما يقوم به الحائك، وتخرج النحلة بشكل كبير المعماريين عبر بنائها لخلاياها. لكنّ ما يميز أسوأ معماري عن أفضل خلة: أنّ المعماري يرفع البنيان في مخيلته قبل أن ينتصب في الواقع. في نهاية كلّ إجراء عمل، نحصل على نتيجة موجودة بالفعل في مخيلة العامل منذ البدء. إنّهُ لا يؤثر فقط على تغيير الشكل في المادة التي يعمل عليها، ولكنّه يدرك أيضاً غرضه الخاص الذي يمنح أسلوب العمل قانونه الخاص، حيث يخضع هذا الأسلوب لإرادته. وعليه، إنّ المفتاح لفهم الطبيعة البشرية هو فهم أنّ، وعلى النقيض من الحجاج البيولوجي- الاجتماعي، المنشآت البشرية ليست مثلها مثل شبكات العنكبوت أو سدود القنطرة. إنّها نتاج سلوك محدد جينياً وغريزياً، لكنّه مخطط ومتصور بطريقة قد طورت، عبر التاريخ البشري، العلاقات الاجتماعية البشرية والقدرات البشرية».

علماء الأحياء الماركسيون والتطور البشري: إنّ الفهم الديالكتيكي للطبيعة البشرية والتطور البشري قد أثبت صحته منذ أيام ماركس والأجيال التالية له من علماء الأحياء وعلماء الإحاثة الماركسيين. وكما شرح إنغلز

يمكن للسماط الفطرية أن تتغير بغير الانتقاء الطبيعي: فإن كانت جيناتك تجعلك مطواعة للعوان فليس هناك ما يمكنك أنت أو غيرك فعله بهذا الشأن سوى تصعيب الأمر على جيناتك العدوانية للعبور. يجب أن تكون التداعيات السياسية لهذا الموقف واضحة، فكما وصفها غولد في مقطع يناقش الحجج عن التمايز بين الجنسين:

«إنّ الخط السياسي- الاجتماعي من الخطاب السائد يقفّ اليوم بين الصفحات: الذكور عدوانيون وحازمون وفوضويون جنسياً ومتعرجون. بينما الإناث خجولات ومتحاملات ووفيات وحنونات. ويقول هذا الخطاب بأنّ هذه الاختلافات تكيفية وداروينية وجينية ومناسبة وجيدة وحتمية وغير قابلة للتغيير...».

إنّ جوهر النظرة البيولوجية- الاجتماعية للبشر ليس أكثر من نسخة منمقة تعود في جذورها إلى الفيلسوف المادي الألماني لودفيغ فويرباخ، وهو الذي صاغ عبارة: «أنت ما تأكل». لقد عنى فويرباخ هذه الكلمة بشكل حرفي، كتعبير عن نظريته إلى كون البشر ليسوا أكثر من مدخلات ومخرجات مادية. بالنسبة لبعض- مختصر البيولوجيا- الاجتماعية- المعاصرين، مثل: دانييل دينت، فالوعي بذاته في حقيقة الأمر «ليس أكثر من وهم ميتافيزيقي (ما ورائي)» يجب أن نتوقف عن إضاعة الوقت فيه». فنحن تبعاً لهذه النظرة لسنا أكثر من مراكب صماء تدير دفتها جيناتنا. وكما قال دينت مؤخراً حول قيام آلان تورين بتطوير الكمبيوتر: «إنّ عمله الفني، الملموس والمجرد، هو نتاج مباشر لعمليات داروينية عمياء، هي ذاتها شبكة العنكبوت والسد الذي يصنعه القندس».

لقد أشار ماركس، رغم كونه مادياً، في نقده لأراء فويرباخ بأنّ مشكلته في تصوير الطبيعة البشرية هو أنّه لا يراها إلا على صيغة أجسام ساكنة. فعلى النقيض من فويرباخ، كان الأهم

المعماري يرفع
البنيان في مخيلته
قبل أن ينتصب في
الواقع. في نهاية
كل إجراء عمل
نحصل على نتيجة
موجودة بالفعل
في مخيلة العامل
منذ البدء

التيارات الفكرية في عصور التراث العربي الإسلامي



يجري غالباً التعامل مع التراث العربي الإسلامي بوجهة نظر برجوازية؛ ففيما يتصل بالبعد الداخلي يتم فصل الإنجازات عن واقعها الاجتماعي والقوى البشرية المنتجة ودور هذه القوى في «وضع الأساس المادي لمجرات التراث».

■ سلاف محمد صالح

أما فيما يتصل بالبعد الخارجي، فقد نظر المفكرون إلى تراثهم بمعزل عن تأثيره وتفاعله مع تراث وثقافات الشعوب الأخرى، ووضعوا أحياناً نظريات عنصرية فيما يتصل بتاريخ وزمن تراثهم ذلك. وبغض النظر عن أن البحث في التراث يكون حسب اعتبارات الحاضر غير أن لهذا البحث أسبابه أيضاً التي نجدها في زمن تشكل التراث. وهذه الأسباب تتمثل في التيارات الفكرية المتصارعة في حينه وحسم الصراع ضد أحدها.

نعالج في مقالنا اليوم التيارات الفكرية في زمن نشوء وتشكل ما يعرف اليوم بالتراث العربي الإسلامي:

1-

ينبغي لدى البحث في التيارات الفكرية في زمن تشكل التراث العربي الإسلامي الانطلاق من حقيقة: أن أشكال الوعي أو التيارات الفكرية هي الأشكال التي يتجلى فيها شكل الإنتاج المادي بشكل غير مباشر لتمتعها باستقلال نسبي في تطورها وقوانينها، وأن من الضرورة بمكان وضع هذه التيارات في إطارها الزماني المكاني المحدد تاريخياً بأسلوب الإنتاج الإقطاعي في ذروة العصر العربي الإسلامي - العصر العباسي - المتداخل مع بقايا العبودية ونشوء صناعات حرفية متوافقة مع أسلوب الإنتاج هذا وازدهار التجارة، وما تبع ذلك من تطور المعرفة في مجالاتها المختلفة المتعلقة بالعالم الموضوعي - الكون خصوصاً في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي. وأن هذه التيارات جميعها نتاج إيديولوجي يتعلق بمواقف طبقية من الواقع الاجتماعي، وعليه فقد تنوعت المواقف من تلك التيارات في زمن تشكلها تبعاً لمواقع الناس المشكّلين - في حينه - لهذه التيارات في الهرم الاجتماعي السياسي، وظلت متنوعة حتى يومنا هذا. ويميز الباحثون الموضوعيون اليوم ثلاثة تيارات اضطرت في زمن التراث، تراوحت بين «عقلية مستقلة - غيبية عقلية - غيبية صرف»، نعرض لها أدناه.

2-

أول مسألة خاض بها الفكر العربي الإسلامي منتجعاً العقل، كانت «القدر» بمعناه المعارض للحكم، أي بالمعنى المعين كصراع سياسي له قاعدة فكرية تمثلها جماعة من الناس من المجتمع. تحول التراث من شكله الغيبي الصرف إلى الشكل الغيبي العقلاني مع المعتزلة وعلم الكلام. أرسّت المعتزلة قواعد اتجاهات الفكر من الغيبية الصرف إلى الغيبية العقلانية بنقضها الجبرية

عن الإنسان، واعتبارها حريته هي الأساس لتطبيق العدالة السماوية، وإخراجها المعرفة من إطارها الغيبي وإدخالها الإنسان ذاته بها. وعلى هذا الأساس حوربت المعتزلة لأنها بتطورها ستؤدي إلى خروج الفكر من إطاره الغيبي الصرف والغيبي العقلي، ودخوله إلى إطاره العقلاني المستقل، وما يستتبع ذلك من خروج عن إيديولوجية المنظومة الحاكمة، وهو ما تم فعلاً مع الفارابي. تمت مواجهة المعتزلة في عصر نهوضها بتيارات فكرية أخرى: السلفية الغيبية الصرف، والأشعرية الغيبية العقلية اللتان تقاطعتا في محاربة الاتجاه المتقدم والمتحرر نسبياً للمعتزلة. مثّلت المعتزلة الاتجاه العقلي إذ، وهو الشكل الأعلى من الصراع الإيديولوجي بين التيارات الفكرية على قاعدة طبقية مادية، وحسم الصراع ضدها.

3-

غير أن حسم الصراع ضد المعتزلة لصالح خصومها، دفعه إلى منحى آخر، إذ إن استشعار السلطة الرسمية ومؤدجيتها للخطر القادم من التيارات العقلية المستقلة على العقيدة الإيمانية التي تعتمدها السلطة في إيديولوجيتها بالأساس، أدى بها إلى غرض الطرف عن الاتجاه الغيبي العقلي، وهكذا اتخذ الصراع وجهين عبر أحدهما عن الاتجاه الغيبي المعقلن الذي حاول أن يدفع عنه الآثار الغيبية متخذاً لنفسه ما نطلق عليه اليوم «الفلسفة العربية الإسلامية». إذ مع تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي في حينه في مجالات الفيزياء والكيمياء والرياضيات والعلوم الطبيعية وغيرها، كان الاضطرار الموضوعي يتجه إلى عقلنة الفكر الغيبي الذي أصبحت علاقته جدلية بالعلوم الأخرى. وهو ما صبغ على التراث العربي الإسلامي صبغته الحالية منذ ذلك الحين، وهو ما حدد كذلك وجهة النظر الوحيدة المستمرة

كلا الاتجاهين الفكريين السابقين، الأول: باتجاهه العقلي المستقل. والآخر: الغيبي العقلي. ومجمل معارضتهم لمنطق الاتجاهين - وتحديداً العقلي المستقل - دارت حول محوري: الحد والقياس. خصوصاً لجهة كون الجانب العقلي المستقل اتجه إلى أن القوة الخالقة مدرّكة بالوعي لكون صفاتها داخلية في قوامها، وهو ما ينتهي إلى إدراكها عينياً ووجودياً، وبالتالي ارتباطها بالمادة الواقعية وأزلية العالم المادي الموضوعي، وهو ما يتعارض بحدّة مع فكرة السلفيين أن القوة الخالقة لا يمكن إدراكها بالوعي الجزئي الذي لدى الإنسان.

وفي القياس، اعتمد السلفيون في البرهان على أن تواتر الخبر يؤدي إلى صحته. وأنكروا على المفكرين في كلا الاتجاهين اعتمادهم أن العلم هو «نتاج البرهان العقلي المنطقي» وأن نتائج كلية الصحة انطلاقاً منهم أن الكلي لا وجود له إلا لدى القوة الخالقة.

5-

لا شك أن التيارات الفكرية الثلاثة المتصارعة في زمن تكون التراث، وحسم الصراع للتيارين الآخرين ضد الأول، أرخى بثقله على مؤرخي ذلك العصر الذين رأوا الأحداث والوقائع التاريخية من وجهة نظر مثالية أحادية الجانب بسبب من تطبع الوعي بالتيارات الفكرية السائدة، وبغض النظر عن مآلات التاريخ التي انتهت في العصور الإسلامية المتطورة إلى إحلال الزمن عاملاً حاسماً لتأريخ الوقائع، غير أن المؤرخين عجزوا عن رؤية العلاقات الداخلية بين الأحداث والظواهر الفكرية والاجتماعية، فلم يروا الجذور الاجتماعية الطبقيّة لكثير من الهبات والانتفاضات والثورات الاجتماعية، وجعلوها في باب «الفتن»، وهو ما يجد امتداداته في سبل تفسير الظواهر والأحداث الاجتماعية اليوم.

حتى اليوم بالنظرة وحيدة الجانب لهذا التراث التي أوقعت الباحثين القدماء والحديثين على السواء بخطأ النظر إلى تراثهم من كونه يتعلق:

1. بعوامل ذاتية تعود إلى الحاكم أو إلى عالم وعلاقته الفردية بعالم سابق أو من حضارة أخرى، في تجاهل لحركة التاريخ والضرورات الحضارية الفكرية.

2. أو بعوامل تتعلق بالنظرة الدونية إلى العرب، وما تعنيه من تجزئة التراث وتفتيت وحدته القائمة «عربي - إسلامي».

3. أو بعوامل النقل والنسخ عن الحضارات السابقة التي عاشت أزمان العبودية في تجاهل أن العصور العربية الإسلامية كانت تعيش زمن الإقطاعية! بالإضافة إلى ما يتصل بعملية النسخ والنقل ذاتها بجهد إبداعي مستقل نسبياً عن العمل المنقول والمنسوخ، وتحريضه الفكر على الإنتاج الجديد بعد الاحتواء للقديم.

مثل الأشعريون «أبو الحسن الأشعري»

الاتجاه الغيبي العقلي. وفي الزمن الذي

منع فيه الوراقون من نسخ كتب المعتزلة

والفلسفة، برز من الأشعرية مفكرون

أشهرهم: الغزالي والشهرستاني ومثلوا

الطرف الأساس في المواجهة للاتجاهات

الفلسفية مستقلة الطابع. كما برز منهم

في الأزمان اللاحقة مفكرون آخرون كابن

خلدون اعتمدوا الجدل العقلي.

4-

أما التيار الفكري الثالث، فقد مثله السلفيون الذين حرّموا الفلسفة والمنطق، ولم تشهد عصور تشكل التراث معارضة السلطة لنشاطهم الفكري. وكان أبرزهم ابن الصلاح وبعده ابن تيمية الذي قال «كل ما ثبت نقله من نصوص الإسلام يجب أن يوافق العقل لا محالة، فلا تعارض بين أحكام العقل وأحكام الشرع» وفق مبدأ «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول».

فتح السلفيون جبهات خصومتهم مع

حسم الصراع لصالح التيارين ضد الأول ما أرخى بثقله على مؤرخي ذلك العصر ليروا التاريخ بنظرة مثالية

سيف الجلاء العظيم



يوسف العظمة بالضبط، وليس كما تصوره النسخ الليبرالية المختلفة اليوم. ومثل ذلك السيف الشامخ، سيردد السوريون نشيد ميسلون في المستقبل القادم.

الثالثة للجلاء المجيد، وعلى أبواب مئوية ميسلون العظمى، يشمخ سيف الجلاء في الشرق العظيم، لتشتيت الغبار الخارجي والداخلي العالق بالوطن، يشمخ ذلك السيف كما حمله

وصرنا نشاهد بوستر الشركة الفلانية لبيع بضاعتها مع يوسف العظمة، أو مؤسسة ليبرالية أخرى خنقها الكساد، تستجدي حذاء «العظمة» للإنقاذ بملصق آخر وهكذا.

وفي النسخة الرابعة من هؤلاء، حيث رفعت التبعية الغربية كبرنامج سياسي والليبرالية الجديدة كبرنامج اقتصادي، ارتفعت أصوات التغريب إلى حد الاحتفاء بالاستعمار الفرنسي وبغال عربية غورو بدءاً من محاربة يوسف العظمة علناً، وانتهاءً بالخيانة الوطنية في المواقف السياسية الراهنة.

النسخ الأربعة التي تحدثنا عنها ليست منفصلة، بل هي نسخة ليبرالية مقيتة واحدة، ونضيف إلى ذلك التعاطي الرسمي القاصر مع رموز الجلاء، أو محاولة المؤرخين إخراج الأمور عن سياقها.

يوسف العظمة: هو قائد الجيش السوري الذي أبى أن تستعمر سورية دون مقاومة على الرغم من معرفته بأن المعركة خاسرة عسكرياً لا محالة، ولكنه أدرك أن معركة كهذه ستكون وتداً صلباً يحمل الدولة السورية الناشئة ويساهم في تشكيل الهوية الوطنية للسوريين.

ونحن نقف اليوم على أعتاب الولادة

ثمة من يصيبهم الصداق بعد 99 عاماً من شموخ ماثرة ميسلون وسيف يوسف العظمة قائد أركان الجيش السوري ووزير الحربية، وصرنا نشاهد هؤلاء بنسخ تالفة تاريخياً ومقينة وطنياً، ينثرون الغبار على رموز الجلاء والنضال ضد الاستعمار الفرنسي بمناسبة ودون مناسبة.

■ عمر هيواني

النسخة الأولى: هي تغييب هذه القامة الوطنية عن المشهد السوري، أو الاقتصار على تقديم يوسف العظمة بشكل انتهازي خجول وممل على وسائل الإعلام وكأنه وزير حربية بنغلاديش!

أما النسخة الثانية: فهي أكثر مقلداً بالمعنى التاريخي والوطني، إذ تستيقظ كل التوصيفات الفوقية، لتوجيه البوصلة نحو تصوير يوسف العظمة كخائن ينتمي للعشيرة الفلانية أو الجماعة الفلانية!

بينما وصل الأمر عند النسخة الثالثة إلى محاولة تبيع هذا الرمز وبيعه في السوق بجانب بضاعتهم الفاسدة أصلاً،

كانوا وكنا



تعتبر ساحة سعد الله الجابري إحدى الساحات الرئيسية في حلب، يعود تاريخها إلى عام 1947، وأطلقَ عليها هذا الاسم تيمناً بالشخصية الوطنية سعد الله الجابري الذي يعتبر أحد الشخصيات الوطنية في سورية التي عملت على إعادة توحيدها بعد تقسيمها من قبل الاحتلال الفرنسي، وتحريرها من براثنه عام 1946. تقام في ساحة سعد الله الجابري في حلب معظم احتفالات المناسبات الوطنية التي تشكل الجامع الأساسي للشخصية الوطنية في سورية، وأهمها: عيد الجلاء في 17 نيسان من كل عام. وفي الصورة يبدو أهالي حلب يحتفلون في الساحة بعيد الجلاء خمسينات القرن المنصرم.



الصور النسائية في السجن

احيت وسائل إعلام مختلفة ذكرى ميلاد الفنانة التشكيلية المصرية، إنجي أفلاطون الـ 95. نشأت أفلاطون في عائلة أرستقراطية، والدها «مؤسس قسم علم الحشرات في كلية العلوم في جامعة القاهرة»، وخرجت عن أنماط الرسم التقليدية فتوزعت أعمالها بين السريالية والتضامن مع الطبقة العاملة المصرية، وصورت في أعمالها الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني في مصر. بعد عودتها من رحلة الصعيد انضمت للحركة الشيوعية وشاركت بتنظيم «المؤتمر الأول لاتحاد النساء الديمقراطي العالمي»، ودخلت السجن بسبب آرائها الشيوعية فوسمت لوحات: «ليلة خلف قضبان السجن»، و«الصور النسائية في السجن».



اكتشاف عمره 4000 عاماً

صرح علماء الآثار عن اكتشاف عدة لوحات صخرية عمرها أكثر من 4000 عام، تصور الاحتفال بالميلاد لدى قبيلة في منطقة منغوليا الداخلية ذاتية الحكم بشمال الصين. وعثر على اللوحات القديمة على جانبي صخرة عملاقة في بلدة مانديلا في محافظة راية ألكسا اليمنى تضم منحوتات العديد من البشر برفصون. ووفقاً لمكتب الآثار الثقافية المحلي، فهذه اللوحات المحفوظة جيداً تصور قبيلة تحتل بمولد طفل، ما يسجل تقديس القبائل القديمة للازدهار ودائرة الحياة. ومن جانب آخر عثر على أكثر من 2000 لوحة صخرية متنوعة في المنطقة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الإثنين 2019/04/22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

«اليد الخفية»

للسوق والثقافة في كوبا



للفردانية ومفاهيم النجاح الرأسمالي «صدر عربياً عن دار الطليعة الجديدة- سورية، والمركز القومي للترجمة- مصر». ويشير الكاتب أيضاً إلى موقف نائب وزير الثقافة الكوبي السابق «فرناندو روجاس» حول المسألة، أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة «إلى جانب إسرائيل» التي رفضت «بموافقة 148 دولة» في العام 2000 في باريس إعلاناً لليونسكو حول حماية ونشر التنوع الثقافي، حيث يحق للدول أن تحمي تراثها الثقافي غير الملموس. هذا تعبير صارخ عن موقف الإمبريالية من مسألة الثقافة ودورها التقدمي والاستقلال الوطني، والتي خصصت في العقود الثلاثة الماضية مليار دولار «الرقم المعلن» للتأثير على الثقافة في كوبا. ويشير المقال للصحافة الأمريكية «كارين والد» التي خُبرت خمسة عقود حول كوبا، وقامت بتحقيق عن المرسوم 349 «إن الحملة تستند إلى «فنانين زائفين» كمكونات للمعارضة في الصحافة الغربية، أغلبهم غير معروف في كوبا، مضيفاً موقفاً لـ «سمير أمين» أنه إذا اضطُر الأمر تُساعد «القبضة الخفية» تلك «اليد الخفية» للسوق الحرة.

درع الشعب

قد تكون نسب من النعمة قد تراكمت نتيجة الحصار الطويل، ولكن لا يعني ذلك تفجيرها من خلال شعار «حرية التعبير»، وضرب الثقافة والتماسك الوطنيين عبر مجموعات بعضها من أسماؤهم «ناشطون» داخل كوبا من المرتبطين بالغرب، فالثقافة هي «درع الشعب» كما قال فيديل كاسترو مرة.

ضد «القبضة الخفية» لرأس المال في السياق، نشر الصحافي والجامعي الكندي «ارنولد أوغست»، وصاحب كتب عديدة عن كوبا، مقالة تحت عنوان «السياسات الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية: اليد الخفية للسوق». في المقال نقد للمنطق الليبرالي القائل بانفصال الثقافة عامة، والفنون، عن الأرضية الاقتصادية السياسية التي تتحرك ضمنها، وعن وهم الحرية الليبرالية الفردية، الذي يخضع لسلطة الدعاية الرأسمالية وأنوات صناعتها الثقافية من الإعلام إلى الأكاديمية والتعليم، إلى مجمل فضاء الوعي والأفكار. المقال المنشور بالإسبانية الشهر الماضي «أذار» أعيد نشره بالإنكليزية منذ أيام «في 15 نيسان» على موقع «تيليسور» اللاتيني، يشير إلى المنطق العنجهي للولايات المتحدة التي تعتبر نفسها «المدنية فوق التلة» التي تمارس العنف الفكري إلى جانب العنف الاقتصادي- السياسي، وكذبة «الحرية» التي في جوهرها نشر لمفاهيم الفردانية الأنانية وقيم السوق، و«الجمال» الفارغ من أي مضمون تقدمي اجتماعي. أعاد الكاتب بالتذكير بكتاب «فرانيسيس ساوندروز» «من دفع للزمار: السي أي إي والحرب الباردة الثقافية» «المقصود بالزمار: هو عازف الزمار» حول دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في تمويل وتأسيس الأذرع «الثقافية» عالمياً عبر تمويل ودعم أكاديميين وصحافيين وفنانين ومنشورات عالمية في أغلب دول العالم، من أجل نشر «الحلم الأمريكي» ضد «الشمولية الاشتراكية» والترويج

مصادرة المواد «الفنية» والحظر على مكان العمل الفني إذا لم يكن ضمن الفضاء العام «كالمرسم، أو المعرض أو الاستديو الخاص».

نقاش واعتراض، واستغلال

ليس كل ما طال المرسوم ينضوي ضمن الحملة الغربية على كوبا، بل أن أصواتاً طرحت ضرورة النقاش من أجل توضيح بعض البنود التي وُجدت عامة في المرسوم، وذلك من خلال نقاش مع الفنانين والأطر الثقافية الكوبية، وذلك كما حصل ضمن النقاش الشعبي للدستور خلال الأشهر الماضية. ولكن ميزت هذه الأصوات بين موقفها البناء من المسألة، أي: عدم رفضها لتنظيم الحياة الثقافية في البلاد بما يخدم مسألة وحدتها وحمايتها من التفكك و«الخصّات» والدعاية غير التقدمية في ظل الحصار والهجوم الرأسمالي المسعور، وبين الموقف الفوضوي التدميري تحت شعار «حرية التعبير الفردية».

بينما من الجانب الرأسمالي كان للولايات المتحدة «منتجة الديمقراطية الفردية وحرية التعبير العالمية» الكلمة الأبرز، حيث صرحت السفارة الأمريكية في العاصمة الكوبية هافانا على منصة «تويتر» بنعم لـ «الحرية الفنية» و«لا للمرسوم 349» والذي اعتبر تصريحاً وقحاً وغير دبلوماسي لسفارة أجنبية. بينما صرح السكرتير المساعد للحكومة الأمريكية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية أن «كوبا يجب أن تحتفل، لا أن تقمع، التعبير الفني للشعب الكوبي». كما قام الاتحاد الأوروبي بالتعبير عن قلقه للسلطة الكوبية إزاء الموضوع.

خلال الأيام الأولى من وصوله إلى موقع الرئاسة الكوبية في العام الماضي وقع الرئيس ميغيل دياز- كانيل المرسوم 349 «تحديث للمرسوم 226/ عام 1997»، المرسوم معنياً بالسياسة الثقافية في كوبا. منذ توقيعه قامت حملة منظمة ضده «لا للمرسوم 349» من الجهات الحكومية وغير الحكومية الغربية، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والجمعية «العالمية» «أميستي» ومركزها الرئيس في لندن، مجمل الصحافة الغربية كـ «رويترز» و«الغارديان» و«أنديكس» «الشبكة المكرسة لدعم «حرية التعبير»». طوال الأشهر الستة الماضية، حازت المسألة ضخاً إعلامياً بارزاً من خلال الهجوم على المرسوم باعتباره «انتهاكاً لحرية التعبير، وسياسة الحكم الواحد- الشيوعي».

■ محمد المعوش

بعض من مكونات المرسوم

يعتبر الفصل الثاني «المادة 2:1» أنه سوف يتم تغريم الفنانين ومن يقدمون خدمات فنية، الذين يخالفون الحصول على إذن مسبق من الجهات الحكومية. بينما تشير المادة «3:1» أنه يعتبر انتهاكاً من ينشر مواداً سمعية- بصرية تحمل مضموناً بورنوغرافياً، أو يمس بالرموز الوطنية، أو يظهر تمييزاً عرقياً حسب لون البشرة أو الجنس أو اتجاه ذوي الإعاقة، وأن هذه السياسة تطل من ينتهك التمييز الطبيعي للمجتمع الكوبي بما يتعلق بالشؤون الثقافية. أما المادة «4:1» تشير إلى أنه يعتبر انتهاكاً، أي عرض أو أداء موسيقي- فني ينتج عنفاً ذو مضامين جنسية أو تمييزية أو فحشاً أخلاقياً. وأن العقوبات قد تطال كل من ينتهك مواد المرسوم بالتغريم المالي «تتراوح ما بين 1000 إلى 2000 بيزوس، أي: بين حوالي 76 و 38 دولاراً أمريكياً» إضافة إلى